

٨
٥
نزهة القصر نفار سرور

مسكن العصر

مكتبة
عبد الله بن محمد بن طاهر
عبد الله بن محمد بن طاهر
عبد الله بن محمد بن طاهر
عبد الله بن محمد بن طاهر

تلك
عبد الله بن محمد بن طاهر
عبد الله بن محمد بن طاهر
عبد الله بن محمد بن طاهر
عبد الله بن محمد بن طاهر

عبد الله بن محمد بن طاهر
عبد الله بن محمد بن طاهر
عبد الله بن محمد بن طاهر
عبد الله بن محمد بن طاهر
عبد الله بن محمد بن طاهر



٧٩٤

كتاب

شرح الجباج لفاضل

العصر رمان الملوك الدين

العبد بن محمد بن طاهر

عبد الله بن محمد بن طاهر

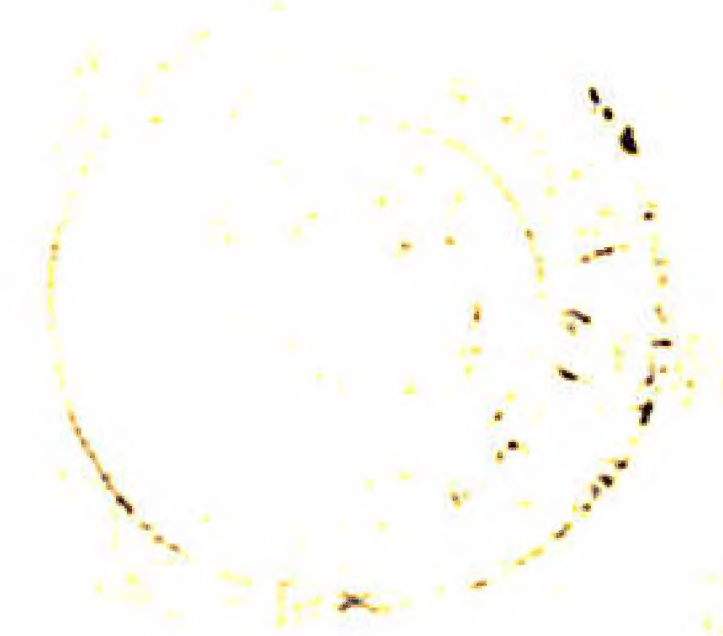
عبد الله بن محمد بن طاهر

عبد الله بن محمد بن طاهر

عبد الله بن محمد بن طاهر

عبد الله بن محمد بن طاهر

T. C.
MILLI KUTUPHANESİ BAKANLIĞI
RACIP P. 231 Y. 1281
M. 1281
S. 650



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . وَبِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَالْجَبَّارِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي تَحَيَّتِ الْأَنْبَاءُ فِي عَظَمَتِهِ . وَتَصَامَتِ الْأَرْوَاحُ
 عِزَّ ذَاكَ الْوُحْيَةِ . وَخَرَسَتْ الْأَلْسُنُ عِزَّ صِدْقِهِ . وَ
 بَرَّقَتْ بَصَائِرُ الْعُلَمَاءِ فِي نُعْتِ سِرِّهِ . وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى
 رَأْسِائِهِمْ وَمَنْ تَبِعَهُ . مُحَمَّدٍ أَفْضَلُ أَنْبِيَائِهِ وَخَيْرُهُ . وَعَلَى آلِهِ وَغَيْرِهِ
 وَبَعْدُ فَإِنْ فَرَّادَ الْأَحْزَانُ وَسَعَى لَهَا سَعْيُهَا وَتَوَمَّنْ فَاوْكُلْ
 كَانَ سَعْيُهُمْ مَكْرُورًا . وَأَفْضَلُ السَّعْيِ مَا لَمْ يَكُنْ فِي اقْتِنَاءِ الْكَلَالِ
 الْعِلْمُ إِذْ يَنْتَهِجُ السَّعَادَاتِ الدِّينِيَّةِ وَالْكَرَامَاتِ الْأَخْرَوِيَّةِ
 فَإِنْ صَلَحَتْ عَلَى دَرَجَةٍ وَأَبْهَى مَرَلَةً وَاشْرَفَ الْمَعْلُومُ عِلْمُ الْكَلَامِ
 إِذْ يَنْبُحُ عِرْذَاتُ اللَّهِ تَعَالَى وَصِنَاتُهُ وَمَلَايِكَةُ الْمُرْتَبَاتِ أَيْسَارُهُ
 الْمُرْسَلِينَ وَتُورَتُ عَلَى عِلْمِ الْمَنْطِقِ الَّذِي يُوَارِثُهُ إِلَى الْكَلَامِ
 الَّتِي لَا تُخْفَى وَلَمْ يَرَى فَانَّهُ أَجْدَى مِنْ تَارِقِ الْقَصَا وَلَهُمَا الْأَمَامُ
 الْعِلْمُ أَقْصَى الْقَضَاءِ وَاحْكَامُ أَفْضَلِ الْأَنْبَاءِ نَاصِرُ الْمُلُوكِ
 رُكْنُ الْأِسْلَامِ وَالْمُرْتَبِعُ عِزُّ اللَّهِ مِنْ أَيْ الْقَاسِمِ عِزُّهُ عَلَى الْمُسَاوِي
 تَعَدَّ اللَّهُ بَعْفَانَهُ وَأَسْلَمَهُ بَحْوَحَةَ جَنَانِهِ فِي كِتَابِهِ الْمُسْتَوِيِّ الْمَصْبُوحِ
 وَتَجِدُهُ بِأَنْ تَكْتُبَ بِالتَّبَرُّعِ عَلَى صَفْحَاتِ الْقُلُوبِ وَالْأَرْوَاحِ فَإِنَّهُ لَنَنْتَ
 دَنْ تَنْتَ الْعِلْمِ وَخَذَتْ إِيَّادَاتُ الْبَيْتِ إِلَّا أَنَّهُ يَرْجِعُ عَنْهُ
 الْمَشْرِقُ مَخْفَى خَيْرٍ لَصُغْرَةِ الْفَاظَةِ وَشِدَّةِ الْغَارَةِ فَتَنْتَ رُتَبُهُ
 رَأْسُ حَيَاتِي أَنْ أَذَلِكَ مِنَ الْمَنْظَرِ صَبَاغَهُ وَكَشَفْتُ عَنْهُ عَجَابَ
 نِقَابِهِ وَأَشْرَحْتُ لَهُمْ سِرَّ خَاوِيَا لِلْفَنَائِدِ خَاوِيَا عَنِ الزَّيْلِ
 أَقْدَمُ رَجُلًا وَأَرْحَاؤُهُ لَانِي تِلْكَ الْبَضَاعَةُ تَقْصِيرُ الْبَاعِ فِي
 الْعُنَاءِ

كِتَابُ الْمَنْظَرِ
 فِي تَرْغِيبِ الْعَالَمِينَ
 إِلَى طَاعَةِ اللَّهِ وَطَاعَةِ
 الْمُلُوكِ وَتَرْهِيْبِ
 الْعَالَمِينَ مِنْ عَصْيِ اللَّهِ
 وَطَاعَةِ الْمُلُوكِ
 وَتَرْغِيبِ الْعَالَمِينَ
 إِلَى طَاعَةِ اللَّهِ وَطَاعَةِ
 الْمُلُوكِ وَتَرْهِيْبِ
 الْعَالَمِينَ مِنْ عَصْيِ اللَّهِ
 وَطَاعَةِ الْمُلُوكِ

وَمَا عَمِلَ
 الْكَلَامُ
 وَعِلْمُ
 الْمَنْطِقِ

الصَّنَاعَةُ فَلَمَّا تَكَدَّرَ السُّؤَالُ وَنَادَى وَكَادَ وَابْتَغَى نَوْزَ عَالَمٍ عَلَيْهِ مِنْ
 الْوُدَادِ كَرِهَتْ أَنْ يَسْمَعَ عَرْمَا مَوْلَى وَتَلَقَّتْ الْقَنَاسِمُ بِالْقَبُولِ مُتَوَكِّلًا
 عَلَى الْخَيْرِ الْوَسَائِلِ وَطَلَبُ الْقَضَائِ بِفَانِهِ الْمَرْجِعُ وَالْيَدِ الْمَا
 وَفِي عِزِّهِ إِذَا فَرَّغَتْ مِنْ شَرْحِهَا نَاسِئُهُ بِالْإِضْحَاحِ فِي شَرْحِ
 الْمَصْبُوحِ وَأَخَذَ بِهِ خِرَابَهُ الْقَضَائِ الْأَعْظَمُ وَالْأَسْتَوْرُ الْأَعْلَى
 الْأَكْرَمُ أَصْبَحَ الْأَوَانُ وَتَخَذَلُ مِنْهُ الرِّمَانُ صَاحِبُ دِيْوَانِ
 الْمَمَالِكِ مُنْتَهَا الضَّعْفَانِ وَرُطْبَةُ الْمَمَالِكِ سَعِيدُ الدُّنْيَا وَالْدِينِ
 مَلِجَا الْمُلُوكِ وَالسَّلَاطِينِ وَالْمُجَلِّسُ الْإِصْبَاحُ بِفَضْلِهِ وَالْقَادِيَا
 بِهِرِهِ وَسَخَائِهِ فَلْيَضْحَكِ السَّادَاتُ دُونَ سُرُورِهِ كَخُضُوعِ وَجْهِ
 الْأَرْضِ دُونَ سَيَّمَايِهِ ضَاعَ غَنَاءُ قَدَرِهِ فِي الْمَدَائِنِ قَادَامُ
 ذِكْرِهِ فِي الْخَائِفَتَيْنِ وَأَوْصَلَ إِلَيْهِ السَّعَادَاتُ الْعَاجِلَةَ وَالْآجِلَةَ
 مَا لَا يَبْلُغُهُ أَمَدٌ وَلَا يَخْطُرُ بِهَا أَحَدٌ فَإِنْ لَا يَخْطُرُ لِحُسْنِ الرِّضَا
 نَهْلُ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَصْدَرِ وَالرَّجْعِي فَإِنَّ شَرْعَهُ نَهْلُ الْخَصْدَةِ
 وَتَوَرَّدَ عِبَادَتُهُ أَوْلَاكُمْ تَشْتَغِلُ بِحُلِّ عَقْدِهِ
 أَمَّا الْمُقَدِّمَةُ فَفِي مَعْرِفَةِ قَوَائِمِ الْمَنْظَرِ الْقَدِيمَةِ
 عَرَقِيَّتِهِ جَعَلَتْ جَرْدَ قِيَاسِ الْمَرَادِ مِنْهَا مَا تَوَقَّفَ عَلَيْهِ الْمِلَاحُ
 الْأَنْتَهُ الْمُقْصُودُ وَتَمَازُجَتْ عَلَيْهِ بَلْكَهُ الْمَنْطِقُ أَعْنِي مَعْرِفَةُ قُلُوبِ
 الْمَنْظَرِ وَالْقَوَائِمِ جَعَلَ قَانُونَ وَسُوءَ السَّرِيَا فِي الْأَصْلِ وَقِيلَ الْمُسْطَرِ
 ثُمَّ عَرَّبَ وَأَرَادَ بِهِ أَمْرَ كُلِّ يَوْفٍ مِنْهُ أَحْكَامُ جَمِيعِ خُتَابَتِهِ وَالْعُلُومِ
 مِنْهَا بِالْمَعْنَى الْخَبَرِيَا فِي الْقَوَاعِدِ الْكَلِمَةِ الَّتِي تَعْرِفُ مِنْهَا أَحْكَامُ
 الْمَنْظَرِ وَالصَّحَّةِ وَالْفُسَادِ وَكَيْفِيَّةُ تَالِيْنَهَا وَسَوَايَ الْمَنْظَرِ بِرَيْسِ

الْمَجْلَدُ

الْغَارَةُ تَحْتَ تَشَاءُ صَبَاحًا
 الْحَبَابُ كَمَا لَمْ يَطْرُقْ
 أَمَّا الْخَصْرُ فَقَدْ قُدِّرَ الْكَلَامُ
 وَتَمَّتْ كَمَا أَوَّلَتْ الْمَلِكُ الْبَانِي
 فِي الْأَهْلِيَّةِ الْبَالِيَّةِ الْبَنِيَّةِ
 لَانِ الْمَعْرِفَةِ عَلَى أَنْ يَكُنْهُ
 عَلَيْهِ سَائِلُ الْكَلَامِ أَوَّلًا
 تَوَلَّى الْقَدَمَةَ وَالْمَدَائِنِ أَنْ يَكُنْ
 عَرِذَاتُ اللَّهِ وَصِنَاتُهُ أَوْلَادُ
 عِلْمِ الْأَصْرِ بِمَا كَلَّمَ الْبَانِي بِالْبَانِي
 وَصِنَاتُهُ وَتَوَلَّى الْبَانِي بِالْبَانِي
 وَالْخَصْرُ وَالْمَشْرِقُ وَالْمَدَائِنِ
 الْأَمَامُ عَلَى قَانُونِ الْأِسْلَامِ وَتَمَّتْ
 عَلَى قَانُونِ الْأِسْلَامِ وَتَمَّتْ
 أَوْلَادُ الْمُسْلِمِينَ
 وَالْأَوَّلُ
 وَالْمَدَائِنِ الْبَالِيَّةِ

في كل علم من العلوم

أمر حاصله للتأدي إلى غير الحاصل وإنما كانت المباحث
الآتية موقوفه على المقدمة المدكوة لأن اليقين في المقصود أي
في كمال الكلامية إنما يحصل بالعلم بصحة النظر المبني
لها وفساد النظر المبني لما فيها ولا يحصل الوقوف عليها
إلا بعد العلم بتوابع النظر فلا جرم كان مقدمة المقصود واللعلم
العلم أما تصور وأما تصديق **أقول**

أو ليس كذلك

سنا شروع في بيان كون المنطق مقدمة للمقصود وهذا البيان
موقوف على بيان العلم واستقامته فذلك تقدم العلم واستقامته فأعزفت
هنا فاعلم أن العلم الذي هو مورد التقسيم ليس معنى اليقين أي الاستدلال
الخاص المطابق للثابت بل أعز ذلك ليشمل جميع التصديقات
والتصديقات وموما سخ عنها العقل مما جرى منه وبين
الاستيعاء المطابقة واللامطابقة وينقسم إلى التصور والتصديق
لأنه إن لم يكن الحكم داخل فيه فهو التصور والآن هو التصديق
فالمراد بالحكم استنباط أمر إلى آخره كما كقولنا نريد عمال أو
سببا كقولنا نريد ليس بيا لم وهذا التسليم إنما يقع على باب الامام
والمصنف على ما ذهب إليه في الطوابع **قال**

وكلاهما إما ضروري أو نظري **أقول** التصورات
تنقسم إلى ضروري وموما لا يحتاج في حصوله إلى طلب دليل
كتصور الحرة والبرق والى نظري وموما يحتاج في حصوله إلى
ذلك كتصور الملك وأجر المثلان يدلان على استقامتهما إليهما
والتصديقات تنقسم أيضا إلى ضروري وموما يكون تصور طرفه

في كل علم من العلوم

وإن كان

وإن كان بالكتب كإيمان جزم الدين بالنسبة بينهما كقولنا
الواحد نصف الاثنين وإلى نظري وموما لا يكفي تصور طرفه
فيما جزم بالنسبة بينهما كقولنا العالم حادث والمثلان أيضا يدلان
على استقامتهما إليهما **قال** والنظري إنما يكون بأمور

في كل علم من العلوم

ضرورية مرتبة ترتيبا يؤدي إلى **أقول** التصورات
النظرية إنما تكون بتصورات ضرورية إما ابتداء أو انتهاء مرتبة
ترتيباً يؤدي ذلك الترتيب إلى تلك التصورات النظرية كتصور كون
الناظر المودى إلى تصور الانسان وكذا التصديقات النظرية
إنما تكون بتصديقات ضرورية كقولنا العالم صغير وكل متعذر
حادث المودى إلى قولنا العالم حادث وإنما قال مرتبة ترتيباً
كذا إذا التصورات الضرورية لا تكون مودى إلى التصورات النظرية
كيفما اتفق وكذا التصديقات بل لابد من ترتيب خاص لتكون
مودى إلى النظريات وأعلم أنه أشار بقوله بأمور ضرورية إلى
وجوب صحة الماد وتوابع مرتبة ترتيباً كذا إلى وجوب صحة الصورة
وكل واحد من الماد والصورة قد يكون على وجه صواب وقد لا يكون
فاحتمل إلى قانون غير صحيح كما عرفت في أسد هاشم والمنطق واللعلم
الكلام في التصورات وفيه فصلان الأول

في المبادى **أقول** لما كانت النظريات تنقسم إلى التصورات
والتصديقات فالضروريات المودى إليهما تكون منسجمة إليهما
وكل منهما إما أن تكون موصولة بينهما أو لا تكون فالأول المتأصلا
والثاني المبادى ولما كانت التصديقات مبنية بالتصورات

كما عرفت في الفصل

لأنها لو حصلت غير هذا بل بالدرج
أو السلسل دد كل علم من العلوم
أن يكون له العلم بضروري مرتبة
ترتيباً حتى يكون موصلاً إلى
العلم وأحتمل ترتيباً ترتيباً
صحيحاً غير الترتيب الفاسد
وقوله بأمور ضرورية إلى خوف
مستلزم لتوابع الحكم وتوابع
والعلم النظري يحصل بأمور إلى
أقول وذلك لما عرفت في
هذا الترتيب أشار إلى الفصل
الأول أما المادى فهو الاسم
وأما الصورة ففى الهيئة الحاصلة
من الترتيب وأما الماعلم
ففى المادى كذا الأمور فقط
المرتبة على المرتبة وهو العمل
وأما التوابع ففى المادى
إلى العلم

في كل علم من العلوم

در بطنی

و نفى تمام ما هذه السي
الحقيقة التي هي كما هو
كل انسان

ح يكون منفعة الحيات وذلك قال افراد منفعة الحيات
 ويرسم النوع الحقيقي بانه الكلي المقول على افراد منفعة الحيات
 في جواب ما مودقولنا منفعة الحيات يخرج الجنس والعرض العام وقولنا
 في جواب ما مود الفصل والخاصة **قال** فان كان
 جزءا فهو الذاتي وان كان تمام الجزء المستعمل فهو الجنس المقول
 على كثير من مختلفين بالحيات في جواب ما مود يسمى كل واحد من تلك
 الحيات نوعا اضافيا وان كان تمام المود فهو الفصل الكلي المقول
 في جواب ما مود في ذات **قول** **قوله** هذا ما لم يستلما في
 راسم الكلي وهو ان يكون الكلي جزءا لما تحت من الافراد ويسمى
 ذاتيا ومراوما ان يكون تمام الجزء المستعمل ونعني تمام الجزء المستعمل
 الجزء الذي يشمل على جميع اللاتيات المستعملة كالحوان بالنسبة
 الى الانسان والذئب فان اللاتيات المستعملة بينهما هي الجسمانية والمو
 والحيث والحركة والاداءات والحيوانات تشمل على ثمانية وانما ان يكون
 تمام الجزء المير ونعني بالجزء الذي يشمل على تمام ما يميز الماهية
 عن غيرها كجوع الحساس المتحرك والاداء للحيوان فان كان الاول
 فهو الجنس وهو كلى مقول على كثير من مختلفين بالحيات في جواب
 ما مود فنس لنا مختلفين بالحيات يخرج النوع وقولنا في جواب
 ما مود الفصل والخاصة والعرض العام وكل من الماهيات المختلفة
 الحيات التي قال عليها الجنس يسمى نوعا اضافيا
 كالانسان والذئب بالنسبة الى الحيوان فان كان الثاني المقول
 وهو كلى مقول في جواب ما مود في ذات

والكل داخل في الجنس

هذا هو المقول على
 ما مود فنس لنا
 ما مود فنس لنا
 ما مود فنس لنا
 ما مود فنس لنا

نقولنا

فنقولنا كلى مقول شامل لجميع الكليات فنقولنا في جواب
 ما مود يخرج الجنس والنوع والعرض العام وقولنا في ذاته يخرج
 الخاصة وانما لم يقل في ذاته من جنسه كما قال السمع في النساء
 لئلا يستثنى حوان تركب ما هيته كالجنس العالي من اميرين متساوين
 او اميرين متساوين في رتبتهما كل واحد من تلك الاميرين على ما يشار كما
 في الوجه وليس كل منهما جسا ومخطا فيكون فصلا ولا البطل
 انحصارا لذاتي الجنس والفصل فاعلم ان المصنف في قسمته
 الذاتية الى الجنس والفصل وتسميهما تابعا للامام لكن المصنف
 لا يدل على انحصار الذاتي في الجنس والفصل وسوغيره سديد
قال وان كان خارجا فاما ان يخص بنوع وهو
 الخاصه او لا والعرض العام **قول** **قوله** هذا ما لم يستلما في
 راسم الكلي وهو ان يكون الكلي خارجا عن ماهيته ما تحت من
 الافراد فهو ما خاصه او عرض عام لان ان يخص بطبيعة واحد
 فهو ما خاصه كالفضائل المخصوصة بطبيعة الانسان فان المخصص
 بل يوجد غيرها ايضا فهو العرض العام كالماتشي الحاصل
 لانها الانسان وافراد غير غير ويرسم الخاصة بانها الكلي المقول على
 ما تحت طبيعة واحدة فقط فلا عرضيا فنقولنا على ما تحت طبيعة
 واحدة فقط يخرج العرض العام وتولنا فلا عرضيا يخرج الجنس
 والنوع والفصل ويرسم العرض العام بانه الكلي المقول على ما تحت
 طبيعة واحدة وعلى غيرها فلا عرضيا فنقولنا وعلى غيرها
 يخرج الخاصه وتولنا فلا عرضيا يخرج الجنس والنوع والفصل

مستور

لكونه غير مشترك ففصل
 عن ان يكون تمام المستعمل
 ولا فضلا لا يقع لا
 يكون يسمى منها عام
 الجزء المميز بل عام المميز
 يكون مجموعهما

بافراد

لان الحاص عن الماهية

والله

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
الْعَلِيِّ

بعض

الانسان في جنس الانسان

الانسان وان لم يكن فوقه ولا تحته نوع فهو النوع المزدك كالعمل
ان قلنا ان الجسد جنس له وهو ليس بحس للمعقول وان كان تحته
نوع فقط فهو النوع العالي كالجسم فان تحته الجسم الثاني والحيوان
فان الانسان وليس فوقه نوع وان كان فوقه نوع فقط فهو النوع
السافل كالانسان فان فوقه الحيوان والجسم الثاني والجسم ليس
تحت نوع **قال** والجنس العالي سمي جنس

فان فوقه الحيوان
وهو ليس بنوع

الجناس والنوع السافل نوع الانواع **اقول**
انما كان كذلك لان جنسه بحس باعتبار ما تحته اذ هو كل مسمى
على كثيرين مختلفين باختلاف اجواب مما هو نوعا ما يكون جنس
الجناس اذا كانا للجناس تحت ولا يكون فوقه جنس نوعه النوع
الاضافي باعتبار ما فوقه اذ هو كل يقال عليه وعلى غيره
الجنس في جواب ما هو قولنا اوليا فهو انما يكون نوع الانواع اذا

كان الانواع فوقه ولا يكون تحت نوع **قال** الفصل
الثاني في المقاصد معرفة الشيء ما يرجع معرفته **اقول**
الماد بالمقاصد الحدود والرسوم وما يتعلق بها اذ المقصود من
منه المقالة بيان طريق الكتابات المتصورات وهي الحدود والرسوم فهي
المقاصد فاعرفت هذا فاعلم ان الموصل للرب اى شئ الى
المجمل من التصورات سمي حقا وفسر بعض المتأخرين بوجه الشك
وقال معرفة الشيء ما يرجع معرفته الى الشيء وهو غير ما في القول

لما فرغ من المبادئ
شرح في المقاصد
وهي الخلق العرف
فانما هو
الحدود والرسوم

اي المميزات
التي لها لادام
يلزم ان يكون
معرفة ان لا يكون
لان العلم بها هو العلم بكل اللام
وكذلك لكل لينة الى الحق
يلزم ان يكون عرفا لان معرفته لكل
لوجه معرفة الحق وان شيئا
منها ليس معرف

اي المميزات
التي لها لادام
يلزم ان يكون
معرفة ان لا يكون
لان العلم بها هو العلم بكل اللام
وكذلك لكل لينة الى الحق
يلزم ان يكون عرفا لان معرفته لكل
لوجه معرفة الحق وان شيئا
منها ليس معرف

اللهم الا ان يقال المراد معرفة المعرفة معرفة مطلقا سواء كان
بكنه حقيقة كما في الحد العام او بعض اعتبارا كما في سائر النيات
في لا يخرج الرسوم عنه لكن لا يقال ان تنال معرفة الشيء من القول
الدال على ما هيته الشيء وعلى ما يتبع عما عداه فانما اخذنا القول
في تعريفه ليعلم ان المعرفة لا يجوز ان يكون مفردا بل لابد فيه من التركيب
كما ستنجلي عليك فخرج عنه المميزات المذكورة ودخل الرسم
في قولنا او على ما يتبع عما عداه وصار التعريف جامعاً ومتمم

ان ورد

قال فكل واحد احلي منه فلا يكون نفسه ولا عرفا
بد فلا بد من المساوي في العوم **اقول** لما عرفت

للمعرفة الشيء هو الذي نوجب معرفته معرفة الشيء اى يكون معرفته
شئ المعرفة عرفت انه يجب ان يكون العرف اجلي من المعرفة عند الطالب
والا لم يكن معرفته سببا لمعرفة المعرفة فاذا ثبت ان المعرفة بحال
يكون اجلي من المعرفة ثبت ان معرفة الشيء لا يجوز ان يكون نفسه والا
لكان الشيء اجلي من نفسه وثبت ان لا يكون المعرفة معرفة بالمعرفة
اما ابتداء كما يقال الكيفية بما بها تقع المسببات واللاشياء
ثم يقال المسببات هو الاتفاق في الكيفية او اتمها كما يقال
الاشياء هو الرفع الاول ثم يقال الرفع هو المنقسم بمقتضى
ثم يقال المتساويان هما الشيان اللذان لا يزيد احدهما على
الاخر ثم يقال الشيان هما الاشياء فاللا لم يكن ايضا اجلي

وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون
المعرفة معرفة بالمعرفة فاللا
كل المعرفة اجلي منه

من المعرفة فاذا ثبت ما ذكرنا ثبت انه يجب ان يكون المعرفة اجلي
سواء المعرفة في العوم اى متى وجد احدهما وجد الاخر

اي المميزات
التي لها لادام
يلزم ان يكون
معرفة ان لا يكون
لان العلم بها هو العلم بكل اللام
وكذلك لكل لينة الى الحق
يلزم ان يكون عرفا لان معرفته لكل
لوجه معرفة الحق وان شيئا
منها ليس معرف

منه ان كان تعريف الانسان بالخاصة
 انما هو ان كان تعريف الانسان بالخاصة
 انما هو ان كان تعريف الانسان بالخاصة
 انما هو ان كان تعريف الانسان بالخاصة

اشنى اسنى لانه اذا لم يكن سائيا فاما ان يكون ان تعريف
 انما هو ان كان تعريف الانسان بالخاصة
 انما هو ان كان تعريف الانسان بالخاصة
 انما هو ان كان تعريف الانسان بالخاصة
 انما هو ان كان تعريف الانسان بالخاصة

انما هو ان كان تعريف الانسان بالخاصة
 انما هو ان كان تعريف الانسان بالخاصة
 انما هو ان كان تعريف الانسان بالخاصة
 انما هو ان كان تعريف الانسان بالخاصة
 انما هو ان كان تعريف الانسان بالخاصة

وان عرف بالخارج وحده كعرف الانسان بالخاصة
 انما هو ان كان تعريف الانسان بالخاصة
 انما هو ان كان تعريف الانسان بالخاصة
 انما هو ان كان تعريف الانسان بالخاصة
 انما هو ان كان تعريف الانسان بالخاصة

انما هو ان كان تعريف الانسان بالخاصة
 انما هو ان كان تعريف الانسان بالخاصة
 انما هو ان كان تعريف الانسان بالخاصة
 انما هو ان كان تعريف الانسان بالخاصة
 انما هو ان كان تعريف الانسان بالخاصة

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يكونوا من الخصائص المذكورة على شرط ان يتصلوا بالملك عاصلاً أم بغيره
والانما يعرفون بانهم لا يمتثلون لسلطان الخليفة في الامور المدنية
ممنوعون من تولد اعيانهم ولا اشكالها في الامور الدينية
فكل ما كان له من ابدل في ملكه من الامور المدنية
بأنه لا يمكن ان يكون له من الامور الدينية
الخصائص المذكورة على شرط ان يتصلوا بالملك عاصلاً أم بغيره

في الامور المدنية
على الاطلاق
في الامور الدينية
على الاطلاق
في الامور المدنية
على الاطلاق
في الامور الدينية
على الاطلاق

الكلام في التصديقات وفيه فصلان الأول في أنواع النضاي الحكم في العيضة
 ان كان حجتنا في الحكيمة فالأتمى السطية والحكيمة تحلل الى غير تصنيفين
 فحكم ضا بان كما صدق عليها الموضوع صدق عليه المحول لجا بان ولم يصدق

[illegible]

عليه السلام رحمه الله

عليه سلبا **اقول** لما فرغ من بيان طرق الكتاب

التصورات شرع في بيان طرق الكتاب التصديقات والكلام فيها

وفي بياها الترتيب يستدعي فضولا في اقسام القضايا وهي جمع

نقيضه والنقيضه فاردفه للصدق وقد عرفت ان الصدق لا

يتحقق بلحق الحكم اذ هو داخل فيه كما مر واحكم فيه ان كان محروما

فالنقيضه حلية وان لم يكن محروما بدو بالنقيضه شرطية والفضيلة حلية

فجعل بعد حذف ما يدل على العلاقة والنسبة الحكمية اعني ادوات الربط

الى غير قضيتين اذ هي قد تعلل الى مزيد من كقولنا ان يدعوا عالم فانه حذف

العلاقة فحل الى يدعوا عالم ونما مفرحان وقد فعل الى مزيد وقضية كقولنا

زيد هو ابو قاي فانه بعد حذف بنى زيدا وفرد وابن قاي ونسوقضية

والتصديق حلية اما موجبة واما سالبة والموجبة ما حكم فيها بان سا

صدق عليه الموضوع على الحكم صدق عليه صدق عليه الخ الى الحكم بد كقولنا

الانسان حيوان فانا حكمنا في ههنا النقيضه بان ما صدق عليه الانسان

صدق عليه حيوان قال سالبه ما حكم فيها بان ما صدق عليه الموضوع

لم يصدق عليه الخ كقولنا الانسان ليس بفرس فانا حكمنا في ههنا النقيضه

بان ما صدق عليه الانسان لم يصدق عليه الفرس **قال**

فان مجرد اعرف السلب نهى محصلة الجوابا وبسطة سلبا والالا

نعدوله **اقول** الموضوع والخول الى ان مجرد اعرف

السلب لفظا ومعنى فان كانت النقيضه موجبة كقولنا ان يدعوا عالم يستحق

النقيضه محصلة وان كانت سالبة كقولنا ليس زيد بكاتب لستى سبط

وان قد نال الموضوع فقط كقولنا الا لا حي جاد او ليل الا لا حي انسان

مورد

ومر الى اظم فالنقيضه
الجملة وكله الترتيب و
المراد في السلب واما
فالمفصل

شعير
على حلية

والنقيضه محصلة وان كانت سالبة كقولنا ليس زيد بكاتب لستى سبط
وان قد نال الموضوع فقط كقولنا الا لا حي جاد او ليل الا لا حي انسان
مورد

سعى معدوله الموضوع او بالخول فقط كقولنا الجاد الا لا عالم او

ليس لانسان بل لا عالم سعى معدوله الخول وهما كقولنا الا لا حي لا عالم

او ليس لانسان بل لا حي لا عالم سعى معدوله الموضوع والخول **قال**

مخصوصة ان لشخص الموضوع والا فمفصلة ان لم يثبت كليا الحكم وان

بين مخصوص ومسون كلمة انفس انه على كل واحد او لا على

واحد وجرتان بين انه على البعض او لا عليه **اقول**

موضوع القضية كحلية ان كان سحبا بعبارة سميت مخصوصة

وشخصية سواء كانت موجبة كقولنا زيد كاتبا وسالبة كقولنا

ليس زيد كاتبا وان كان كليا فان اخذت من حيث انه عام شملت طبعه

كقولنا الحيوان جنس والانسان ليس بخاصة وان اخذت لا حيث

شعير كل من حيث يصلح ان تقع على كثير من اي حيث هو فان لم يثبت

كليا الحكم اي كميته افراد ما عليه الحكم سميت مفصلة كقولنا الانسان

في خسر ليس الانسان في خير وان يثبت كميته افراد ما عليه الحكم

سميت مخصوص ومسون والمخصوص اما موجبة وسالبة وكل منهما

اما كليا وجرتة فالمخصوصات اذ اربع موجبة كلية وهي ما يثبت

فيه انا الحكم على كل واحد من افراد الموضوع كقولنا كل انسان حيوان

فاسأله اليه سؤله ان يثبت ان الحكم على كل واحد وسالبة كلية وهي

ما يثبت فيها ان الحكم ليس على واحد كقولنا لا شيء من الانسان فرس

فاسأله سؤله او لا على واحد وموجبة جرتية وهي ما يثبت فيها الحكم بالبعد

على بعض افراد الموضوع كقولنا بعض الانسان كاتبا والمفصلة ان

يثبت ان يثبت على البعض وسالبة جرتية وهي ما يثبت فيها ان الحكم ليس

بالله

اي مان كان متادناهما

والنقيضه كحلية اعتبار موضوعها
على لفظ اسم لان موضوعها ان
كان جرتيا اي ليس بصور ما يثبت
من نوع الشر كونه سميت مخصوصة

على البعض من افراد الموضوع كقولنا بعض الناس ليس يربكاتب
 بالفعل والى اشارت قوله او لا عليه واعلم ان في قوله والافهمه ان
 لم يبين كيه الحكم نظرا ذيلزم ان يكونا لنفسهما لطبيعتيه فمهمه لان
 موضوعهما غير متشخص ولم يبين فيها كيه الحكم ولا يترك لكل بل الاولى
 ما قد عرفت **قال** والمهمه في قول الجرحيه لقولنا عليها
 دون الكليه **قول** المهمه في قول الجرحيه ومخاضا ان المهمه
 تستلزم جرحيه ثلثا فثالثا في كيف مثلا اذا صدق قولنا الانسان
 في خير يصدق قولنا بعض الانسان في خير فاذا صدق ليس
 الانسان في خير يصدق بعض الانسان ليس هو في خير **والله اعلم**
 قلناه وذلك لانه اذا صدق المهمه فاما ان يصدق الحكم على
 كل افراد الموضوع او على بعضها لان حكم المهمه انما هو على مجموع الموضوع
 مر حيث هو كما قرروا منهم مر حيث هو موجود في الافراد يصدق المخصه
 اما كليه وجرحيه واما ما كان يصدق جرحيه مثال ما يصدق
 كليه قولنا الانسان حيوان فانه يصدق كل انسان حيوان مثال
 ما يصدق جرحيه قولنا الانسان كاتب بالنقل فانه يصدق بعض
 الانسان كاتب بالنقل والجرحيه لا تستلزم ان يصدق قولنا
 بعض الحيوان لا يصلح ان يكون مشتركاً فيه ولا يصدق الحيوان لا يصلح
 ان يكون مشتركاً فيه ولا يجوز الممثل مما تمثل به السقدي متوان
 يقال يصدق قولنا بعض الحيوان غير مشترك فيه ولا يصدق الحيوان
 غير مشترك فيه لان قولنا الحيوان غير مشترك فيه صادق لان
 موضوعه هو مجموع الحيوان مر حيث هو وغير مشترك فيه ضروري منا

اذا كان

اذا كان موضوع المهمه المفهوم مر حيث هو اما اذا كان الافراد الجرحيه
 البقيه الكليه كما ذبحنا اليه الكابقي فهي ايضا تستلزمها ولا يرد
 التخصيص والمصنف على قوله لتوثيقها اي المهمه عليها اي على الجرحيه
 دون الكليه ومعناه ان صدق المهمه لما توقف على صدق الجرحيه
 لانه انما يصدق الانسان في خير اذا صدق بعض الانسان كذا كل
 والام يصدق لم يوقف على صدق الكليه لما عرفت كيه المهمه في
 قول الجرحيه **قال** واللفظ الدال عليها يسمى
 سوراً واحداً وهو في الاجاب الكلي كل وفي السلب لاشي واحد
 وفي الجرحيه بعض واحد وليس كل وليس بعض وعكسه **قول**
 اعلم ان اللفظ الدال على كيه افراد الموضوع سمي سوراً واحداً
 ولنا تسمى القيسه الميئيه فيها افراد الموضوع حضوره وسووه
 كما عرفت فالسور في المرحه الكليه كل كقولنا كل انسان حيوان
 وفي السالبه الكليه لاشي واحد كقولنا لاشي الانسان
 حيوان لا واحد من الحيوان لاشي وفي المرحه الجرحيه بعض واحد
 كقولنا بعض الحيوان انسان وواحد من الناس سلطان وفي السالبه
 الجرحيه ليس كل وليس بعض وعكس هذا اي بعض ليس كقولنا ليس
 كل اب زبنا حبل وليس بعض الابان بضا حبل وبعض
 الانسان ليس بضا حبل ويزق بزر منه الاسرار اللطيفه للسالبه
 الجرحيه اما بزر الاول والاخيرين فلان الاول اعني ليس كل
 يدل على سلب الحكم عن الكل بالمطابقه فان قولنا ليس كل
 انسان ضاحكاً يدل على سلب قولنا كل انسان ضاحكاً
 على معنى ان المحرك ليس حاصل لكل واحد من افراد الموضوع
 لا على معنى انه مسلم به في كل واحد منها فان ذلك سالبه كليه

والذوق

لا يشاع
الحكم
على
الصدق
عنه

ويذكر على سبيل الجري بالادام لانه متى لم يصدق قولنا كل انسان
صاحبه كل كليم صدق قولنا بعض الانسان ليس صاحبه كل
انسان صاحبه كل كليم والصدق من عدم صدقه منا خلت والاختصاص بذلك
منها على سبيل الحكم عن البعض بالمطابقة والكل بالانتماء لان المذكور
بالمطابقة في كل واحد منهما البعض دون الكل لكن يلزم في السلب الجري
السلب عن الكل والصدق برأب الكل منا خلت ولما سئل لاجل
فلان الاول وهو ليس بعض قد يستعمل للسلب الكلي اذا جعل البعض
مطلقا الى البعض فرجحت هو بعض لان المطلق سياق السبق
العموم كقولنا ليس بعض الناس محرمين بانه لا شيء الناس محرمين
للايجاب اصلا وسقطا وهو الثاني هو بعض ليس يستعمل للجواب
العمومي اذا جعل تحت السلب جوار المحول كقولنا بعض الناس
مؤمنين يكتب ولا يستعمل للسلب لكل وسقطا فقد ظهر الفرق
بين من الاسوار والملك **والفصل** في بيان الفرق بين موضوع كلي
فان قرن بالمحول والسلب شئ مخوفه فان قرن بشخص صدق سلبا
وكذب لاجبا وكذا ان قرن بالمحول اجاب كلي او سلب جري مطلقا
او سلب كلي واجاب جري في مادة الاشياء او ما يوافق في الدج
وما يوافق بالعكس **اقول** لما ظهر ان السور هو
اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع فلا يدين بالاموضوع كلي
فان قرن بالمحول او قرن بموضوع شخصي فقد اخرجت الغيبة
عن اجبها الطبيعي ولذلك شئت مخوفه وهذا التخصيص قد توعد
صاحبه في بعض الصور وكذا ذنب في بعضها فمهد صاحب لغز

واما الكل فغير مذكور
بالمطابقة للغير
فلا بد الجري
السلب عن الكل

ادراك العباد
مع عدم حرف
السلب على الموضوع

فان قرن بالمحول او قرن بموضوع شخصي فقد اخرجت الغيبة
عن اجبها الطبيعي ولذلك شئت مخوفه وهذا التخصيص قد توعد
صاحبه في بعض الصور وكذا ذنب في بعضها فمهد صاحب لغز

فان قرن بالمحول او قرن بموضوع شخصي فقد اخرجت الغيبة
عن اجبها الطبيعي ولذلك شئت مخوفه وهذا التخصيص قد توعد
صاحبه في بعض الصور وكذا ذنب في بعضها فمهد صاحب لغز

لا يشاع
الحكم
على
الصدق
عنه

وعنه سلب
عن كل
الادام
لان
الصدق
والكل
بالانتماء
لان المذكور
بالمطابقة
في كل واحد
منهما البعض
دون الكل
لكن يلزم
في السلب
الجري
السلب
عن الكل

لا يشاع
الحكم
على
الصدق
عنه

فان قرن بالمحول او قرن بموضوع شخصي فقد اخرجت الغيبة
عن اجبها الطبيعي ولذلك شئت مخوفه وهذا التخصيص قد توعد
صاحبه في بعض الصور وكذا ذنب في بعضها فمهد صاحب لغز

فان قرن بالمحول او قرن بموضوع شخصي فقد اخرجت الغيبة
عن اجبها الطبيعي ولذلك شئت مخوفه وهذا التخصيص قد توعد
صاحبه في بعض الصور وكذا ذنب في بعضها فمهد صاحب لغز

بما انما في اي صون يكون صادقه وفي ايها كاذبه والكلام فيها
على التقديمات الاولى هي ان السور لا يسرع ان يدخل على الشخص
لا ساء كونه ذا افراد والباقي هي ان جميع افراد سئ لا يكون محولا على
اخر اذ لا يكر حمله على موضوع شخصي معين اذ ليس ذلك المعين كل
واحد واحد من افراد المحول ولا على جميع افراد الموضوع اذ ليس
المعنى ان كل واحد واحد من افراد الموضوع كل واحد واحد من افراد
المحول ولا على بعض افراد الموضوع بمثل هذا البيان ولا
على الطبيعة اذ ليس كل واحد واحد من افراد المحول المالك
هي ان المحول ان كان ضروري البتة الموضوع في نفس الامر تسمى
بلك الفروع مادة الوجوب كقولنا الانسان موصوفان وان كان
ضروري السلب كذلك تسمى مادة الاشياء كقولنا الانسان حجر
فان لم يكن المحول ضروري البتة ولا ضروري السلب تسمى مادة الامكان
كقولنا الانسان كاتب وللا مكان طرفان بئوت المحول الموضوع
بالفعل وسلبه عنه كذلك وطرف البتة يوافق مادة الوجوب
فرجحت البتة وطرف السلب يوافق مادة الاشياء فرجحت
السلب وجب ان تعلم مع ما قد علمت ان اشياء المخوفه اربع اذ المحول
المسور اما شخصي كلي وعلى كل واحد من التدين في الموضوع كذلك
محصل ان تفسر اشياء اذا عرفت هنا فاعلم ان الضابط في صدق
المخوفه وكذا انما ان كان احد طرفي التخصيص شيا مسورا كقولنا
كل يدين ليس هو بانسان او ليس الانسان كل يدين والمقترون
بالمحول مسورا اجاب كلي كقولنا ليس بشئ كل انسان او سلب جري
سواء كان المحول مفردا

كسنة الجوان
الى الانسان

كالكاتب
بالفعل

فانما

سألنا
الموضوع
بعد
مستوفاه

الطبيعي

المحول
الانسان

عدم حصول المحول للموضوع
بالفعل مثل ان كاتب بالفت
رسمي انما يكون
في موضوع الاشياء
انما يكون بالاشياء
انما يكون بالاشياء

فان قرن بالمحول او قرن بموضوع شخصي فقد اخرجت الغيبة
عن اجبها الطبيعي ولذلك شئت مخوفه وهذا التخصيص قد توعد
صاحبه في بعض الصور وكذا ذنب في بعضها فمهد صاحب لغز

سألنا
مستوفاه

الشيء الذي هو في الحقيقة

كقولنا الانسان ليس كل الحيوان فشرط صدقها مطلقا اي في
 جميع المواد ان يكون سائلا اما الصورة الاولى فلانها لو كانت موجهة
 ولزم ان يكون السور داحلا على الشيء وهو باطل لما عرفت في المد
 الاولى فالبيان بقوله وان قرن اي السور بشخص اي سواء كان
 موضوعا او محولا صدق سلبا وكذب ايجابا اما الصورة الثانية
 فلانها لو كانت موجهة يلزم ان يكون جميع افراد شئ محولا على آخراته
 محال لما عرفت في المقدمة الثانية واما في الصورة الثالثة فلانها لو كانت
 موجهة يلزم سنا المحذور واليهما اشار بقوله ولما يصدق المخرقة سلبا
 ويلزم ايجابا ان قرن المحول لاجاب كل او سلب جري مطلقا اي في
 جميع المواد لا يتألف قولنا الانسان ليس بعض الحيوان كاذب مع
 انه سائلا وقد قدر المحول ضروريا حتى اننا نعلم
 كذبه فان متنا ان بعض افراد الحيوان مشوبع الانسان وهو
 صادق ضروري سنا اذا كانا احدهما السرايط مخرقا فلما ان لم
 يكن كذلك ففلاخ فزان يكون المقتضى بالمحول ضروريا سلبا كل او لاجاب
 جري وعلى التدبير فان كانت المادة مائة من امتاع او ما توافقت
 في الكثرة من مادة الامكان اي طرف السلب منها كقولنا الانسان
 لاشي واحد وزيد لاشي والكاتب ومباي وكقولنا ليس الانسان
 بعض الحمار او ليس زيد بعض الكاتب فشرط صدقها ايضا سلبا
 النقصه ولذلك عطفنا على ما شرط في صدقها ايضا السلب بقوله
 او سلب كل او لاجاب جري اي المقتضى بالمحول فمان ان امتاع
 او ما توافقت اي فمان الامكان وشروط السلب منها كما علمت

وهو قولنا كذا
 ليس هو الانسان
 او ليس الانسان
 كل سلب

مع سدر
 السور
 الالجاب

وانما

وانما قلنا ان شرط صدقها ايضا سلبا العضية اذ لو كانت موجهة
 يلزم ان يكون المحول تابعا للموضوع في مانه الامتناع وطرف
 السلب فمان الامكان وهو محال لما عرفت في المقدمة الثالثة فان
 كانت المادة مائة من الوجوب او ما توافقت في الكيف فمان الامكان
 وشروط البتوت منها فالامر بالعكس اي شرط صدقها الايجاب
 كقولنا ليس الانسان لاشي من الحيوان او ليس زيد لاشي من الكاتب
 وهو كاذب بالفعل وكقولنا الانسان بعض الحيوان وزيد بعض الكاتب
 لانها لو كانت سائلا يلزم ان يكون المحول فيها مشوبا من الموضوع
 في مانه الوجوب او في طرف البتوت فمان الامكان وهو محال
 لما عرفت ايضا في المقدمة الثالثة واليهما اشار بقوله وفي مانه الوجوب
 وما توافقت بالعكس قال

اقول كيف افوجت والافسالت اعلم ان كان
 السور متقربا بالموضوع والمحول فان كانا من اسوار الموجهة او من
 اسوار السائلا فالفقيته موجهة فاليه اشار بقوله فان امتا كفا
 فان كان احدهما من اسوار الموجهة والاخر من اسوار السائلا فالفقيته
 سائلا وفاريد هنا انه ان كان الفقيته موجهة فحكم بصدقها
 فيما جرت فيها ويحكم بكذبها فيما جرت فيها حكم الضابطه المذكورة
 وكما ان كانت سائلا **قال** واللفظ الدال على

الشيء سائلا فان ذكرنا الفقيته لايه والافشائية
اقول اللفظ الدال على النسبة التي في الفقيته
 يسمى بابطه وهي اداة اذني تدل على النسبة الحكيمة وهي لا تتصل

ان السور لو كان متقربا بالمحول
 والموضوع معا فانه كانا من
 اسوار الموجهة كقولنا كل انسان
 كل الحيوان او اسوار السائلا
 كقولنا ليس الانسان لاشي
 كانت الفقيته موجهة لان
 سلب السلب ايجاب

هذا اللفظ الدال على النسبة
 يسمى بابطه وهو اداة اذني
 تدل على النسبة الحكيمة وهي لا تتصل
 باللفظ الدال على النسبة
 التي في الفقيته

بالمنزلة فكون داله على معنى غير مستقل فكون اداة والرابطة قد
 تكون في صورة الكلمات الوجودية لكان ووجد ويسمى رابطة
 نماينه لدلالة التبع على الزمان وقد يكون في صورة الاسم والمفردات
 كقولهم ويسمى رابطة غير زمانية فان كانت الرابطة مذكورة
 نقولنا زيد موكا تبا وزيد كانه نيزا سميت القضية ثلاثه لكونها
 ذات اجزاء ثلث في اللفظ وان حذف في بعض اللغات اعتقادا
 على سبيل الذين معناها حسب تلك اللغة نقولنا زيد كانت
 سميت القضية ثمانية لكونها في اللفظ ذات حزين قال
 بعض من يدعي النضال لرابطة هي التي سببها الفوتون فضلا عن اعدادا و
 ليس كذلك لان مؤنث قولنا زيد موكا عالم رابطة وليس ينصل اذ شرط النضال
 ان يكون الخبر معرفة او فعلا في ينصل من كونه نفسا وخبرنا كقولنا زيد هو
 العالم ومنا اشهر واوضح من ان يخفى على احد **قال** رقيب
 الموجبة المعدولة المحول رابطة البسيطة في ثلاثه تلحق حروف السلب
 عن الرابطة وفي النشابة بالنية والاصطلاح **اقول** تدفع
 الالتباس للفظ من الموجبة المعدولة المحول وهي التي تزن حرف السلب
 بحولها ونيزا رابطة البسيطة وهي سبب محولها غير موضوعها لان
 حرف السلب كل منهما بالمحول كقولنا زيد ليس كانت فان جعلنا
 حرف السلب جازا في المحول كانت القضية موجبة معدولة المحول
 قالوا كانت سبالة بسيطة والتحق بينهما ان القضية ان كانت ثلاثة
 فان تفرقت حرف السلب عن الرابطة كقولنا زيد هو ليس كانت القضية
 موجبة اذ رعا ان الرابطة ربطت ما بعدها بالموضوع ولا يخفى للايجاب

في قوله ويسمى رابطة غير زمانية فان كانت الرابطة مذكورة نقولنا زيد موكا تبا وزيد كانه نيزا سميت القضية ثلاثه لكونها ذات اجزاء ثلث في اللفظ وان حذف في بعض اللغات اعتقادا على سبيل الذين معناها حسب تلك اللغة نقولنا زيد كانت سميت القضية ثمانية لكونها في اللفظ ذات حزين قال بعض من يدعي النضال لرابطة هي التي سببها الفوتون فضلا عن اعدادا وليس كذلك لان مؤنث قولنا زيد موكا عالم رابطة وليس ينصل اذ شرط النضال ان يكون الخبر معرفة او فعلا في ينصل من كونه نفسا وخبرنا كقولنا زيد هو العالم ومنا اشهر واوضح من ان يخفى على احد قال رقيب الموجبة المعدولة المحول رابطة البسيطة في ثلاثه تلحق حروف السلب عن الرابطة وفي النشابة بالنية والاصطلاح اقول تدفع الالتباس للفظ من الموجبة المعدولة المحول وهي التي تزن حرف السلب بحولها ونيزا رابطة البسيطة وهي سبب محولها غير موضوعها لان حرف السلب كل منهما بالمحول كقولنا زيد ليس كانت فان جعلنا حرف السلب جازا في المحول كانت القضية موجبة معدولة المحول قالوا كانت سبالة بسيطة والتحق بينهما ان القضية ان كانت ثلاثة فان تفرقت حرف السلب عن الرابطة كقولنا زيد هو ليس كانت القضية موجبة اذ رعا ان الرابطة ربطت ما بعدها بالموضوع ولا يخفى للايجاب

سوى

سوى هنا وان تقدم حرف السلب على الرابطة كقولنا زيد ليس موكا
 كانت سبالة لان درشان حرف السلب اذا كان غير زنج ان
 يسلب الربط الذي بعده ولا معنى للسلب الاسلب ذلك الربط
 وانما قلت اذا كان غير زنج اذ لو كان نوجا يلزم ان يكون القضية
 موجبة لان سلب السلب يحجب كقولنا زيد ليس موكا كانت
 فانه في قوة قولنا زيد موكا كانت فان كانت ثمانية فالتدقيق قد يكون
 بالنية بان يعني بالاجاب المعدولي او بالسلب المحصل وقد يكون الاصطلاح
 بان يخص بعض الفاظ السلب بالعدول كتخصيص لفظ لا وغيره
 وبعضها بالسلب كتخصيص ليس اذ هو اقرب اليه **والا** لا يفسد امر السلب
 ولا بد لنا في الخارج من ضرورة ودوام وثبات لئلا تسمى بان فان لم تذكر
 سمي مطلقة واللاوجه **اقول** لابد للقضية من كونه
 لشيء محورها الى موضوعها في نفس الامر يسمى بكل الكسبة والقضية
 وهي القدرة والقدام وثباتا لئلا اعني اللا ضرورة واللا دوام المحصر
 في هذه الابعظا ثم رسي اللفظ المؤثر للذلاله على كل الكسبة
 القضية الملقطة او حكم العقل ببيان الحقول جمة ونوعا وحل الف
 جمة القضية ما دما كقولنا كل ان كان كانت القدرة فان لما
 ممكنة والجملة صورية واجمة ان لم تذكر في القضية سمي مطلقة كقولنا كل انسان
 ضاحك والافوجه كقولنا كل انسان ضاحك بالامكان
 واعلم ان هذه المطلقة المستمرة من جميع الوجات ولا يتوسط
 فيها ثبوت المحول للموضوع بالفعل او سلبه عنه كذلك لا استحال
 الممكن فيها لا المطلقة العامة التي هي من الوجات وانها
 المصنف

فان لم يكن حرف السلب فاحدا فان كان المنضم على الرابطة روجا كانت موجبة كقولنا زيد ليس موكا كانت فان كان موكا كانت كقولنا ليس ليس موكا كانت لان سلب السلب يحجب

في قوله ويسمى رابطة غير زمانية فان كانت الرابطة مذكورة نقولنا زيد موكا تبا وزيد كانه نيزا سميت القضية ثلاثه لكونها ذات اجزاء ثلث في اللفظ وان حذف في بعض اللغات اعتقادا على سبيل الذين معناها حسب تلك اللغة نقولنا زيد كانت سميت القضية ثمانية لكونها في اللفظ ذات حزين قال بعض من يدعي النضال لرابطة هي التي سببها الفوتون فضلا عن اعدادا وليس كذلك لان مؤنث قولنا زيد موكا عالم رابطة وليس ينصل اذ شرط النضال ان يكون الخبر معرفة او فعلا في ينصل من كونه نفسا وخبرنا كقولنا زيد هو العالم ومنا اشهر واوضح من ان يخفى على احد قال رقيب الموجبة المعدولة المحول رابطة البسيطة في ثلاثه تلحق حروف السلب عن الرابطة وفي النشابة بالنية والاصطلاح اقول تدفع الالتباس للفظ من الموجبة المعدولة المحول وهي التي تزن حرف السلب بحولها ونيزا رابطة البسيطة وهي سبب محولها غير موضوعها لان حرف السلب كل منهما بالمحول كقولنا زيد ليس كانت فان جعلنا حرف السلب جازا في المحول كانت القضية موجبة معدولة المحول قالوا كانت سبالة بسيطة والتحق بينهما ان القضية ان كانت ثلاثة فان تفرقت حرف السلب عن الرابطة كقولنا زيد هو ليس كانت القضية موجبة اذ رعا ان الرابطة ربطت ما بعدها بالموضوع ولا يخفى للايجاب

غير سديد في ان المادة ان لم تذكر نطقه والافني حياذ المان
 لت مما تلتط حتى تذكر اول اذني عيان عن النسبة اللاحقة نفس
 الامر كما عرفت بل الاولى ما وعاه اذناك **ق**
 ضرورية مطلقة ان وجب الحل مادام ذات الموضوع ومشروطه عامة مادام
 وصف الموضوع وخاصة ان يثبت بالادام حسب الذات ووقته
 ان وجب في وقت معين ومشروط في غير معين ديانة مطلقة مدوام الذات
 وعرفه عامة بدوام الوصف وخاصة ان لم يدم حسب الذات ووجوده
 لضرورية ان يثبت بسلب الضرور وان سلب احد الطرفين فكيف
 عامة وان سلب عنهما ذاتا خاصة وان سلب انا ووصفا ووصفا
 وان نسب الى المستقبل فاستبنا لله ولا دامت يده بالادام **و**
 التقايا المعينة في العكس والتناقض القياس وتابعة ما ذكرها
 المحقق في الصوريه هي القضية التي حكم فيها بوجوب حمل المحل على
 الموضوع او بوجوب سلبه عنه مادامت ذات الموضوع موجودة كقولنا
 كل انسان حيوان بالفرد ولا شيء من الحيوان بخلاف الفرد والحل قوله
 ان وجب الحمل يشمل الحمل السلبى ايضا ولنا سمي السلبى صالحا
 والمشروطه العامة هي التي حكم فيها بوجوب حمل المحل على الموضوع
 او بوجوب سلبه عنه مادامت ذات الموضوع موجودة بالوجه الصحيح الى
 كقولنا بالفرد كل كاتب يتحرك الاصابع مادام كاتباً وبالفرد لا شيء
 من الكاتب يساكن الاصابع مادام كاتباً والمشروطه الخاصة هي
 التي حكم فيها بوجوب حمل المحل على الموضوع او بوجوب سلبه عنه مادامت
 ذات الموضوع موجودة بالوصف الغنواي يثبت بالادام بحسب
 الذات

هذا هو المقصود
 من قوله
 لا شيء من الحيوان
 بخلاف الفرد
 والحل قوله

اي لا شيء
 فاصدق
 على المحل

الذات كقولنا بالفرد كل كاتب يتحرك الاصابع مادام كاتباً لا
 دائماً وبالفرد لا شيء من الكاتب يساكن الاصابع مادام كاتباً
 لا دائماً والوقته هي التي حكم فيها بوجوب حمل المحل على الموضوع او
 بوجوب سلبه عنه في وقت معين كقولنا بالفرد كل من يختص
 وقت جلوسه الارض بينه وبين الشمس الفرد لا شيء من الغير
 يختص وقت التربع والمشمس هي التي حكم فيها بوجوب حمل
 المحل على الموضوع او بوجوب سلبه عنه في وقت معين كقولنا بالفرد
 كل انسان مشمس وقتاً وبالفرد لا شيء من الانسان مشمس
 وقتاً ولعلم انه يجب ان يثبت هاتان القضيتان بالادام كما
 هو المسند في المنطقتين والافلاكيان يكتفي بالاسمين
 بل يسمى الاولى وقته مطلقة والثانية نفس مطلقة هي عبارة
 المحقق حيث قال وقته ان وجب في وقت معين ومشروط
 في غير معين وأما ذكر الادام فيها موضع نظر في الدائمة المطلقة
 وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحل الموضوع او بدوام سلبه عنه مادام
 ذات الموضوع موجودة كقولنا كل زحى اسود دائماً ولا شيء من الزحى
 باسود دائماً والعرفيم العامة هي التي حكم فيها بثبوت المحل للموضوع
 او بسلبه عنه مادامت الذات موجودة بالوصف الغنواي كقولنا
 كل غير سكر مادام حراً ولا شيء من غير سكر يصف مادام حراً والوجه الصحيح
 هي التي حكم فيها بثبوت المحل الموضوع او بسلبه عنه مادامت الذات
 موجودة بالوصف الغنواي يثبت بالادام بحسب الذات كقولنا كل
 غير سكر مادام حراً لا دائماً ولا شيء من غير سكر يصف مادام حراً لا دائماً

لما فرغ من ذكر الضايا شرع
 في الدوام هي هذه الاولى
 الدائمة المطلقة

منه في كتابه
الاصحح

والوجودية اللا ضرورية وهي التي يحكم فيها شئ المحل الموضوع او
بسلبه عنه بالفعل يتبدل بسلب الضرورية كقولنا كل انسان ضاحك
بالفعل لا بالفرد ولا شئ من الانسان بضاحك بالفعل لا بالفرد
مننا هو المشهور ولما المصنف فلم يعتبر البتة فيها بالفعل بل بالوجود
اللا ضروري وعند من المصنفة المعينة بسلب الضرورية سواء كان
محوها بالامكان موضوعا بالفعل او لا ولذلك جعلها مودة ابن المكنة
انها هي وهي التي يحكم فيها بسلب الضرورية الذاتية والطرف المخالف
الحكم بمخالفة الوجهة قولنا كل يارحانة بالامكان العام ومعناه
ان سلبها يخرج عن النار ليس ضروري بحسب الذات مثال البلبه
قولنا لا شئ من الحجار يبارك بالامكان العام ومعناه ان يثبت البارود
للحجارة غير ضروري واليه اشار بقوله فان سلب عر احد الطرفين
فممكنه عامه ونزير الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بسلب الفردية الذاتية
عن الطرفين جميعا كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولا
شئ من الانسان كاتب بالامكان الخاص واليه اشار بقوله وان
سلب عنهما ذانا خاصة ونزير الامكان الاخص وهي التي يحكم فيها
بسلب الفردية الذاتية والوصفية والوقعية معينا كان او غير معين
كقولنا كل امي كاتب بالامكان الاخص ولا شئ من الامي كاتب بالامكان
الاخص واليه اشار بقوله وان سلب ذانا ووصفا ووقفا فاخص
ونزير الممكنة الاستقبالية وهي التي يحكم فيها بسلب الفردية والخاصة
الطرفين بحسب الزمان المستقبل كقولنا لطفيل هذا الانسان
كاتب بالامكان الاستقبالي واليه اشار بقوله فان نسب الى الامكان

في الحكم فيها بسلب
جميع الضرورات
اي الضرورية لذاته
والوصفية والوقعية
معنا كان او غير
معين عن الطرفين
كقولنا كل انسان
كاتب بالامكان
الاصح

الاصح
بالامكان
الاصح

الاصح
بالامكان
الاصح

الاصح

في الحكم فيها بسلب
جميع الضرورات
اي الضرورية لذاته
والوصفية والوقعية
معنا كان او غير
معين عن الطرفين
كقولنا كل انسان
كاتب بالامكان
الاصح

الى المستقبل فاستقبل الله وما ذكره المصنف ساقط لانه محال
لاصطلاح الحكماء والوجودية المادية وهي التي يحكم فيها شئ
المحل الموضوع او بسلبه عنه بالفعل يتبدل باللاذام كقولنا
كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما ولا شئ من الانسان بضاحك بالفعل
لا دائما واليه اشار بقوله ولا دائما اذا ثبتت باللاذام وعطف
على قوله ووجودية لا ضرورية تبين اعلم ان من سلب الضمايات
هي سبطه اعني التي يكون فيها نسبة واحدة اما الجارية وسلبته
وهي الضرورية المطلقة والذاتية والمشرطة العامة والعرفية العامة
والممكنة العامة والوقعية والمنشئة على راي المصنف ومنها ما هي
ركبة اعني التي يكون فيها النسبة الجارية والسلبية معا وهي
المشرطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقعية والمنشئة على
المشهور والوجودية اللا ضرورية والوجودية اللاذامية وانكسار الخاصة
وانه المصنف لم يذكر المطلقة العامة وهي التي يحكم فيها بشئ المحل
للموضوع او بسلبه عنه بالفعل كقولنا كل انسان ضاحك بالاطلاق
العام ولا شئ من الانسان بضاحك بالاطلاق العام والمطلقة القيمة
للموجبات غير منته لما عرفت وان المراد باللاذام المطلقة
العامة المربعة للمقتضية المعينة بما في الكلية والجرحية المخالفة في
الاجزاء السلب والمراد باللا ضرورية الممكنة العامة المؤانفة
للمقتضية المعينة بما في الكلية والجرحية المخالفة لها في الجواب
والسلب وان كان في هذه الجبارة كاسل قال
والسوطية تحمل الى قضيتين اخرجتهما الاذام المتدنية بملء الاصل

والفعل معنى ذكر السابط
اولا من الرباب كذا المصنف
احلظ السابط
بالرباب

تدبر ان طيلة طول النص
عظمت على قلة ما اول الفصل
وكله على غير نصيب

منه
بما
في
الكتاب
من
التي
في
الكتاب
من
التي
في
الكتاب

يسمى الاول مبدءا والثاني بالنا اقول لما بر الحلية
واقتضاها بالاداء ان يتبين الشبهة وانما اذا عرفت
مناشدة الشبهة في القضية التي تعلل الى قضيتين وقد عرفت
مخفى للاختلال وانما صار في القضيتين قضية واحدة لان الاداء
المقتضى بهما اخرجتهما عن ان تكونا قضيتين مستقلتين في الدلالة
بقوله اخرجتهما الاداء المقتضى بهما عن الاستقلال وسمى المبدء الاول

مبدءا والثاني بالنا قال فان تعلل احدهما
بالآخر تعلل اتصالا بالاجابا او سلبا كانت متصلة لرؤيته ان كان
لاقتضاء وانما اقتضاء ان لم يكن وان تعلل على اتصال فمتصلة بخلافه
او تناقضا والفراد تمام في الصدق والكذب معا يكون احدهما يقتض
الآخر او نكراويا له وفي الحقيقة او في الصدق وحده فيكون احدهما
في الحقيقة وفي المانع اجماع او في الكذب نكراويا وفي المانع فراد

اقول الشبهة اما متصلة ولما متصلة لان ان كان
تعلل المبدء الثاني بتعلل اتصال اي حكم بشرت الثاني على مبدء المبدء
او يترك هذا البشرى سمي متصلة وفي المبدء وفي المبدء
التعلل بينهما بسبب مقتضاها وذلك ان يكون المبدء على الثاني
كقولنا كلما كانت الشمس طالقة فالنهار موجودا ومعلوم ان
للماء كقولنا كلما كان النهار موجودا فالشمس طالقة ومعلوم ان
لعله الثاني كقولنا كلما كان النهار موجودا فالعالم يمتلئ اذا تيسر

انفكاك الثاني عن المبدء انما يقتضي ان يكونا متفرعين الى الاخر الى
ما تيسر اي لا اذا لم يستغنى كل واحد منهما عن الآخر كما لا شك
او لو استغنى
الي ما يمتلئ
الاخر سمي بالنا
معتد على
واحد

اللزوم ويندفع في القسم الثاني لانه المتضايفين كقولنا كلما كان
زينا بالعموم فالعموم ان له اذ هما خايران فاذا شئ بالكل واحد منهما
صنعه بسبب الآخر فالشيء الثالث هو الحق الذي وجب الاضافة بينهما
وهو تولد احدهما من فطرته آخر وذلك لصدقه في المسماة بالمتضايفين
وهما ما مشهور فان كل منهما محتاج لان داتة له صنعه بل كل من
ذات الآخر وليس للحيتاج على سبيل التدور هنا حكم اللزوم من
المتضايفين المشهورين وانما اندراج الملازم من المتضايفين حقيقة كقولنا
كلما كانت الارض متحركة فالشمس متحركة في القسم الثالث فظاهر من ادوات
انما انه وفي ان يكون لتعلل بالبدن مقتضا كقولنا كلما كان الانسان
ناطقا فاحارنا يبق فان كان التعلل بينهما بتعلل اتصال اي

حكم سابقا لقدم الثاني او ببله سمي متصلة وفي اما عبادية وفي
ان يكون لتعلل بينهما بسبب اذ تناقضا وفي التي يكون التعلل بينهما لا بسبب
والعبادية اما حقيقة او ما يجمع او ما نفع اخلاص حقيقة في المتصلة
العبادية التي حكم فيها بتساويها في الصدق والكذب معا وهذا التباين
لا يكون الا بغير الشيء ويتضايفين الشيء الثالث اي يقتضيه لاجتماعهما
وارتفاعهما اما الاول فطبيعي لا يتبع اجتماع التقيضين ارتعا
ولما الثاني فلكي لان الشيء كما لا يجمع ولا يرتفع مع نفسه فكلنا لا يجمع
ولا يرتفع مع الثالث اي يقتضيه واللازم اجتماع التقيضين وارتفاعهما

بمثال الاول قولنا العدد اربعة او لا يرفع مثال الثاني قولنا
مثلا العدد اربعة او انه فان الرفع متساو ليقض الرفع وهو اللانزع
وكذا الرفع متساو ليقض الرفع وهو اللانزع والمانع اجماع وفي

فهي ان يكون احد الطرفين
سقط الآخر او متساو
ليقتضيه

اي يكون
سلبا اما
تكون بالعض
ومقتضاها

فلا شك ان
تلك القضية
تعلل بذلك
المقتضى اما ان
يكون متعللا
اتصال
او سلب
اتصال
واما ان يكون
تعلل اتصال
او سلب
اتصال
فان كانا
متعللين
احدهما الآخر فلا بد

ان يكون كل واحد من الطرفين متصلا بالآخر
فان كانا متصلا فلا بد ان يكونا متصلا
فان كانا متصلا فلا بد ان يكونا متصلا

ان يكون كل واحد من الطرفين متصلا بالآخر

التي حكم فيها ببيانها في الصدق فخط ذلك لا يكون الا بغير الشيء
من قبضه ليعتبر اجتماعا لاشياء الاجتماع بغير الشيء فخصه
والاجزاء اجتماع القيصين فحونا رتاعها لان الاعم قد يوجد بدون
الاخص فوجد القيصين مع الشيء مثلها هذا الشيء اما ان يكون
سواء اوجها فان البصر اخص واللاجر وكذا البصر اخص واللاجر والمائة
الجلوى التي حكم فيها ببيانها في اللذيق فخط ذلك لا يجوز الا بغير
الشيء واعم من قبضه ليعتبر اجتماعا واللاجر رتاع القيصين وارتفاع
العام يستلزم ارتفاع الخاص فحونا رتاعها اذ الاعم قد يوجد
الاخص فيوجدان معاشا لما قولنا ان الشيء اما ان لا السان او

ان يكون كل واحد من الطرفين متصلا بالآخر

ان يكون كل واحد من الطرفين متصلا بالآخر
فان كانا متصلا فلا بد ان يكونا متصلا
فان كانا متصلا فلا بد ان يكونا متصلا
فان كانا متصلا فلا بد ان يكونا متصلا

حيوانا فان احوانا اعم من الانسان واللاتان اعم من اللاحوان
لان قبض اللاحوان من قبض الاعم واعلم ان سياق كلام المصنف
يسعد بان المنفصل الاتفاقية لا تنقسم الى هذه الاقسام وليس كذلك
مثال الحقيقة منها قولنا في زحى اعم منها ان يكون اسودا او كاسا
والمانع اعم منها قولنا من اعم في ذلك والمانع اعم منها قولنا
هنا في زحى كاست واما السواب فلا تعتبر من فيها بغير قبض
الاتصال والاتصال في اللزومية والعددية ولا عدي في الاتفاقية
بل السابلية اللزومية ما يسلب اللزوم والسابلية العددية ما يسلب
العددية قال لبا للاتفاقية ما يسلب الاتفاقية ولم يثبت المصنف
لينا الاطلاق لعظمه وعدم عيس من الوجبات والسواب فاعلم
ق كل من المنفصل والمنفصل تركب من اجليته
والمنفصل والمنفصل بسيط او مركبا فالمنفصلات اوسع والمنفصلات

ست

ست ليعتبر المنفصل بالظن بكونه متصلا بالآخر
للتساوي في المائدة **اقول** على واحد من المنفصلين

المنفصل اما ان يتركب من جليتين او متصليتين او منفصلتين وهو المراد
بقوله بسيط او مركب ومنفصل او مركب ومنفصل او مركب
منفصل وهو المراد بقوله مركبا فانه اقسام ستة ولما كان كل واحد
من التلها الاخير تقع في المنفصل على وجهين متعاكسين في الترتيب لاختلاف
حال جريتها بالظن لان نسبة المتقدم الى السالى لا تستلزم ونسبة

ان يكون كل واحد من الطرفين متصلا بالآخر

التالى اليه بالمضاجبة بخلاف ان لا تستلزم كما في التالى الاعم بخلاف
المنفصل فان غير متصلا عما لهما ليس بالظن كل بالوضع اذ نسبة كل
منها الى الآخر بالمناقاة والمناقاة نسبة لا تختص بشئ من الطرفين
والله اعلم بقوله للتساوي في المعادة صواب الاقسام في المنفصل
تعد لان كلام التلها الاخير وفي المركبات يصير في المنفصل

ان يكون كل واحد من الطرفين متصلا بالآخر

على قسمين لان احدى قد يكون متصلة بالمنفصل والمنفصل فحينئذ
تكون متصلا وقد لا تكون متصلا بل مضاجبة لهما فتعني لان يكون
باليا وكذا حكم المنفصل والمنفصل وفي المنفصلات ستة سكا فانه جميع
المنطقين انما ان سندا التقليل ينقض وقوع كل واحد
المنفصل الاخرى المنفصل ايضا على وجهين متعاكسين في الترتيب اذ

المنفصل قد يكون متصلا بالمنفصل او غير متصلا لان يكون متصلا وقد
تكون مضاجبة لهما فتعني لان يكون باليا وكذا حكم المنفصل من مثلهما
والجملية مع مثلهما لانا نقول ما ذكرتم لا بوجوب الغلبة بين
التصلتين النوعيتين بل بالشخصية بخلاف الثلاث الاخير فان التقليل

لانا متصلا بالقدم فالتصل عن التلها
بالظن لكونا للعلم مستلزما للتساوي
دون العلم بخلاف ان يكونا للتساوي
اعم والقدم فالتساوي اذا كان
ملزوما لاخر فلا يلزم ان يكون
اللازم ملزوما له كما ان الانسان
ملزم الحيوان وليس الحيوان ملزوما
للانسان كذلك

ان يكون كل واحد من الطرفين متصلا بالآخر

لو جاز الخاتمة بينهما بالترتيب إذ المتصلة التي تكون الحكمة فيها مستقلة
 للمتصلة بالطمح يكون غيرا للمتصلة التي تكون فيها المتصلة مستقلة للحكمة
 بالطمح بالنوع وكذا في القسمين الباقيين فاعرف منا الفرق فانه يبين
 وإذا عرفت سنا فليست مسائلها أمثلة المتصلات فهي وحدها
 كقولنا إذا كانت الشمس طال النهار لم يوجد ^{الشمس} وفرض متصليتين كقولنا ان كان
 إذا كانت الشمس طال النهار لم يوجد فكان إذا كانا النهار لم يوجد
 فالشمس غائبة ومن فصلتين كقولنا ان كانا لعددا ما نفع واما فيه
 فعددا للواكب ما نفع واما فرد وفرض حلية ومتصلة كقولنا ان كان
 الشمس على لوجود النهار فاذا كانت الشمس طال النهار لم يوجد وفرض
 عكسها لعكس قولنا ذلك وفرض حلية ومتصلة كقولنا ان كان الشمس
 ناعلة فاما ما نفع واما فرد وفرض عكسها لعكسها ومتصلة ومتصلة
 كقولنا ان كانا إذا كانت الشمس طال النهار لم يوجد وكانا الشمس
 طال النهار لوجود النهار ومن عكسها لعكسها أمثلة المتصلات
 وهي وحدها كقولنا لعددا ما نفع واما فرد ومن فصلتين كقولنا اما ان
 يكون ان كانت الشمس طال النهار لم يوجد واما ان يكون ان كانت الشمس
 طال النهار لم يوجد ومن فصلتين كقولنا اما ان يكون ان كانت الشمس
 طال النهار لم يوجد واما ان يكون ان كانت الشمس طال النهار لم يوجد
 كقولنا اما ان لا يكون الشمس على النهار واما ان يكون اذا طلعت الشمس
 فالنهار مضيء وفرض حلية ومتصلة كقولنا اما ان يكون الشمس غائبا واما
 ان يكون اذا غابت الشمس واما فرد وفرض متصلة ومتصلة كقولنا اما ان يكون
 اذا كان لعددا فردا ما نفع واما ان يكون لعددا اما فردا واما زوجا

نفس

ومنه الامثلة مملات موجبة مؤلفه مسائلها وقد يكون شخصيات
 ومحدوات موجبات وسؤالها بالان بعضا وبعضا وشكوك وجوه
 التاليف بحسبها بحسب غيرنا **قال** ويتعد المتصلة
 بتعدد السالى لا المتقدم **اقول** مما تعدد السالى المتصلة الموجبة
 لنم تعدد المتصلة فنكونا لقصته الحاصل متواترة للاصل في العلم وكيف
 لان ملوهم الكل ملوهم لكل جزء منه بانه بالكل الاول والاوسط
 نفس السالى كما تقول مثلا اذا صدق كلما كان اب في ج ووه ز صدق
 كلما كان اب في ج وكلما كان اب في ج فان شئت كلما كان اب في ج و
 ه ز وكلما كان ج ووه ز في ج ووه ز في ج وكلما كان اب في ج و
 كلما كان ج ووه ز في ج ووه ز في ج كلما كان اب في ج ووه ز في ج
 الاصل جوبيا سنا اذا كانت المتصلة لوجبه فاما اذا كانت متناقضة
 فلنم التعدد ايضا بان تقول ما يوافق لكل يوافق لآخر لا محالة هذا اذا كانت متعينة
 اذا كانت متعينة فلا يوجب التعدد اذ لا يلزم من سلب الكل عرشي سلب
 اجزاءه عرشي لكل الشيء لانه يصدق ليس البتة اذا كان الشيء انما يكون
 فرسا ولا يصدق سلب كل جزء من اجزاء الفرس عن الانسان لا يصدق
 سلب الجحاش والجسم عنه لكونه سلب بعض اجزاء السالى كالصايل
 مثلا سنا ان لم يكن شيء من اجزاءه مسلونا لما كان المجموع مسلوبا
 والتعدد خلافه والمصنف لم يوفق من الوجهة والى هذا اذا كان
 التعدد في السالى اما اذا كان التعدد في المقدم فلهذا المصنف انه

لا يوجب تعدد القضية وليس كذلك كل يوجب التعدد جوبيا سنا كان
 الاصل جوبيا او كلينا بالكل السالى والاوسط فنسب المقدم مثلا اذا صدق

قوله ان المقدم ليس متطابقا
 بل انما لا يتعدد بعددا
 كلياً

لانه كما صدق المقدم السالى وكلما صدق
 السالى صدق كل واحد من اجزاءه
 المقدم صدق كل واحد من اجزاءه
 لانه كما صدق المقدم السالى وكلما صدق
 السالى صدق كل واحد من اجزاءه
 المقدم صدق كل واحد من اجزاءه

نعم يلزم من تعدد المتصلة
 اتصالا جوبيا بالمتناس
 الجمع من الكل السالى
 يقال كلما صدق المقدم صدق
 جوه وكلما صدق المقدم صدق
 السالى فهو صدق لخاصة
 جزء المقدم صدق السالى

قد يكون اذا كان جزءه ذهاب يصدق قد يكون اذا كان اذا كان
 جزءه ذهاب وقد يكون اذا كان ذهاب لا يصدق كلما كان
 جزءه ذهاب وقد يكون جزءه ذهاب يصدق قد يكون اذا كان
 جزءه ذهاب ويصدق الصغرى بولنا كلما كان جزءه ذهاب الكبرى
 بما لما يشترط قد يكون اذا كان ذهاب ولكن اذا كانت بالبيان
 في الاشياء اظهر **قال** فما حليته بقدرها **اقول**

فما تعدد موضوع الحليته كقولنا في الانسان حيوانا ونحوها كقولنا
 الانسان جسم ونطبق تعدد التقسيم لانه اذا صدق الاول صدق
 الانسان حيوانا والاولى حيوانا فاذا صدق الثاني صدق الانسان
 جسم الانسان ناطق وهذا واضح لكن التعدد بحسب المحل يحفظ
 كية الاصل بالشكل الاول بحسب الموضوع لا يحفظ بالشكل الثاني
 وكل منهما يحفظ اليك وهذا في الوجهه صحيح فاما في الثاني فانه
 بحسب المحل لا يجب تعدد التقسيم اذا لا يلزم من سلب مجموع عن شيء
 سلب اجايه عنه واما التعدد بحسب الموضوع فيوجب بالشكل
 الثالث لكن لا يحفظ كية الاصل به والمصنف لم يوفق في التعدد
 بحسب الموضوع وبينه بحسب المحل ونسب الوجهه والكالبه **قال**

بخلاف المنفصله الا المانعة من الخلو **اقول** لا يلزم من التعدد

اذا كان من مجموع في احد طرفي المنفصله الحقيقيه الموجبه تعدد هاتان من اجزاء
 الناطق من اللان اتصال حقيقه وليس من جزء الحيوان الناطق
 اعني من الحيوان واجايه من اللان ان اتصال حقيقه ان
 كانت سالبه لانه ليس من الحيوان الناطق والحيوان اتصال
 حقيقه

الحيوان اذا كان جزءه ذهاب يصدق قد يكون اذا كان اذا كان
 جزءه ذهاب وقد يكون اذا كان ذهاب لا يصدق كلما كان
 جزءه ذهاب وقد يكون جزءه ذهاب يصدق قد يكون اذا كان
 جزءه ذهاب ويصدق الصغرى بولنا كلما كان جزءه ذهاب الكبرى
 بما لما يشترط قد يكون اذا كان ذهاب ولكن اذا كانت بالبيان
 في الاشياء اظهر **قال** فما حليته بقدرها **اقول**

فما تعدد موضوع الحليته كقولنا في الانسان حيوانا ونحوها كقولنا
 الانسان جسم ونطبق تعدد التقسيم لانه اذا صدق الاول صدق
 الانسان حيوانا والاولى حيوانا فاذا صدق الثاني صدق الانسان
 جسم الانسان ناطق وهذا واضح لكن التعدد بحسب المحل يحفظ
 كية الاصل بالشكل الاول بحسب الموضوع لا يحفظ بالشكل الثاني
 وكل منهما يحفظ اليك وهذا في الوجهه صحيح فاما في الثاني فانه
 بحسب المحل لا يجب تعدد التقسيم اذا لا يلزم من سلب مجموع عن شيء
 سلب اجايه عنه واما التعدد بحسب الموضوع فيوجب بالشكل
 الثالث لكن لا يحفظ كية الاصل به والمصنف لم يوفق في التعدد
 بحسب الموضوع وبينه بحسب المحل ونسب الوجهه والكالبه **قال**

بخلاف المنفصله الا المانعة من الخلو **اقول** لا يلزم من التعدد

اذا كان من مجموع في احد طرفي المنفصله الحقيقيه الموجبه تعدد هاتان من اجزاء
 الناطق من اللان اتصال حقيقه وليس من جزء الحيوان الناطق
 اعني من الحيوان واجايه من اللان ان اتصال حقيقه ان
 كانت سالبه لانه ليس من الحيوان الناطق والحيوان اتصال
 حقيقه

حقيقه
 وليس من
 اتصال حقيقه

حقيقه مع ان من جزءه اعني الحيوان ونسب اللان اتصال حقيقه
 ولما التعدد في احد طرفي ما نفعه الجمع لا يجب تعدد هاتان من
 عدم الجمع بين الشيء ومجموعه عدم الجمع بينه وبين كل جزء من اجزاء ذلك المجموع
 فان الفرس لا يجمع مع الحيوان الناطق ويجمع مع الحيوان الذي هو جزء من المجموع
 لكن جسدان لا يجمع مع واحد من اجزائه كالناطق مثلا هاتان والا

اي اذا لزم اجتماع كل واحد من اجزائه
 مع مجاز اجتماع المجموعه
 المقدور خلافه

يلزم الاجتماع مع المجموع هاتان والى ما ذكرنا اننا رسولنا
 المنفصله واما التعدد في احد طرفي ما نفعه الجمع لا يجب تعدد هاتان من
 اجتماع الشيء ومجموعه اجتماع اجتماعه وع كل جزء من اجزاء ذلك
 المجموع والا يلزم جواز الخلو عنه وجزء المجموع لا يرتفع المجموع عنه ارتفاع
 جزء منه كما ان سر اللان انسانا حيوانا مع الخلو كذا كذا بينه وبين
 كل جزء من حيوان من الخلو لانه ان رسولنا الا المانعة من الخلو هاتان

اي ان كانت سالبه تعدد اجزاء
 ما نفعه الجمع لا يجمع مع
 تعدد هاتان واما تعدد اجزائه
 ما نفعه الخلو لا يلزم
 تعدد هاتان

اذا كانتا موجبتين ما اذا كانتا سالبتين بما للعكس اذ جواز الجمع
 بين الشيء ومجموعه يقتضي جواز ذلك الشيء وكل جزء من اجزائه ذلك
 المجموع ضروري وجواز الخلو عن الشيء وجزءه لا يلزم جواز الخلو عنه
 وع كل واحد من اجزاء المجموع لان اللان انسانا حيوانا مع الخلو كذا كذا بينه وبين
 ولا يرتفع مع الحيوان والجسم لكن جسدان يرتفع مع جزء من اجزاء الفرس
 كالناطق مثلا هاتان والاما جواز الخلو عن الفرس واللان
 متناخلت والمصنف لم يتعرض للفرق بين الوجهه والكالبه غير

الحقيقه **قال** وصدق الوجهه للزوم ان يقتضي
 المقدم الثاني على جميع الاوضاع الممكنه في الكليه **اقول**

القصه الحليه كما يستقسم الى المخصوصه والمهملة والمخصوصه اعتبار

القصه الحليه كما يستقسم الى المخصوصه والمهملة والمخصوصه اعتبار

على جميع الأوصاف كقولنا ليس الله إذا كان الشيء أنا كان
 فرسا وأخرى الممثلة إنما تصدق إذا لم تنضم على بعض الأوصاف المذكور
 كقولنا قد لا يكون إذا كانا شيئا حيوانا كانا أنا والمخصوص
 إنما تصدق إذا لم تنضم على وضع معين كقولنا ليس أن يخلق
 اليوم أكرمل واليه أشار بقوله على قياس ما سبق وقوله فإن صدقنا
 إلى أن المقدم لم ينضم التالي كما هو شرط في كل متصل تصدق
 الباء المتصلة للزمنية وإن صدق المقدم والباء كقولنا ليس
 الله إذا كانا لسانا ناطقا فإحرازنا بيق وعلم منه صدق
 السالبة المتصلة للزمنية سببا لا قاطعا مثال بر كذا وكذا
 قولنا لم ينضم إلى ليس لئلا إذا كان متناجرا كقولنا قد صدق
 كاذب قولنا ليس الله إذا كان متناجرا فهو محذور وقد كاذب
 وتال صادق قولنا ليس الله إذا كان متناجرا فهو حيوان متناجس
 الكلمات وتسمى أمثلة الخفيات والمهمات والشخصيات عينا وأخرى
 من نكح وعلم أن قوله على قياس ما سبق يعني غرقه وإن صدق
 والموجبة لئلا تصدق بصدقها وبالله بكذبها كذب لئلا تصدق
 وقد عرفت أن المتصلة الموجبة للاتفاقية هي التي لا تكون المتعلق بصدقها
 وتال لئلا تصدق بصدقها وتسمى متعلقا بعين خاصية وعامة أما الأتية
 الخاصة هي التي تكون مقدمها وتال لئلا تصدق بصدقها
 الذر حيوانا فالان حيوانا وبالله لئلا تصدق على النكاح واللبنة
 أما بكذب المقدم فقط أو بكذب التالي فقط أو بكذبهما فأمثلة أخرى
 ما سبق فاما العامة هي التي يكون صدقها صدق الباء فقط طان

أي سواء صدق
 المقدم أم لا لا يكون
 أي سواء صدق
 المقدم أم لا لا يكون
 أي سواء صدق
 المقدم أم لا لا يكون
 أي سواء صدق
 المقدم أم لا لا يكون

لا يكون تال إلى متناجرا للمقدم وتسمى شركت رضا ديني كقولنا قد صدق
 كاذب وتال صادق لئلا تصدق بصدقها وبالله بكذبها كذب لئلا تصدق
 فالذر حيوانا وبالله لئلا تصدق على النكاح واللبنة
 الأسئلة وعلم أن كليتها وجوبها وأما لئلا تصدق بصدقها وبالله بكذبها كذب لئلا تصدق
 على المقدم كذا في اللزوميات وإن المحنت لم تنضم لئلا تصدق بصدقها وبالله بكذبها كذب لئلا تصدق

اقول صدق المتصلة العينية شرطها على الوجه المتغير
 أي يكون التالي متناجرا للمقدم على جميع الأوصاف الممكنة لا اعتبار بالمقدم
 في الكلية الموجبة وعلى بعضها في الجزئية والممثلة الموجبة وعلى وضع معين
 في الوجهة المخصوصة وإن لا يكون على جميع الأوصاف في السالبة الكلية
 وعلى بعضها في الجزئية والممثلة السالبة وعلى وضع معين في المخصوصة
 السالبة والعناد إن كان في الصدق والكذب معا فوجه حقيقة وإن
 كان في الصدق فقط فوجه ما نعلم وإن كان في الكذب فقط فوجه
 ما نعلم الخلو وبالله كل ما يحكم فيها برفع ذلك العناد المبني بوجهه
 وأدوات الاتصال إن ولو الاتصال اتنا وسور الكلي

الموجب كما وعما متى اتصالا أو داء اتصالا ولللبنة ليس البنية والجزئية
 الموجبة قد يكون واللبنة سور الجباب الكلي حرف السلب **اقول**
 لعقله أن ولو للاتصال في المتصلة وتال له في المتصلة وسور الجباب الكلي
 في المتصلة كما وعما متى كقولنا كلما كان اب فخ في في المتصلة داء
 كقولنا دائما أما إذا وجد وسور الجباب الجزئية فيها قد يكون وسور
 السلب الجزئية قد يكون وأدخال حرف السلب على سور الجباب الكلي

اللفظ السور الجباب الكلي
 السور الجباب الجزئية
 السور الجباب الكلي
 السور الجباب الجزئية
 السور الجباب الكلي
 السور الجباب الجزئية
 السور الجباب الكلي
 السور الجباب الجزئية
 السور الجباب الكلي

أي واللفظ المتصلة على
 فمعنى عتادها وانما قد
 وكل منهما إما جسيمة أو مانع
 إجماع أو مانع أو مانع
 أي صدق الوجهة العينية
 وكل منهما إذا كانا متناجرا
 سلب المقدم بصدقها وبالله بكذبها كذب لئلا تصدق
 في جميع الأوصاف الممكنة للمقدم

هذا هو المقصود من قوله

حتى يكون في المتصلة ليس كلما روي وفي المتصلة ليس دائما ما لب
 اشار بقوله والسالب شورا للحال الذي هو في السلب لا محض لم يذكر
 السور الا محله اي قد لا يكون **قال** وتتلزم الوجبة
 المتصلة متصلة تواترها في الم والمقدم وتخالفا في الكيف وشايعها في البالي
اقول كل متصله موجبه تتلزم متصلة تواترها في الكم اي
 في الكمية والمحضية والمقدم اي يكون متساويا واحدا وتخالفا في الكيف
 اي في الاجاب والسلب وشايعها في التالي اي اذا صدق كلما كان
 ايسر صدق ليس البته اذا كانا بسا لم يكن صدق ولا انه لو لم يصدق السالبة
 على تقدير صدق الموجبة لصدق نقيضها وهو قد يكون اذا كانا بسا لم يكن صدق
 ويستلزم تواترها معا
 فيلزم كون الشيء الواحد متساويا لغيره في النقيضين وبما جرد ولم يكن صدق
 كما لا يمكن ان يكونا متساويين اذا كانتا جويتين وفيه نظر جواز ان يكون المقدم
 محال لا جاز ان يستلزم النقيضين واما السالبة فلا تتلزم الموجبة بوجه
 جواز ان لا يكون كل واحد من النقيضين لازما لمقدم فان كون الانسان ماطما
 لا يستلزم كون احمرا مائتا ولا عديمه منها اذا كانتا لزوميتين اما اذا كانتا متضادتين
 انما يمتنع فالوجه منها يستلزم السالبة اذا الشيء لا يكون موصفا للنقيضين
 في الواقع ولا يلزم اجتماعهما واما فلا تتلزم الموجبة اذا كانتا انشائية السالبة
 خاصة فان المقدم لم يكن واقعا لاجتماع كلا من النقيضين الا في ما
 اذا كانت عامة فستلزم لانشاء استدراك صدق المقدم فيها فصدق
 السالب يكون بل قد يتلزم في الواقع فكون نقيض السالب ما فيها فصدق
 الموجبة فالمصنف لم يبين هنا التفصيل **قال** فبما
 وما يفرح مقدمها وينفي بالها وما يخلو بالعكس تتلزم اما متساويا
 او

هذا هو المقصود من قوله
 المتصله موجبه
 كل متصله موجبه
 تتلزم متصلة
 تواترها في الكم
 اي في الكمية
 والمحضية
 والمقدم
 اي يكون
 متساويا
 واحدا
 وتخالفا
 في الكيف
 اي في الاجاب
 والسلب
 وشايعها
 في التالي
 اي اذا صدق
 كلما كان
 ايسر صدق
 ليس البته
 اذا كانا
 بسا لم يكن
 صدق ولا انه
 لو لم يصدق
 السالبة
 على تقدير
 صدق الموجبة
 لصدق نقيضها
 وهو قد يكون
 اذا كانا
 بسا لم يكن
 صدق
 ويستلزم
 تواترها
 معا
 فيلزم كون
 الشيء الواحد
 متساويا
 لغيره في
 النقيضين
 وبما جرد
 ولم يكن صدق
 كما لا يمكن
 ان يكونا
 متساويين
 اذا كانتا
 جويتين
 وفيه نظر
 جواز ان
 يكون المقدم
 محال لا جاز
 ان يستلزم
 النقيضين
 واما السالبة
 فلا تتلزم
 الموجبة
 بوجه
 جواز ان لا
 يكون كل
 واحد من
 النقيضين
 لازما
 لمقدم
 فان كون
 الانسان
 ماطما
 لا يستلزم
 كون احمرا
 مائتا
 ولا عديمه
 منها
 اذا كانتا
 لزوميتين
 اما اذا
 كانتا
 متضادتين
 انما يمتنع
 فالوجه
 منها
 يستلزم
 السالبة
 اذا الشيء
 لا يكون
 موصفا
 للنقيضين
 في الواقع
 ولا يلزم
 اجتماعهما
 واما فلا
 تتلزم
 الموجبة
 اذا كانتا
 انشائية
 السالبة
 خاصة
 فان
 المقدم
 لم يكن
 واقعا
 لاجتماع
 كلا من
 النقيضين
 الا في ما
 اذا كانت
 عامة
 فستلزم
 لانشاء
 استدراك
 صدق
 المقدم
 فيها
 فصدق
 السالب
 يكون
 بل قد
 يتلزم
 في
 الواقع
 فكون
 نقيض
 السالب
 ما
 فيها
 فصدق
 الموجبة
 فالمصنف
 لم يبين
 هنا
 التفصيل
 قال فبما
 وما يفرح
 مقدمها
 وينفي
 بالها
 وما يخلو
 بالعكس
 تتلزم
 اما
 متساويا
 او

هذا هو المقصود من قوله
 المتصله موجبه
 كل متصله موجبه
 تتلزم متصلة
 تواترها في الكم
 اي في الكمية
 والمحضية
 والمقدم
 اي يكون
 متساويا
 واحدا
 وتخالفا
 في الكيف
 اي في الاجاب
 والسلب
 وشايعها
 في التالي
 اي اذا صدق
 كلما كان
 ايسر صدق
 ليس البته
 اذا كانا
 بسا لم يكن
 صدق ولا انه
 لو لم يصدق
 السالبة
 على تقدير
 صدق الموجبة
 لصدق نقيضها
 وهو قد يكون
 اذا كانا
 بسا لم يكن
 صدق
 ويستلزم
 تواترها
 معا
 فيلزم كون
 الشيء الواحد
 متساويا
 لغيره في
 النقيضين
 وبما جرد
 ولم يكن صدق
 كما لا يمكن
 ان يكونا
 متساويين
 اذا كانتا
 جويتين
 وفيه نظر
 جواز ان
 يكون المقدم
 محال لا جاز
 ان يستلزم
 النقيضين
 واما السالبة
 فلا تتلزم
 الموجبة
 بوجه
 جواز ان لا
 يكون كل
 واحد من
 النقيضين
 لازما
 لمقدم
 فان كون
 الانسان
 ماطما
 لا يستلزم
 كون احمرا
 مائتا
 ولا عديمه
 منها
 اذا كانتا
 لزوميتين
 اما اذا
 كانتا
 متضادتين
 انما يمتنع
 فالوجه
 منها
 يستلزم
 السالبة
 اذا الشيء
 لا يكون
 موصفا
 للنقيضين
 في الواقع
 ولا يلزم
 اجتماعهما
 واما فلا
 تتلزم
 الموجبة
 اذا كانتا
 انشائية
 السالبة
 خاصة
 فان
 المقدم
 لم يكن
 واقعا
 لاجتماع
 كلا من
 النقيضين
 الا في ما
 اذا كانت
 عامة
 فستلزم
 لانشاء
 استدراك
 صدق
 المقدم
 فيها
 فصدق
 السالب
 يكون
 بل قد
 يتلزم
 في
 الواقع
 فكون
 نقيض
 السالب
 ما
 فيها
 فصدق
 الموجبة
 فالمصنف
 لم يبين
 هنا
 التفصيل
 قال فبما
 وما يفرح
 مقدمها
 وينفي
 بالها
 وما يخلو
 بالعكس
 تتلزم
 اما
 متساويا
 او

هذا هو المقصود من قوله
 المتصله موجبه
 كل متصله موجبه
 تتلزم متصلة
 تواترها في الكم
 اي في الكمية
 والمحضية
 والمقدم
 اي يكون
 متساويا
 واحدا
 وتخالفا
 في الكيف
 اي في الاجاب
 والسلب
 وشايعها
 في التالي
 اي اذا صدق
 كلما كان
 ايسر صدق
 ليس البته
 اذا كانا
 بسا لم يكن
 صدق ولا انه
 لو لم يصدق
 السالبة
 على تقدير
 صدق الموجبة
 لصدق نقيضها
 وهو قد يكون
 اذا كانا
 بسا لم يكن
 صدق
 ويستلزم
 تواترها
 معا
 فيلزم كون
 الشيء الواحد
 متساويا
 لغيره في
 النقيضين
 وبما جرد
 ولم يكن صدق
 كما لا يمكن
 ان يكونا
 متساويين
 اذا كانتا
 جويتين
 وفيه نظر
 جواز ان
 يكون المقدم
 محال لا جاز
 ان يستلزم
 النقيضين
 واما السالبة
 فلا تتلزم
 الموجبة
 بوجه
 جواز ان لا
 يكون كل
 واحد من
 النقيضين
 لازما
 لمقدم
 فان كون
 الانسان
 ماطما
 لا يستلزم
 كون احمرا
 مائتا
 ولا عديمه
 منها
 اذا كانتا
 لزوميتين
 اما اذا
 كانتا
 متضادتين
 انما يمتنع
 فالوجه
 منها
 يستلزم
 السالبة
 اذا الشيء
 لا يكون
 موصفا
 للنقيضين
 في الواقع
 ولا يلزم
 اجتماعهما
 واما فلا
 تتلزم
 الموجبة
 اذا كانتا
 انشائية
 السالبة
 خاصة
 فان
 المقدم
 لم يكن
 واقعا
 لاجتماع
 كلا من
 النقيضين
 الا في ما
 اذا كانت
 عامة
 فستلزم
 لانشاء
 استدراك
 صدق
 المقدم
 فيها
 فصدق
 السالب
 يكون
 بل قد
 يتلزم
 في
 الواقع
 فكون
 نقيض
 السالب
 ما
 فيها
 فصدق
 الموجبة
 فالمصنف
 لم يبين
 هنا
 التفصيل
 قال فبما
 وما يفرح
 مقدمها
 وينفي
 بالها
 وما يخلو
 بالعكس
 تتلزم
 اما
 متساويا
 او

اقول

وتتلزم المتصلة الموجبة ما يفرح موافقة
 لبالي المقدم واليكف وشايعه لبالي في التالي لان الشيء اذا استلزم
 شيئا لا يجتمع نقيضه وكذلك تتلزم ما نفعه خلوه موافقة لبالي الكيف
 والتالي وشايعه لبالي المقدم لان الشيء اذا كان ملووما شيئا
 امتنع ان يرتفع نقيضه مع لارنه ولا يلزم وجوب الملوم مع عدم الملازم
 وقد عرفت اشباع اجتماعها وكل منهما يستلزم المتصلة ايضا اما المانع
 اجمع فلان الشيء اذا لم يكثر اجتماع شي يستلزم نقيضه واما المانع
 الخلو فلان الشيء اذا امتنع اجتماعه مع شي كان نقيضه متلوما لذلك
 الشيء فعلم ان استلزام الموجبة المتصلة للموجبتين المتفصلتين متعكسا
 استلزاما المتصلة السالبة والمداشاة بقوله متعاكسا فهما واعلم
 انما ايضا لا يلزم التعاكس في المتفصلتين اذا كانتا متصلتين متباينة
 اذ لا يلزم من عدم اجتماع شي مع آخر انفاقه مع نقيض الآخر ولا يلزم
 عدم ارتفاع شي مع آخر انفاقه مع نقيضه مع الآخر فان المتصلة اذا كانت
 مركبة كاديين كان ينز عن مقدمها وينفي بالها مع اجمع وينفي
 مقدمها وعين بالها مع الخلو مع كل من المتفصلتين لا تتلزم انفاقه
 وحكم هذا التفصيل حكم التفصيل السابق **قال**
 والمتصلة الموجبة متساوية تواترها في احد الطرفين وشايعها في
 الآخر والحقيقة لروية مقدمها احد طرفيها وتايلها بنقيض الآخر والعكس

اقول

المتصلة الموجبة الحقيقية تتلزم سالبه
 موافقة لبالي في احد طرفيها وشايعه لبالي في الآخر كقولنا اذا ما العبد
 اما روج واما فرد يستلزم قولنا ليس البته اما ان يكون العبد ونفعا

هذا هو المقصود من قوله
 المتصله موجبه
 كل متصله موجبه
 تتلزم متصلة
 تواترها في الكم
 اي في الكمية
 والمحضية
 والمقدم
 اي يكون
 متساويا
 واحدا
 وتخالفا
 في الكيف
 اي في الاجاب
 والسلب
 وشايعها
 في التالي
 اي اذا صدق
 كلما كان
 ايسر صدق
 ليس البته
 اذا كانا
 بسا لم يكن
 صدق ولا انه
 لو لم يصدق
 السالبة
 على تقدير
 صدق الموجبة
 لصدق نقيضها
 وهو قد يكون
 اذا كانا
 بسا لم يكن
 صدق
 ويستلزم
 تواترها
 معا
 فيلزم كون
 الشيء الواحد
 متساويا
 لغيره في
 النقيضين
 وبما جرد
 ولم يكن صدق
 كما لا يمكن
 ان يكونا
 متساويين
 اذا كانتا
 جويتين
 وفيه نظر
 جواز ان
 يكون المقدم
 محال لا جاز
 ان يستلزم
 النقيضين
 واما السالبة
 فلا تتلزم
 الموجبة
 بوجه
 جواز ان لا
 يكون كل
 واحد من
 النقيضين
 لازما
 لمقدم
 فان كون
 الانسان
 ماطما
 لا يستلزم
 كون احمرا
 مائتا
 ولا عديمه
 منها
 اذا كانتا
 لزوميتين
 اما اذا
 كانتا
 متضادتين
 انما يمتنع
 فالوجه
 منها
 يستلزم
 السالبة
 اذا الشيء
 لا يكون
 موصفا
 للنقيضين
 في الواقع
 ولا يلزم
 اجتماعهما
 واما فلا
 تتلزم
 الموجبة
 اذا كانتا
 انشائية
 السالبة
 خاصة
 فان
 المقدم
 لم يكن
 واقعا
 لاجتماع
 كلا من
 النقيضين
 الا في ما
 اذا كانت
 عامة
 فستلزم
 لانشاء
 استدراك
 صدق
 المقدم
 فيها
 فصدق
 السالب
 يكون
 بل قد
 يتلزم
 في
 الواقع
 فكون
 نقيض
 السالب
 ما
 فيها
 فصدق
 الموجبة
 فالمصنف
 لم يبين
 هنا
 التفصيل
 قال فبما
 وما يفرح
 مقدمها
 وينفي
 بالها
 وما يخلو
 بالعكس
 تتلزم
 اما
 متساويا
 او

وفي الثاني الموضوع الواحد وقد يندرج تحت واحد المحول كقولنا
 الفرق للبصير من البصير اذا كان ابيض ليس المنق البصير هو البصير
 اذا كان اسود وقد يندرج تحت واحد الزمان كقولنا الشمس تجف
 الرب الذي اذا كان الهواء حارا الشمس لا تجف اذا كان الهواء باردا فان
 منها الشرط لا يندرج تحت واحد الموضوع ولا تحت واحد المحول بل يطلع
 الى واحد الزمان او نفاه الشمس تجف للرب الذي مادام الهواء
 حارا الشمس لا تجف للرب الذي مادام الهواء باردا ولتقابل ان
 يقول قد لا يندرج الشرط تحت واحد الامور المذكور كقولنا النار تحترق
 للنسب شرط كونها بايسا النار ليست محترقة الحطب اذا كان رطبا فان منها
 الشرط عند داخل تحت واحد الموضوع والآن ونوظف في ولا تحت واحد
 المحول كما زعم السمرقندي فان الشرط يتعلق بالحطب في الشرط
 بل هو متعلق بمحول فلا يكر الا كفاء بالوحدات الست واما واحد الكل
 فتدريج انا تحت واحد الموضوع او المحول ووحدة الاضافة والن
 والعقل بجهد ان يكون في عوارض المحول او الموضوع ووحدة المكان
 لا زنة لوحدة الزمان وليس اذ خلت تحت واحد المحول فجمعها عنه
 والايه ان يكون للزمان زمان آخر والمكان مكان آخر **والقول**

وتتضمن المركب الذي المتكسر من تنافض الاجزاء **القول**
 القضاء بالمركبة الكلية يتضمها المهورم المؤدس يتنفي جزئيا
 اي احد المتضمنين لا عينه وهو المراد بقوله العلة المتكسر من
 تنافض الاجزاء لانه اذا صدقت المركبة كذب كل من تنفي جزئيا
 ضرور وان كذبت فاما ان يكون كذبها بكذب كل من جزئيا

الحال ان سال
 ان تنفيها ينفي
 الاول على سبيل
 القيد او الحركا للماني
 على سبيل التغير

او كذا في احد ما

ان النفي للمركبات متروكا لانها
 بالاجزاء متروكا لانها
 بالاجزاء متروكا لانها
 يتنفي اجزاءها

دائماً ويتقضى قولنا بالفرد لا ينشأ ريد لا شيء من الحيوان متعسف
 لا دائماً قولنا أما بعض الحيوان متعسف لا يمكنه البقاء بعض الحيوان
 ليس متعسف دائماً ويتقضى الوجودية اللادائمة لكونها مركبة من مغلطات
 المفهوم المردد بين الداعيتين فتقضى قولنا كل إنسان ضاحك بالفعل
 لا دائماً قولنا أما بعض الإنسان ليس ضاحك دائماً أو بعض الإنسان
 ضاحك دائماً ويتقضى قولنا لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل لا دائماً
 هذان القولان بالقديم والباخبر ويتقضى الوجودية للأضروية لكونها
 مركبة من مغلطة عامة وممكنة عامة المفهوم المردد بين الداعية والفردية
 الواقعة وشالها الجواب ركباً ما يتقضى المصلحة الخاصة لكونها مركبة
 من حكمين عامتين أحدهما الفردية ويتقضى قولها كل إنسان ضاحك
 الخاضع قولنا أما بالفردية ليس بعض النار حارة أو بالفردية بعض النار حارة
 ويتقضى قولنا لا شيء من النار حارة بالمكان الخاضع هذان القولان بالقديم
 والباخبر وإنما آخره فلا يمكنه في نفسه المفهوم المردد بين تنقيح جريبها
 أي بين الكليتين للذين يحجب المركبات في كل حين يكون الموضوع فيها من
 المحول مطلقاً كمن يتقضى جريبها إذا تكلم قولنا بعض الحيوان إنسان
 لا دائماً كمن تكلم قولنا لا شيء من الحيوان إنسان دائماً وكمن تكلم قولنا كل
 حيوان إنسان دائماً بل جيبان ترد في كل واحد أفراد الموضوع فيقال
 كل واحد من أفراد الموضوع لا يخفى عن انتشار المحول الملية على إحدى جيبتي تنقيح
 جريبها فيقال في تنقيح أفراد المثال كل واحد من أفراد الحيوان إنسان دائماً
 دائماً أو ليس إنسان دائماً وينتج فيه انشور ذلك أحد أن تكون الكل إنساناً دائماً
 دائماً والثاني أن لا يكون لها واحد منها إنسان دائماً والثالث أن يكون
 أي أفراداً أحياناً

الضرورة
 الحالة
 الفردية
 الواقعة

ويكبر كل واحد
 من تنقيح جريبها
 على لاسي
 من الجواب
 بالإنسان
 دائماً أو
 كل حيوان
 إنسان
 دائماً

البعض
 الذي ليس له
 أفراداً
 وهو واحد
 من تنقيح جريبها
 على لاسي
 من الجواب
 بالإنسان
 دائماً

سأله
 كل واحد من الأماكن
 الخاضع لبعض الأفراد
 ليس بخاصة بالضرورة
 أو بعضه دائماً بالفردية
 وإنما قال المتعسف بالقديم
 المشترك من تنقيح
 الأفراد فلم ينل النهر
 المردد بين تنقيحها كما
 قال لا كمن لا يشك
 المصلحة الكلية بالجوهر

البعض إنساناً دائماً والبعض الآخر ليس إنساناً دائماً ولعلنا
 نقول الكلية المركبة والجوهرية المركبة شيئان في ما ذكرنا ذكرتم تنقيح
 وتقول إذا فكت في اللادوام وجدتها أخص من تنقيح الجوبة
 الكلية البلية ليعتد موضوعها وإطلاق موضوعه **والعكس**
 العكس وهو تحول الطرفين بقاء الصدق **أقول**
 المستوي عياناً عن تعديل كل واحد في طرفي القضية بعين الآخر كونه
 موافقاً للأصل في الصدق والكذب قلنا في القضية كمن نقل
 الموضوع والمحول لئلا يختص بالتحليلات فوالشرطيات وإنما شرطنا
 أن يكون موافقاً للأصل في الصدق لأن العكس لازم للأصل فيكون
 صادقاً على بقدر صدق الأصل ولم يسطر أن يكون موافقاً للأصل في الكذب
 لما عرفت من جواها استلزام الكاذب الصادق وذلك ما مر في الذكر كما قال
 بعضهم وتبعه السمرقندي ليندفع بما يقال أن طرفي الأصل ذات
 الموضوع ووصف المحول وطرفي العكس ذات المحول ووصف الموضوع
 لأنه غير قادر إذا كانت في الأصل والعكس واحدة وليس الفرق إلا بتدليل
 الوصف **والوصف** والسوابب الكلية الفردية والديانة
 في العالمين ينعكس كمنها **أقول** اعلم أن العكس
 يطلو أيضاً على أخص قضية يكون الأصل حكم التبدل فيعرف
 المنطقيين وذلك إما يحصل بالبرهان على لزوم الأصل وبينان
 كون الأخص منه غير لازم له بالنقض إذا عرفت هذا فنقول
 أما العكس الكلية فابتن منها وهي الضرورية والامانة والعامة إنسان
 اعني الشروطة العامة والعرفية العامة تنعكس كمنها فالمصنف إنما تكلم
 بالكل

المستوي
 عياناً
 عن تعديل
 كل واحد
 في طرفي
 القضية
 بعين الآخر
 كونه
 موافقاً
 للأصل
 في الصدق
 والكذب
 قلنا في
 القضية
 كمن نقل
 الموضوع
 والمحول
 لئلا
 يختص
 بالتحليلات
 فوالشرطيات
 وإنما
 شرطنا
 أن يكون
 موافقاً
 للأصل
 في الصدق
 لأن العكس
 لازم
 للأصل
 فيكون
 صادقاً
 على
 بقدر
 صدق
 الأصل
 ولم
 يسطر
 أن
 يكون
 موافقاً
 للأصل
 في الكذب
 لما
 عرفت
 من
 جواها
 استلزام
 الكاذب
 الصادق
 وذلك
 ما
 مر
 في
 الذكر
 كما
 قال
 بعضهم
 وتبعه
 السمرقندي
 ليندفع
 بما
 يقال
 أن
 طرفي
 الأصل
 ذات
 الموضوع
 ووصف
 المحول
 وطرفي
 العكس
 ذات
 المحول
 ووصف
 الموضوع
 لأنه
 غير
 قادر
 إذا
 كانت
 في
 الأصل
 والعكس
 واحدة
 وليس
 الفرق
 إلا
 بتدليل
 الوصف
 والوصف
 والسوابب
 الكلية
 الفردية
 والديانة
 في
 العالمين
 ينعكس
 كمنها
 أقول
 اعلم
 أن
 العكس
 يطلو
 أيضاً
 على
 أخص
 قضية
 يكون
 الأصل
 حكم
 التبدل
 فيعرف
 المنطقيين
 وذلك
 إما
 يحصل
 بالبرهان
 على
 لزوم
 الأصل
 وبينان
 كون
 الأخص
 منه
 غير
 لازم
 له
 بالنقض
 إذا
 عرفت
 هذا
 فنقول
 أما
 العكس
 الكلية
 فابتن
 منها
 وهي
 الضرورية
 والامانة
 والعامة
 إنسان
 اعني
 الشروطة
 العامة
 والعرفية
 العامة
 تنعكس
 كمنها
 فالمصنف
 إنما
 تكلم
 بالكل

الضرورة
 الحالة
 الفردية
 الواقعة

ويكبر كل واحد
 من تنقيح جريبها
 على لاسي
 من الجواب
 بالإنسان
 دائماً أو
 كل حيوان
 إنسان
 دائماً

البعض
 الذي ليس له
 أفراداً
 وهو واحد
 من تنقيح جريبها
 على لاسي
 من الجواب
 بالإنسان
 دائماً

سأله
 كل واحد من الأماكن
 الخاضع لبعض الأفراد
 ليس بخاصة بالضرورة
 أو بعضه دائماً بالفردية
 وإنما قال المتعسف بالقديم
 المشترك من تنقيح
 الأفراد فلم ينل النهر
 المردد بين تنقيحها كما
 قال لا كمن لا يشك
 المصلحة الكلية بالجوهر

البعض
 الذي ليس له
 أفراداً
 وهو واحد
 من تنقيح جريبها
 على لاسي
 من الجواب
 بالإنسان
 دائماً

۱۰۰

فانه لو فرض إمكان
صحة لزوم ثلث
لاصدا مضطرب دون
الآخر كونه نند
بالنسبة الى الحاد و
الرجل بالمتطرد
بالفصل تصديق كل حاد
مع اقتناع صدق قولنا
فاما إمكان لان ما يجوز
و يتبع شرط الحاد

الامان

اللاذوام في البض عيسى

لا تخطوا مني
سأنا لا
أما في العلم
أو في الدين
كل من كان
في الجفيل
سأنا لا

1875

1880

1

1

اعني قولنا ليس بعض ما ليس بـ ليس بـ بالاطلاق فلاذلك
 لصدق يقتضيه وهو قولنا كل ما ليس بـ ليس بـ ليس بـ ليس بـ
 حكم اللاحق لا شيء من بـ بالافعال وهو مستلزم قولنا كل ما ليس بـ بالافعال
 لصدق وهو عند نفسه بالهكنا كل ما ليس بـ بالافعال وكل ما ليس بـ ليس بـ
 دائما يقع كل ما ليس بـ دائما فانه محال فاما التسبع الباقية في الوقيان
 والوجوديان والممكنان والمطلقة العامة فلا تنعكس لعدم انعكاس
 اخصها في الوقيان اذ يصدق قولنا كل ما ليس بـ ليس بـ ليس بـ ليس بـ
 ولا يصدق بعض المخفف هو ليس بـ بالمكان العام وعدم انعكاسه بالافعال
 يوجب عدم انعكاسه بالافعال لما عرفت غير ذلك فاما الوجبات فبالحقيقة
 لا ينعكس لما سبق المذكور فلا ذكر في التخصيص فاما الابع الباقية فلا
 الضرورة لاختصاصها وبما لا تنعكس اذ يصدق بالفردية بفضل حلولها في
 بالانسان ولا يصدق في عكسها لانها ان لم تكن محال بالامكان وانما
 وبما لا لا يضر الاختصاص فتعكس ان عرفت خاصة لانه اذا صدق بالفردية او غير
 بعض بـ كلاما لا دائما صدق بعض ما ليس بـ ليس بـ كلاما ليس بـ
 لا دائما لاننا نرضى البعض الذي هو بـ كلاما لا دائما فهو ليس بالافعال
 لعينه الاصل باللاحق وليس بـ في جميع اوقات ليس بـ والالكان في
 بعض اوقات ليس بـ ليس بـ في بعض اوقات وقد كان بـ كلاما في منا
 خلف بـ بالافعال وهو ليس فاذا انصب باللاحق في جميع اوقات انضافه
 باللاحق باللاحق انضافه باللاحق في جميع اوقات ليس بـ كلاما ليس بـ
 صدق على بـ لا دائما وهو المطلق فاما التسلب فكله كانا بـ وحيث لا ينعكس
 كليهما وان كان لكل يتصل بالاحول اعم من متصل الموضوع اذ يصدق ما شيء من
 الان انما هو

ويعكس
 كل قولنا

الوجود
 بالانسان
 بالاحول

بما
 ليس بـ
 بالاحول

وذلك الذي المعنى
 الذي منضاه
 وهو ايضا
 بالافعال فاما
 صدق على
 من اللاحق
 الله

بالفعل

اي لا يمكن ان يكون كليهما

بالفعل بالاطلاق العام فلا يصدق في عكسه لا شيء ليس بـ بالافعال
 ليس بـ بالامكان العام لصدق يقتضيه وهو قولنا بعض ما ليس بـ
 بعضا كل ما ليس بـ بالانسان بالضرورة فاما بالاحول والامكان
 والعامة ان ينعكس كل منهما حيث مطلقه بان شئ سلا انا صدق
 ليس بعض بـ باحدى الجهات الاربع وجان يصدق ليس بـ
 ما ليس بـ ليس بـ حين هو ليس بـ بالاطلاق والاصدق يقتضيه
 وهو قولنا كل ما ليس بـ ليس بـ كلاما ليس بـ فتعكس بعض البعض
 الى قولنا كل بـ كلاما وقد كان في الاصل ليس بـ بعض بـ كلاما
 او ما يستلزمه منا خلف واختصاصا ينعكس كل منهما الى حيث يطلبه
 لادلة ولتين في الوقيان الخاصة ليتبين شرطه الخاصة على
 من بـ اذا صدق ليس بـ بعض بـ كلاما لا دائما صدق ليس بـ
 ما ليس بـ ليس بـ حين هو ليس بـ لا دائما اما ليس بـ ليس بـ ليس بـ
 حين هو ليس بـ كلاما لانه للعامة ان يكون لها ان لا يكون لها باللاحق
 فلانا نرضى الموضوع في الاصل وقد ليس بـ في بعض اوقات ليس بـ
 لما مر وليس بـ بالافعال والالكان في كلاما ليس بـ كلما نعلم سلب
 الباء بلفظ وصف اجم لكنه بالافعال لعينه الاصل باللاحق فاما
 صدق على بـ ليس بـ ليس بـ في بعض اوقات كونه ليس بـ مع صدق اللاحق
 بالافعال صدق ليس بـ ليس بـ ليس بـ حين هو ليس بـ لا دائما وهو المطلوب
 فاما الوقيان والمنسرة والوجودية والادانية والوجودية بالضرورة والمطلقة
 العامة فتعكس كل منها الى مطلقه عامة فتعكس اذا صدق ليس بـ بعض بـ
 باحدى الجهات السبع صدق ليس بـ ليس بـ ليس بـ بالاطلاق العام

والأصدق يقضه وهو قولنا كل ما ليس ليس دائما فتعكس بعكس
 القيقض ال قولنا كل جرب دائما فتعكس بال فعل او ما
 يستلزم منا خلف داما المتكشال فيغير معلوم الالعكاس لعدم الظفر
 بالبرهان على الانعكاس عنده واعلم ان المصنف حذر في اقتيد الاخير
 في توفيق عكس القيقض اعني كون العكس متوافقا للاصل في الصدق والكيف
 وايضا لم يفصله وربما تشابه انما لم يفصله لانه لما كانت حكم الوجبات
 في حكم عكس القيقض حكم السوالب في العكس المستوي وحكم السوالب في عكس
 القيقض حكم الوجبات في العكس المستوي عن فرق لم يفصله لانه كان
 اخراج تفاصيله في النماصيل المذكورة في العكس المستوي
 الفصل الثالث في نفع الحجج الاستدلال في الكل على البرهي قياس على العكس
 استواء وزجري على جري بحاج عكس والقياس انما سئل البتة وينتجها
 بالفعل فلا يستلزم بالافا فتباني **اقول** قد افترق في شيك
 باذن الله تعالى ان المنطوق سئل على المصنفين الاولين طريق
 الكتابات المتعدلات وقد سبق فيما ذكره والنا طريق الكتابات المتعدلات
 ونسب الحجج اذا عرفت معنا فتقبل الاستدلال بمواقف الدليل في جوان
 كان من كل على جري بان يثبت حكم في كل فيثبت في جريته بواسطه
 في ذلك الكل لقولنا هنا جسم لان معنا جريان وكل جريان جسم
 قياسا وان كان جري على كل بان يثبت حكم كل بواسطه ثبوت ذلك
 الحكم في الجرييات يسمى استواء فالاستواء اما تام فلما غلبت في التام
 ما يشد ليقين ان يعلم حكم الجرييات لقولنا كل جسم فاما جريان
 او نباتات اوجاد وكل منها قد وضع نكل جسم قد وضع في التام مالا بالبرهان
 في التام لانه

هذا هو المقصود من الاستدلال
 وهو ان يثبت حكم الكل على
 بعضه او يثبت حكم بعضه على
 الكل فيكون الاستدلال صحيحا
 والقياس هو ان يثبت حكم
 بعضه على بعضه فيكون
 القياس صحيحا

كما قال في كتابه
 وكل ما هو جريان
 فثبت ان جريته
 ان يثبت حكم
 على كل جريان
 فثبت ان جريته
 ان يثبت حكم
 على كل جريان
 فثبت ان جريته

هذا هو المقصود من الاستدلال
 وهو ان يثبت حكم الكل على
 بعضه او يثبت حكم بعضه على
 الكل فيكون الاستدلال صحيحا
 والقياس هو ان يثبت حكم
 بعضه على بعضه فيكون
 القياس صحيحا

كما قال في كتابه
 وكل ما هو جريان
 فثبت ان جريته
 ان يثبت حكم
 على كل جريان
 فثبت ان جريته
 ان يثبت حكم
 على كل جريان
 فثبت ان جريته

لا يشد بان لا يعلم حصرها في جريان يكون حال المتكشال خلافت
 ما لم يشد كما يقال كل جريان يحرك فكل الاستدلال على المصنف لان الاستدلال
 واللقاب الطيرة السباع يحركه عنده وحكم المتكشال عنده وان كان
 وزجري على جري بحاج عكس عكسنا لقولنا التام حاد كالبست
 لكونه قولنا كالبست وقياس القياس وفي عرفهم يسمى المنة فرغا والمبنة
 اصلا والمتكشال بينهما جريا ورسم القياس لانه الافكار المولدة في
 النفس بالبناء يوردي فيها الى المصنفين يسمى لقولنا استلزام
 زانما اقتراني لانه ان سئل البتة وينتجها بالفعل فلو استلزام
 فالافا فتباني **اقول** الاستدلال قولنا ان كان منا انسانا لكون
 جروانا لكنه انسان يكون جروانا فمعنا البتة موسى قولنا لكون جروانا
 مذكور بالفعل وان قلنا لكنه ليس جروانا فمعنا انه لا يكون انسانا فمعنا
 نفس البتة وهو قولنا منا انسان مذكور بالفعل **اقول** الاقتراني
 قولنا كل انسان جروان وكل جروان جسم فمعنا كل انسان جسم فليس يحسن
 ولا يقضها مذكور انية بالفعل بل بالقياس فان قلت لو كان
 البتة مذكورا بالفعل في قولنا لو كان هذا انسانا فمعنا جروان لكنه انسان
 فهو جروان لم يلق منا القياس في القياس الاستدلال قياسا لعدم صدق
 ثبوت القياس عليه اذ لم يلزم عنده قول **اقول** البتة هو
 قولنا مؤجربان صير مغاير للمقدمة التي جري القياس في المقدمة هي
 هذا القول موصوفا بكونه تالما للمتم المذكور فان قلت البتة
 اما ان تكون عين الما في اولها فان كان لزم ما ذكرناه واللام يصح كون
 القياس الاستدلال **اقول** لان ذلك اذ لا يلزم وعدم كونه
 التام

هذا هو المقصود من الاستدلال
 وهو ان يثبت حكم الكل على
 بعضه او يثبت حكم بعضه على
 الكل فيكون الاستدلال صحيحا
 والقياس هو ان يثبت حكم
 بعضه على بعضه فيكون
 القياس صحيحا

هذا هو المقصود من الاستدلال
 وهو ان يثبت حكم الكل على
 بعضه او يثبت حكم بعضه على
 الكل فيكون الاستدلال صحيحا
 والقياس هو ان يثبت حكم
 بعضه على بعضه فيكون
 القياس صحيحا

هذا هو المقصود من الاستدلال
 وهو ان يثبت حكم الكل على
 بعضه او يثبت حكم بعضه على
 الكل فيكون الاستدلال صحيحا
 والقياس هو ان يثبت حكم
 بعضه على بعضه فيكون
 القياس صحيحا

والتاريخ المذكور في المتن

كل حجب وكل حجاب بعضها وعلم مننا ان الاول والثاني
يتوافقان في الصغرى لان الاول والثاني العكس الاول
والرابع يخالفان فيها والثاني يخالف الثالث لذلك المانع في الصغرى
والثالث يخالف الرابع في الكبرى وكل شكل يرتد الى اخر بعكس المقابلة
التي تخالفنا فيها والشكل الاول هو لقياس الكايل الطبيعي لكونه تحت
الاستنتاج لان الاوسط فيه كان حاصلا للاصغر وكان الحكم في الكبرى
على كل ما حصل له الاوسط كان ذلك الحكم بعينه واردا على الاصغر
فلا يحتاج الى العودة ولنا سماء المصنف النظم النبوي ولانه مخصوص
باحتياج المطالب الاربعة دون سائر الاشكال وسيله الثاني في النظم
لانه سمح الكل وان كان سبليا فيكون اشرف من الثالث وان كان منع الا
لكون ما اشبهه خبيثا والكل اشرف في العلم راجح في الواقع الاول
في اشرف المقدمات وهو الصغرى لانهما لما على موضوع المطلق
وبعد الثالث لواقع الاول في احدي المقدمات هي الكبرى
كما ان الرابع قد بعد عن الشرف جدا لانهما الاول وكلما المتقدم
ولذلك الفلاس يخجلون من الشرف

تَبِعَ الْآخِثَ الْكَلْبَ وَالْكَلْبَ فَقَالَ وَتَدْعُوَنِي سَبْقَاءَ
الْجَرِيَّاتِ كَمَا سَيَبْقَى بِنَدَايَتِهِ تَبِعَ أَخِي الْمَقْدِسِي الْكَلْبَ وَالْكَلْبَ الْعِلْمَ وَ
الظُّفْرَ الصَّدْقَ وَالْكَلْبَ وَالْأَبْيَاسَ عُرْجَيْنِ وَاعْرِضَا لِبَيْتِي لِلْعَزِ
زِ سَابِقِ صُغْرَى جَهَنَّمَ كَبْرَى **وَالْ**
سُوطُ السَّاجِدِ مُوجِبَةُ الصُّغْرَى لِيَسْدِجَ الْأَصْغَرُ الْأَوْسَطَ وَكِلَهُ
الْكَبْرَى لِيَتَعَدَّى الْحُكْمَ تَبِعَ أَرْبَعَةَ أَضْرِبَ كَلْسَانِ مُوجِبَتَانِ أَوْجُوهَ
وَسَالَهُ صُغْرَى

ای ترقان فی الکدی
لانی الصغی

ای دهن علی استاد
را استاد ابی جبار

فإننا قلنا في وقت لا مشاع الصدق واللب على موضوع واحد في وقت واحد واللباني كليباً للبرهان لما لو كان جريته ملائمة لما كانت موجبة أو سالبة فإن كانت موجبة فلا بد أن يكون الضمير سالبة كليباً لما عرفت في جواب المخالفة فإن لا قياساً على جريته في ملام الأختلاف إذ يصدق قولنا لا شيء إلا بالبرهان في بعض الجرم في بعض الجواب في البهيم ولو بدلنا الكبرى بقولنا وبعض الضمير في نفس كان الجواب سالبة كانت سالبة فلا بد أن يكون الضمير موجبة كليباً لما عرفت يلزم الاختلاف أيضاً لقولنا كل إنسان باطن وبغض الجرم ليس باطن والجواب كان لا بد لنا الكبرى بقولنا وبعض الضمير ليس باطن في الجواب السلب والعلم في المنع أربعة موجبة وسالبة كليتان وعكسها

قال فوجبه جريته وسالبة كليباً وسالبة جريته وموجبة كليباً **أقول** المنع بحسب مذهب الشارطين في الضمير السمة عارضة أضرب المرحبان في الضمير مع السالبة كليباً في الكبرى والسالبة في الضمير مع الموجبة كليباً في الكبرى الضمير الأول في كليتين والكبرى سالبة فهو سالبة كليباً لقولنا كل جرم ولا شيء مراب شيء لا شيء مراب واللباشار بقوله موجبة وسالبة كليتان الضمير الثاني في كليتين والضمير السالبة شيء شيء كليباً لقولنا لا شيء مراب وكل أب شيء لا شيء مراب جوا قاله أشار بقوله وعكسها الضمير الثالث في موجبة جريته ضمير وسالبة كليباً كبرى شيء سالبة جريته كقولنا بعض جرم لا شيء مراب شيء بعض جرم ليس باللباشار بقوله وموجبة جريته وسالبة كليباً الضمير الرابع وسالبة جريته ضمير وموجبة كليباً كبرى شيء سالبة جريته

هذا هو المقصود من الكلام في الجواب على ما ذكره في المتن من أن الجواب في بعض الجرم في بعض الجواب في البهيم ولو بدلنا الكبرى بقولنا وبعض الضمير في نفس كان الجواب سالبة كانت سالبة فلا بد أن يكون الضمير موجبة كليباً لما عرفت يلزم الاختلاف أيضاً لقولنا كل إنسان باطن وبغض الجرم ليس باطن والجواب كان لا بد لنا الكبرى بقولنا وبعض الضمير ليس باطن في الجواب السلب والعلم في المنع أربعة موجبة وسالبة كليتان وعكسها

لقولنا

لقولنا ليس بعض جرم وكل أب شيء ليس بعض جرم واللباشار بقوله وسالبة جريته وموجبة كليباً **قال** فوجبه جريته وسالبة كليباً **أقول** المنع بحسب مذهب الشارطين في الضمير السمة عارضة أضرب المرحبان في الضمير مع السالبة كليباً في الكبرى والسالبة في الضمير مع الموجبة كليباً في الكبرى الضمير الأول في كليتين والكبرى سالبة فهو سالبة كليباً لقولنا كل جرم ولا شيء مراب شيء لا شيء مراب واللباشار بقوله موجبة وسالبة كليتان الضمير الثاني في كليتين والضمير السالبة شيء شيء كليباً لقولنا لا شيء مراب وكل أب شيء لا شيء مراب جوا قاله أشار بقوله وعكسها الضمير الثالث في موجبة جريته ضمير وسالبة كليباً كبرى شيء سالبة جريته كقولنا بعض جرم لا شيء مراب شيء بعض جرم ليس باللباشار بقوله وموجبة جريته وسالبة كليباً الضمير الرابع وسالبة جريته ضمير وموجبة كليباً كبرى شيء سالبة جريته

لأنه ليس في موضوع الكبرية

استدل الامام على استحسان الشكل بان الطرفين لما سافنا في اللوازم متوالات وسط لزم سافنا في الطرفين اعني موضوع الكبرية

بطلان ما قيل من ان
القياس لا يثبت الا بالبرهان

المجوز في الصغرى هو الباء لانها سائلة لا يثبت لها بقاء لعدم كونها
موجبة معدولة المحل فلا يتكرر الوسط وكان الصغرى قد استتمت عليه
فقطها معدولة واليه اشار بقوله وخرج عن بعض القدر اغلظ استبها
السائلة بالمعدولة وايضا البيان بعكس النتيجة ثانيا في ثبوتها الضرب
فما عرفت بل بيانه بالاقتراض وهو ان يكون قياسا بين احداهما في كل الكل
الذي يبين بالاقتراض لكن من ضرب اجلي في الثاني من الكل الاول وطريقه هنا
موان يرض المحكوم عليه في المقدمة الجريمية اعني في قولنا بعض ليس شيئا
نعينا وليكن فيحصل مقدمتان كلتاهما كل ج و ه والباقي لاشي
في ب فنضم المقدمة الثانية السابقة على كلتها الى المقدمة الاولى اعني
الكل لاشي و ه او هو الماد في قوله فنضم الكلي الى المقدمة الاخرى على
نعم الكل المبني بتاجه ثم نعكس المقدمة الاولى فتصير ج ه ونضم ذلك
الى السائر اعكس الى هذا النتيجة هكذا بعض ج و ه لاشي و ه في الكل الاول
المطلوب وهو بعض ج ليس وهو الماد في قوله ونزلت فيجوز على
ضرب الاول استيعا المطلوب فيه شرط ج و ه ان يكون صدق السائلة
الجريمية عند عدم الموضوع فاحتاج الاقتراض الى وجوده ولذا في اجزاء
بالضرب الرابع اذ يريد ايضا على استيعا الضرب الثالث ولما في
قوله فيحصل مقدمة كلية وجريمية اذ يحصل برض المحكوم عليه شيئا معينا
مقدمتان كلتاهما كل ج ه الجريمية انما يحصل بعكس النتيجة منها او شئ
بالخلف وبيان فنضم نتيجة النتيجة الى احدى المقدمتين استيعا الاول
كما ينافي في المقدمة الاخرى غير انه في الثاني من الثاني من ان يحصل
الرابع دون سائر الضرب

الاول سكس
القياس ليس
في ب فنضم
كلية
وتمت حجة
نعم الكلي
الى المقدمة
الاخرى
انما يرض
لنحصل قياس
في سائر الضرب
لكن في الضرب
الاول استيعا
المطلوب فيه
الاجزائية عند
عدم الموضوع
فاحتاج الاقتراض
الى وجوده ولذا
في اجزاء
بالضرب الرابع
اذ يريد ايضا
على استيعا
الضرب الثالث
ولما في
قوله فيحصل
مقدمة كلية
وجريمية اذ
يحصل برض
المحكوم عليه
شيئا معينا
مقدمتان
كلتاهما كل
ج ه الجريمية
انما يحصل
بعكس النتيجة
منها او شئ
بالخلف وبيان
فنضم نتيجة
النتيجة الى
احدى المقدمتين
استيعا الاول
كما ينافي في
المقدمة الاخرى
غير انه في
الثاني من الثاني
من ان يحصل
الرابع دون
سائر الضرب

لأنه لو صدق في سائر الضرب
لما لم يصدق في سائر الضرب
لأنه لو صدق في سائر الضرب
لما لم يصدق في سائر الضرب

النتيجة لاجابها صغرى لانه لا يثبت الا بالبرهان فتقضيها يكون
موجبة وتجعل كبرى القياس لحيثما يبرى لنتج من الكل الاول بعض
الصغرى كما يتولد في بيان هذا الضرب لو لم يصدق ليس بعض
لصدق يتقضي وهو قولنا كل ج ا فبطلان صغرى وكبرى القياس كبرى
سكدا كل ج ا وكل ا ب ينح كل ج ب وقد كان في الصغرى بعض ليس
هنا خلف وهو الماد بعينه لنتج المحال في الكل الثالث من ان يحصل
يتقضي النتيجة لحيثما كبرى الكل الاول اذ الكل الثالث لا يثبت الا
جريمية فتقضيها يكون كليا وصغرى القياس لاجابها صغرى لما
سجي من ان صغرى الكل الثالث يجب ان يكون موجبة لنتج من الكل
الاول يتقضي الكبرى استيعا الكل الرابع فيكون موجبة متجما
للسلب في الضرب الثالث الرابع والخامس شكل شكل الشكل
الثاني وما يكون منها للايجاب يسلك فيها شكل الكل الثالث
واعلم ان في اختصاصه الخلف بالضرب الرابع نظرا في موعام يدل
على اتباع الجمع **والثالث** شرطه موجبة الصغرى والا
لا يمكن ثباته الا صغرا البكر ومداخلته وكلية احداهما يحصل الا لثنا
اقول اما الكل الثالث في شرط اتباعه يجب

كيفية المقدمة وكيفيةها اما ان الاول احباب الصغرى لانها
لو كانت سائلة فلا بد ان يكون الكبرى موجبة لما عرفت في ب لم
الاختلاف جواز ان يكون البكر تارة ملوبا عن الاصغر ان يكون
مساويا للوسط وتا بيا بة للاصغر لاند باج الاوسط والاكبر
والباقي اشار بقوله والا لا يمكن ثباته الا صغرا البكر ومداخلته

والا يرض ان يكون
موجبة لانها لو كانت
مساوية للوسط وتا بيا بة
للاصغر لاند باج الاوسط
والاكبر والباقي اشار
بقوله والا لا يمكن
ثباته الا صغرا البكر
ومداخلته

مثاله قولنا لاشئ من الناطق يقتل وكل باطن ان زواحي البلى يترقونا
 لاشئ من الصالح ان ياتى ولو قولنا اللذين يتولنا وكل باطن حيوان يكون
 الحيوان الاحباب ومترقونا كل صمالي حيوان والثاني كلبا حدى مترقونه
 لانما لو كانا جرسين لم يحصل التقاء الاصغر والاكبر ذات فاحل بجواران
 يكون البعض من الارسط المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر
 فالاختلاف حقيقة كقولنا بعض حيوان انان وبعض حيوان فرس
 او بعض حيوان ليس فرس اخذ الصوريين الى ان لو بدلنا الكبرى
 بقولنا وبعض حيوان باطن وبعض حيوان ليس باطن فاحل الصوريين
 الاحباب **قال** والمتعته ثلثة زوجتين في ثلثة زوجات
اقول المنع من كل الثالث متضمن من شرطين
 من الصوريين بالثمة عرسته اضرب لان شرط الاول شرط الثاني
 استثنى في ما يحصل من زوجتين في ثلثة زوجتين كل من الثاني وموجبة
 جرسه صغرى وموجبة كبرى المالك لعكس ما يحصل من موجبة
 وسواء ثلثة الاول موجبة كبرى صغرى وسالبة كبرى الثاني
 موجبة كبرى صغرى وسالبة كبرى المالك موجبة جرسه
 صغرى وسالبة كبرى كبرى اذا عرفت سنا فاعلم ان الترتيب
 المتعارف وسواء تبتدل الصغرى الاولى من زوجتين كليتين من موجبة
 جرسه كقولنا كل ب ج وكل ب ا ب بعض ج ا الثاني كل من الكبرى
 سالبة ب ب جرسه كقولنا كل ب ج ولا شئ من ا ب بعض
 ج ليس الثالث من جرسين بالصغرى جرسه ب ب جرسه جرسه
 كقولنا بعض ب ج وكل ب ا ب بعض ج ا الرابع من زوجتين والكبرى

جرسه ب ب جرسه جرسه كقولنا كل ب ج وبعض ب ا ب بعض ج ا
 الخامس من زوجة جرسه صغرى وسالبة كبرى كبرى ب ب جرسه
 كقولنا بعض ب ج ولا شئ من ا ب بعض ج ليس السادس
 من زوجة كبرى صغرى وسالبة جرسه كبرى ب ب جرسه كقولنا كل
 ب ج وبعض ب ليس ب بعض ج ليس **قال**
 وليتد التقاء الطرفين الوسط اجابا او سلبا ولم يعلم في عين جواز
 عموم الاصغر فتعجبنا **اقول** البرهان الذي على استباح
 منه الضروب ان الاصغر والاكبر التقاء في الوسط بالاجاب
 او بالسلب فحيث يلاقى الطرفين باحدهما وهو المرام ولاجل سنا المرام
 الثالث الاجزى لان التقاء الطرفين في الوسط معلوم وفي عين غير
 معلوم بجواز كون الاصغرا من الاكبر واستباح حمل الاخصر او سلبه عن
 كل افرله الام كقولنا كل ان حيوان وكل ان باطن الضرب
 الاول ولا شئ من الا ان فرس من الضرب الثاني مع استباح الاجاب
 الكل في الاول والسلب في الثاني واذا لم يتبع سنا الضربان
 كلياً لا يتحقق التوافق لانما اخذ الضروب الباقية لكونها كليتين
 دون الباقية **قال** وايته الله الى ما في الاول
 ودابعه بعكس الصغرى ان كانت الكبرى كلمة والافعكس الكبرى
 مع عكس الرئيسية ان كانت موجبة والا تعذر فالرضي الخلق بتبدل
 الكبرى بالقيض **اقول** البرهان الثاني على استباح
 منه الضروب سواءه لما كان لكل الثالث مخالف الاول
 في الصغرى كما عرفت في الاخ مر ان يكون الكبرى من الضروب كلية

كان الضرب المتعلق بالاجاب
 سنا المرام او السلب بالاجاب
 للارسط واسى الاكبر منه فهو سلبا
 بعض ب ا ب بعض ج ليس
 استثنى في ما يحصل من زوجتين
 في ثلثة زوجتين كل من الثاني
 وموجبة جرسه صغرى وموجبة
 كبرى المالك لعكس ما يحصل من
 موجبة جرسه صغرى وسالبة
 كبرى الثاني موجبة كبرى
 صغرى وسالبة كبرى المالك
 موجبة جرسه صغرى وسالبة
 كبرى كبرى اذا عرفت سنا
 فاعلم ان الترتيب المتعارف
 وسواء تبتدل الصغرى الاولى
 من زوجتين كليتين من موجبة
 جرسه كقولنا كل ب ج وكل ب ا ب
 بعض ج ا الثاني كل من الكبرى
 سالبة ب ب جرسه كقولنا كل ب ج
 ولا شئ من ا ب بعض ج ليس
 الثالث من جرسين بالصغرى
 جرسه ب ب جرسه جرسه
 كقولنا بعض ب ج وكل ب ا ب بعض
 ج ا الرابع من زوجتين والكبرى

ان شئنا الموجهة بحسب كنهها ثم نعلم ان
 حتى يرجع القياس الى الضرر والبال للكل
 المكدرة الضرر الرابع

او جوبه فان كانت كلية فالبيان هو الرد اما الى الضرر الثالث
 او الى الرابع فالكل الاول بعكس الصغرى كما تقول في الضرر الثالث
 وهذا الكل اذا صدق قولنا كل ب ج وكل ب ا او بعض ب ج وكل
 ب ا صدق بعض ج ا لان الصغرى فيها انعكس الى قولنا بعض ج ب
 فنضمه الى الكبرى فكما بعض ج ب وكل ب ا لينعكس الى الضرر الثالث
 والكل الاول بعض ج ا وهو المطلوب والمنطوقين يتساووا
 الثالث بالافتراض ايضا وقالوا ان بعض ب ا الذي هو ج و
 فيصدق متضمن كل ب ج وكل ج ب فنضم الاول الى الكبرى
 فكما كل ب ج وكل ب ا لينعكس كل ج ا ثم جعل صغرى الثانية صغرى
 فكما كل ج ب وكل ج ا لينعكس الى الضرر الاول وهذا الكل بعض ج ا
 وهو المطلوب قال البرهان لا حاجة الى البيان بقياسين
 بل كل البيان قياس واحد بان نرضى ب الذي هو ج و يصدق
 كل ج ب وكل ج ا لينعكس بعض ج ا ولا يعلم ان قولنا كل ج ا انما يحصل بانضمام
 المقدمة الاولى الى الكبرى لان نفس الرض فان قلت الموضوع
 في المتنين هو الباء فاذا فرضت يحصل كل ج ا غير انضمام الى
 الكبرى لقياس قلت لان لم ذلك اهل فرضت وصغرى ج ب
 ولا يلزم ذلك ان يكون كل ب ج وحق يحصل كل ج ا من نفس الرض
 او الرد الى الضرر الرابع والكل الاول ايضا بعكس الصغرى
 كما تقول في الضرر الثاني والخامس منه اذا صدق كل ب ج ولا
 شئ ر ا او بعض ب ا صدق بعض ج ا ليس لان الصغرى فيها انعكس
 الى قولنا بعض ج ب فنضمه الى الكبرى فكما بعض ج ب ولا شئ ر ا

كل ج ب وكل ج ا
 لا يثبت كل ج ا
 فكل ج ب وكل ج ا

كل ج ب
 كل ج ا
 لان ج ب
 و ج ب
 فدا ان

ج ولا شئ ر

ليس

ليتم الضرر الرابع والكل الاول بعض ج ا ليس وهو المطلوب
 و ايل ما ذكرها استار المصنف بتدليله الى ما لا الاول او تابعه
 وان كانت الكبرى ج ب فلا يخفى ان يكون اما موجهة او سالبة فان كانت
 موجهة فبيان انعكس الكبرى وجعلنا صغرى ج ب على النتيجة ثم ان الصغرى
 الرابع اذا صدق كل ب ج وبعض ب ا صدق بعض ج ا لان الكبرى
 انعكس الى قولنا بعض ج ب فنضمه صغرى ج ا الصغرى الكبرى فكما بعض ج ب
 وكل ب ج لينعكس بعض ج ا ثم انعكس النتيجة الى قولنا بعض ج ا وهو المطلوب
 واليه اشار بتدليله والا فنعكس الكبرى مع عكس الكبرى كانت موجهة
 فان كانت سالبة فاني الضرر السادس فبيان انعكس الصغرى
 لانه ج بصر القياس عن ج بين ولا بعكس الكبرى ان كانت ج ب بعكس
 وجعلنا صغرى لان صغرى الاول يصير سالبة بل تدبر بالافتراض
 كما عرفت وبالحل بان نفهم يتصل النتيجة الى الصغرى ليس كما ينطق الكبرى
 كما تقول في بيان هذا الضرر لولم يصدق بعض ج ا ليل يصدق
 فكله اكلية ويتضمنه وهو قولنا كل ج ا فنضمه الى الصغرى فكما كل ب ج وكل ج ا
 الناس لينعكس كل ب ا ويؤمننا قضى الكبرى او بان انعكس الكبرى بعكس النتيجة
 على ما في الخارج من جعلنا صغرى ج ب انعكس النتيجة كما تقول اذا صدق
 كل ب ج وبعض ب ا ليس ا صدق بعض ج ا ليس لان الصغرى الكبرى بعكس
 القياس الى قولنا بعض ج ا ليس وجعلنا صغرى ج ا الصغرى القياس
 فكما بعض ج ا ليس وكل ب ج لينعكس بعض ج ا ليس ج ب انعكس الى
 قولنا بعض ج ا ليس واليه اشار بتدليله والا فنعكس الكبرى الى قولنا
 وتبدل الكبرى بالتقيض واعلم ان في بيانه بالافتراض والاختصاص

لاننا لا نجزمه لا نقول ان
 وعلى تقدير اننا نقول ان
 من التبدل بل هو لصغرى
 في الاول سالبة
 لا يجمع

شكلا اذا صدق كل ب ج وبعض ب ا ليس
 فيصدق متضمن كل ج ا
 والمباينة فاشي ر ا ا
 الى الصغرى سالبة كل ج ب
 كل ج ب وكل ج ا
 بعض ج ا ليس ج ب
 بعض ج ا ليس ج ب
 بعض ج ا ليس ج ب

وانما هذا الدليل ان كانا سالبا
 البسط مستلزم للعدم الجوهري
 وهو نوع

واعلم انه جزم بيان ج ب ضرر
 هذا السطر بالعلم وكذا ج ب
 وانما الضرر الرابع
 انما هو الاول

انما هو الاول

بنا الضرب وبناؤه لعكس نقض الكبرى ما عرّفه انما قال
 الرابع شرطه ان لا يتعمل كالبناجربة فيه لان قربتها لا يكون
 الاموجه كلياً لا قياساً على البتة جرتس و يكر التوافق و
 الثاني لان الشئ يسلب بعض ما يقابله ثم يحمل المقابر على نقض
 ما يقابله او يقابله ويحمل على شئ ثم يسلب ذلك الشئ عن بعض ما يقابله
 او يقابله **اقول** شرطاً شاملاً السبل الرابع بحسب
 كية المقدمات وليست ان لا يجمع فيه جتان اعني السلب والجريه
 لاني مقدمه مطلقاً ولا في مقدمتين الا بشرط سنده اما الاول
 فلانه لو استعمل السلب الجريه فلا يخرب ان يكون قربتها اعني المقدمه الجريه
 اما موجهه او سالبه لا جاز ان يكون سالبه اذ لا قياساً على سلبتين
 مكرن موجهه و لا مكرن سالبه ان يكون جريه او كلياً لا جاز ان يكون
 جريه اذ لا قياساً على جريتين يتبعن كونه كلياً واليه اشار بقوله لان
 قربتها الى قوله وجريتين ما ذابت هذا فنقل **السلب الجريه** ج

اي مكرن الجريه
 المقدمه الجريه
 الجريه الجريه
 الجريه الجريه
 الجريه الجريه

اي مكرن الجريه
 المقدمه الجريه
 الجريه الجريه
 الجريه الجريه
 الجريه الجريه

اما الاول فلان الشئ الذي
 هو الاصح من ان يسلب
 بعض ما يقابله الذي هو الاصح
 ثم يحمل المقابر على الاصح على
 ما يقابله الاصح على
 ما يقابله الاصح على
 التماس بان مع ما يقابله الاصح
 وان مع التماس
 كما اذا حمل الشئ كالجوان على شئ كالبناجربة فان كانت الكبرى كذلك
 اي المحمول عليه بعض ما يقابله الشئ المحمول كالحساسة او يقابله كالحجر
 الاصح

كقولنا
 كقولنا
 كقولنا
 كقولنا
 كقولنا

لقولنا كل انسان حيوان وبعض الحساس ليس انساناً والحى
 الاحباب ولو بدّل الكبرى بقولنا وبعض الحساس ليس انساناً كان
 الحى السلب **قال** الى هذا اشار بقوله ويحمل على شئ الى قوله او يقابله
 لا سلب الجريه ولا الكليته صفواه والكبرى جريه لان الشئ

سلباً كلياً يسلب عن غير ويحمل الغير على بعض ما يقابله او الاصح منه ولا الموجه
 الجريه وكبراه موجه لعدم تحت اتحاد الوسط **اقول**
 سلباً ان القسم السالب اعني اجتماع الختئين في مقدمتين فان كانت
 الصغرى سالبه كلياً والكبرى موجهه جريه يلزم الاختلاف كما اذا
 سلب الشئ كالبناجربة عن مغاير كالبناجربة ويحمل الغير على الانسان
 على ما يقابله كالبناجربة على اعم منه كالجوان كقولنا لا شئ من
 الانسان يدرس بعض الناطق انساناً والحى السلب ولو بدّل الكبرى
 بقولنا وبعض الحساس انسان كان الحى الاحباب والى هذا اشار بقوله
 والكليته صفواه الى قوله او الاصح منه فان كانت الصغرى موجهه جريه

لا

والكبرى جريه يكون سالبه كلياً فلم يكن كذلك يلزم الاختلاف
 اما اذا كانت سالبه جريه او موجهه جريه فطامى واما اذا كانت
 موجهه كلياً فذلك كقولنا بعض الحساس انسان وكل فرس حيوان
 والحى السلب لو بدّلنا الكبرى بقولنا وكل باطن حيوان كان الحى الاحباب
 واليه اشار بقوله ولا الموجهه الجريه وكبراه موجهه لعدم اتحاد الوسط
 اذا الحيوان المحمول على كبرى غير الحيوان المحمول على الانسان فعلم ان
 عظم السبل الرابع عند اجتماع الختئين في مقدمتين ليس مطلقاً بل
 اذا كان السلب واقعاً في الصغرى والجريه في الكبرى وغداً يعكس

قوله ولا الكليته صفواه
 الى الجريه الجريه
 الى الجريه الجريه
 الى الجريه الجريه
 الى الجريه الجريه

لا يجوز ان يسلب الاصح
 الاوسط على
 بعض ما يقابله
 وعلى بعض ما يقابله

لكان موجهه جريه او
 سالبه جريه او موجهه
 كلياً وشئ من هذا الجنس
 غير صحيح اما الاولان
 فطامى كقولنا لا شئ من
 الجوان يدرس بعض الناطق
 انساناً والحى السلب
 عر جرتس وانصا
 قد دللنا على
 الجريه سلباً
 الصغرى والكبرى
 لا يصح فنى الثالث
 فسمان كقولنا الصغرى
 موجهه جريه و
 الكبرى موجهه كلياً
 سلباً وانصا

قال فالمبتغى من مرجستان كليتان وكلية جارية واليتيمه
جارية ولمسة أن الأصغر والأكبر اجتماعاً في الوسط واحتمل عموم الأصغر
لكونه محمولاً فالمحتج ببعض الأصغر الكبر فأيته عكساً لمزيد اليقين الخلف
المتبع من الضرب للمسة غير المكونة لا تخلف ضرب
بحسب الخط المذكور الموجد الكلية مع الكلية دون البلية جارية واليتيمه
الجارية صفى مع البلية الكلية كبرى والبلية الكلية مع الموجد الكلية
الضرب الأول من مرجتين كليتين يقع موجب جارية كقولنا كل با
وكل ج ب يقع بعضها ج الضرب الثاني من مرجتين البلية كبرى جارية يقع
موجب جارية ولذلك نظمها المصنف في شكل واحد كقولنا كل با
وبعض ج ب يقع بعضها ج والبرهان الثاني على اتباع سديد الفرض
أن الصغرى لما دلت على أن الأصغر محمول على كل أفراد الأوسط والكبرى
على أن الأوسط محمول على جميع أفراد الأكبر كما في الفرض الأول وعلى بعضه
كما في الضرب الثاني لزم التقاء الأصغر والأكبر في الأوسط وهو المطلق
وأما لا يقع الضرب الأول كلياً مع أن مقتضيه كليتان مجاز كون
الأصغر عام والأكبر لكونه محمولاً على الأكبر حقيقة وكون المحمول عام والموضوع
خاص على كل لا يخص على كل فلهذا العام كقولنا كل إنسان حيوان وكل
ناطون إن ولا يصدق كل حيوان ناطون والبرهان الثاني على اتباع
الضرب الأول بتبديل المقدمتين أي جعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى
ليرجع إلى الكل الأول فيقال كل ج ب وكل با يقع كل ج ب عكس
منها ليقع يحصل بعضها ج وهو المطلوب وعكس الكبرى لرجوع إلى
الكل الثالث مثلاً كل با وبعض ج ب والحلف وهو أن تقول

خطبہ الاول
الحمد لله رب العالمین والصلوة والسلام
والسلام علی سیدنا محمد وعلی آلہ الطیبین
الطاهرین وصحبتہ الطیبین الطاهرین
وآلہ الطیبین الطاهرین

لأنه يصدق بعضه لصدق بعضه ونقولنا لاشي حراج
الى الصغرى فلنا كل با و لاشي حراج ليقع لاشي حراج و شاعر
القولنا لاشي حراج وقد كان في الكبرى كل ج ب منا خلف وعلى
انما الضرب المان ما ذكرنا من التبدل وعكس الكبرى واختلف الانما
وشران بعض بعض الذي هو ب ونصدق منه ستان كلستان احكاما
كل ج والناية ج ب فنجعل النائية الكبرى وصغرى العيان صغرى
سكنا كل با وكل ج ب ليقع من الضرب الاول من سنا الكل بعضه او
ثم نجعل سنا ليقع صغرى والمقدمة الاولى كبرى سنا بعضه او وكل
ج ب ليقع من الكل الاول بعضه او وهو المطلوب والمصنف اتم المبدأ
بالافراض والردا الى الكل الثالث **فان**
سأله وموجته كلستان يتبع سألته كلية لأن معلوم الشيء شأني ما ينافيه
وانه عكس الترتيب باليقين ولنا شرط انعكاس النسب واختلف
اقول الضرب الثالث من سنا الكل مركب من كلتين
والصغرى سألته فتح سأله كلية كقولنا لاشي حراج وكل با ب يقع لاشي
حراج والبرهان الذي على انما جده هو انه لما كانت الكبرى دلت على
ثبوت الاوسط لكل افراد الاكبر فيكون ملزوما للاوسط والصغرى
دلت على سلب الاوسط عن كل افراد الاوسط فيكون الاوسط مضافا للنام
الابرار الاوسط وج يلزم سلب الاوسط عن كل افراد الاوسط للمنافاة من
الشيء ومن شأني لانه وهو المطلوب واليد اشار بتدليله لأن معلوم الشيء
ينافي ما ينافيه واما البرهان الثاني على انما جده فهو اما عكس الترتيب
ان يصدق واليقين بان نجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى ثم نعكس التبع للجل

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

انما الاصل من في الارض على الحيوان
الساكن على الارض والاكبر مكرور للام
مكون الاكبر مكرور لما في الاصل
يكون من في الاصل

اولمصدق

۵۵

قوله بالنفل متعلق بـ قد
عليه الاوسط قوله
بشكله اجمعه متعلق بقوله
ذات معنى انا الذي
ذات على ان كل شيء صدق
عليه الاوسط بالنفل
والا كبريات له بشكل
اجمعه والضمير او
غيرها

او نسو علیہ السلام اللات فی الدی
 دخی بالفرد و کل دخی سمود
 مادم زنجیا ولا یصل اللان
 البرخی سمه بالفرد لما حوان
 اللات فی البرخی صانه لافکون
 اسعد مان کان سمود لمانه

بسم الله الرحمن الرحيم

ان يكون ضروريا له لقولنا كل جسم فلبي فهو فلكي بالضرورة وكل
فلك يتحرك دائما ولا يصدق كل جسم فلبي فهو متحرك بالضرورة اذ الحركة
للفلك غير ضرورية كما يتبع موضوعه ولا يتقيد بقيد اللازم
واللازم دائما والصغرى الى النتيجة لان الاكبر فان كان دائما بدوام الوجود
المتحرك لك لما يثبت بضرورة للاصغر دائما لقولنا كل انسان ضارح
لا دائما وكل ضارح حيوان فاما صاحبكم انما حيوان دائما بالضرورة
لان الانسان بالضرورة انه سالبه وصغرى الاول اذا كانت سالبة
لا يتبع لما عرفت وان كانت خاصة فالصغرى ان كانت متصلة بتقدير
فان النتيجة كالصغرى في غير قيد الضرورة لتعدي اللازم الى الكبرى
اليها فان لم يكن مقيدة به فالنتيجة كالصغرى كذلك لكن بعد ضم قيد
الوجود اليها لان اللازم الكبرى يتعدى الى النتيجة سواء كان تحت
الصغرى او لا لان الصغرى مع اللازم الكبرى تتبع لادوام النتيجة
وذلك واضح وان كانت الكبرى احدى المشروطتين فلا يخفى ان
ان يكون عامه او خاصة فان كانت عامه فالنتيجة كالصغرى
في غير قيد الوجود لما عرفت ولا يتقيد بالضرورة من الكبرى وحدها
الى النتيجة بخلاف ان يكون ضرورية الاكبر شرط الاوسط فمتى لم يثبت
للاوسط لم يحقق ضرورية الاكبر كقولنا كل انسان ضارح بالضرورة وكل
ضارح يتحرك بالضرورة فاما صاحبكم ولا يصدق كل انسان يتحرك
بالضرورة انه ضروري كما ثبت وان كانت خاصة كالصغرى ان كانت
مقبولة بالضرورة فالنتيجة كالصغرى وان لم يكن مقيدة فالنتيجة كالصغرى
بعد ضم قيد الوجود اليها لما عرفت انما في العرفية الخاصة ولم يجمع

الحام كن
والله
فما لا دوام

1911

المجلد الثاني

لاغا فاصد كل ح بالفضل
 ظل ما مادام لا ابا
 منضم السلفى ح الادب ام
 الكبرى مغزولنا لاى ف
 بالفضل فلما كل ح
 ولا شىء عىع لاشىء
 بالفضل وعولاد فام الحقة

سید محمد علی

فان كان الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...
فان كان الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...
فان كان الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...

اول حل الفاظ الكتاب فتشكك البتة تتبع حجة الكبرى اذا كانت
الكبرى غير المشروطة اي غير المشروطة بالوصف العنبراني فالمراد
بما الرضيات الاربع وهي في الصغريات التسعة على راي المصنف
مع الكبريات التسع لان الكبرى دلت على نسبة الاكبر الى المتساوي واسط
بالفعل بتلك اجتهاده المذكورة فيها فالصغريات وان كانت محكمات
دلت على صدق الاوسط على الاصغر فحصل نسبة الاكبر الى الاصغر
بتلك اجتهاده وقوله ان كاناها فاعليه صرحا وضمنا معناه ان
الصغرى المحكمات انما تدل على صدق الاوسط على الاصغر بان جعلها
فعلها ما صرحا بان شوا معنى قولنا كل جربا لا مكان
لرب الباء ثابت للجيم بالفعل فجملة البتة لا مكان او ضمنا بان
تتساوى الباء اذا كان محلها الجيم والمحكم لا يستلزم فرض وقوعه
محلا لا جاز فرض وقوعه بالفعل فاذا اخذت بالفعل صار معلية
اما اذا لم نجعلها كذلك فلا تدل ولا تتبع قوله والا تاي فان لم يكن
الكبرى غير المشروطة بالوصف يعني يكون احدى الرضيات الاربع
فالمشروطة العامة كبرى مع المشروطة الخاصة صغرى ينفع كسبها
اي يتبع مشروطتها العامة لا خاصة ومع الضرورية صغرى والدرية
لكل ينفع كالصغرى ومع العرفية صغرى سواء كانت خاصة او
عامة يتبع عرفية عامة ومع غير العرفية كالواقعيين فالوجوديتين ينفع
مطلقة عامة فالعرفية العامة كبرى مع الصغريات المحكمات باللازم

واعلم ان الصغرى في كتاب
احدى وجودية او قسيتين
خلافية بالادام و
اللا ضرورية في الرواية
المطلقة في الرواية والمشتق

واللا ضرورية في الرواية والمشتق
اللا ضرورية في الرواية والمشتق
اللا ضرورية في الرواية والمشتق

فان كان الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...
فان كان الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...
فان كان الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...

واعلم ان الصغرى في كتاب
احدى وجودية او قسيتين
خلافية بالادام و
اللا ضرورية في الرواية
المطلقة في الرواية والمشتق

ومتباينها ينفع مطلقة عامة والكبرى المشروطة الخاصة والعرفية
الخاصة مع الصغريات الغير الدائمة كالوجوديات ومع المحكمات للادام
واللازم كالسبابط الاربع التي هي غير الداعيتين ومع وجودية الادام
ومع الداعيتين صغرى لا ينفك لان الكبرى دلت على ان كل ما ثبت له
الاوسط فليس يثبت له دائما للادام فالصغرى على ان بعض ما ثبت
له الاوسط وهو الاصح يثبت له دائما فلا ينفك عن على الصدق فمما يثبت
ما في الكتاب وحل الفاظه وان جبريل عليه جميع ما ذكره المصنف
ولصحة تفسيره لعلمك بالضابطة التي مذكورها لك والله اعلم
واما الثاني فان لم يقتصر فيه ضرورية او دوام
لم ينفع فان اعتبر مطلقا فالبتة كذلك والا فان اعتبر في المدين
فالبتة عرفية عامة الا ان يكونا مشروطتين فتكون مشروطة عامة وان
اعتبر في الصغرى وحدها لم ينفع اذ علم انه لا اوسط في وصف الاصغر
وقارن الاكبر والعكس في ذلك لا يوجب تبائهما بل يكر ان يكون ضروري
فان اعتبر في الكبرى مع مطلقة عامة لان المتعارف لثبات الاصغر في
وصف الاكبر وباتنه لازم وصفه فباتنه وقتا ايضا فديه واحتمل
الدوام واللا دوام والسترك بالطلاق العام

شرط لا تاج الحل الثاني بحسب اجتهاد وان احدهما ان يكون الصغرى
ضرورية او دامية او كون الكبرى القضايا التي تتعكس سواء لهما اذ لولاه
لنقى اخلاط غير الداعيتين صغرى مع البع الغير المنعكس المتساويين
كبرى وموسم وبعثون اخلاط وشي منها غير ينفع لان اخضر
الصغريات المشروطة الخاصة والوقفية واحضر الكبريات الوقفية وفيها
الاستحالة على الاطلاق والادام واللا ضرورية في الرواية والمشتق

فان كان الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...
فان كان الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...
فان كان الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...

لا يفتن بها الصدق قولنا لا شيء من الخسوف غصني ما دام غصني
 او بالوقت وكل من غصني بالوقت والحق الاحاب ولو بد لنا الكبر
 بقولنا وكل من غصني بالوقت كان الحق السب نعم لو احدث الوقت
 في الوقتين بقى بالخلف لكن اتحاد الوقت شرطان على المقديس
 والشرط الثاني استعمال الممكن مع الضرورة لذاته سواء كان له حكمه ضروري
 او كبرى ومع الكبرى الشرط اذ لا بد لبقى اختلاط الممكن مع غيره
 الضرورية والشرطتين في الكبرى الممكن مع غيره الضرورية وفيها اربعة
 واربعون اختلاطا وشي منها غير متبع اما القسم الاول فلان الضرورة
 الممكنة مع السمع الغير المنعكسة القابل قد مر عنهما فثبتت
 اختلاطات الممكنة مع الدائمة والعرضية واما القسم الثاني فلان
 الكبرى الممكنة مع احدي عشر عن الدائمة وقد غمها ايضا في الشرط
 الاول فبقى اختلاطان الكبرى الممكنة مع الدائمة وشي من هذه الدائمة الباقية
 والتشيين غير متبع لانه لما كانت الدائمة احصى من العرضيتين اما العامة
 فظاهرة واما الخاصة فلا لانه لا يدخل لبقيا للادام في هذا الشكل
 لان لا دام كل مقدمه ثوابه المقدمة الاخرى في الكيف فلو اعتبر يلزم
 تركب الشكل الثاني من الشقين في الكيف وقد عرفت فساد كان
 اختصها اختلاط الممكنة مع الدائمة سواء كانت ضرورية او كبرى مع انه لا يصح
 يجوز كون السلب عن الشيء دائما فكلنا له وكون الحاصل للشيء دائما
 ملوبا عنه بالامكان مع امتناع سلبها الشيء عن نفسه قد استخط
 بحسب الشريطين خمسة وثلاثون اختلاطا وبقيت النتيجة اربعة واثلاثون
 اختلاطا والافيا بطرحة نتيجة هذا الشكل ان ان صدق الدائم
 لا ينفك عن السلب بالامكان وكل من غصني بالامكان
 لا ينفك عن السلب بالامكان ولا شيء من الخسوف غصني ما دام غصني
 لا ينفك عن السلب بالامكان ولا شيء من الخسوف غصني ما دام غصني
 لا ينفك عن السلب بالامكان ولا شيء من الخسوف غصني ما دام غصني

[illegible]

والاخرى عنه فالحق على المدعى
والاخرى عنه فالحق على المدعى
والاخرى عنه فالحق على المدعى
والاخرى عنه فالحق على المدعى

في مثال شل سلا انا صدق كل ج سلاما اوبالضرورة ولائى
حرا حيا اوبالضرورة اوجه اخرى صدق لائى فزا دائما اوبالضرورة
فالا اصدق يتعنه وهو قولنا بعض ابالاطلاق اوبالامكان لكن نجمله
فعلنا صرحا اوضنا ونضها الى الكبرى لنتبع ما يناقض الصغرى وان
لنتبع اوصيبتين فالخ فزال يكونا معتد من مقتضين اوفى احداهما فان
كان الاول فزال يكونا مقتضيان شرطيتين ولا فان كانا شرطيتين
فشرطية عامة سواء كانتا عامتين او خاصيتين اوبالضرورة لان
الاولى عام بتمام احد الطرفين سلب عن الطرف الآخر كذلك فيلزم
سلب الاكبر عن الاصغر فكذلك لا يقتضيهما الدوام للمعترت واليد اشار
مترله فان اعتبرا في المقتضين الى قوله فيكون شرطية عامة فان لم يكونا
شرطيتين فشرطية عامة سواء كانتا عامتين او خاصيتين اواحداهما عرفت والادري
شرطية بعين ما ذكرنا فان كانا عامتين فان كانا معتد من الصغرى

وحداهما تحصل بالبقية اذ غاية ما يلزم عن الصغرى ج مع السبع
التي لا تتكلم سواء اليها الى الاوسط بان وصف الصغرى بالضرورة اوبالدوام
وبقول الاكبر بالجهة المعتد في الكبرى او يكونا ما اعتد من صغرى الاصغر
وسلو باع الاكبر بالجهة المعتد في الكبرى وايضا كان لا يلزم ان يكون
الاصغر متناوبا للاكبر بل ربما يصدق الاكبر على الاصغر كقولنا بالضرورة
لاشئ والبتطان بنام بالفضل مادام منتظا بالفضل وكل جيران نام بالفضل
لاشئ واحكامات فلا يصدق لاشئ والبتطان جيران لاشئ واحكامات
بالبتطان بالفضل سواء جيران واليد اشار بقوله فان اعتد من الصغرى
وحدوها الى قوله بل يمكن ان يكونا معتد من الصغرى في الكبرى وحدوها

او الدوام المعتد في الاكبر
الاكبر بالجهة المعتد في الاكبر
الاكبر بالجهة المعتد في الاكبر
الاكبر بالجهة المعتد في الاكبر

وانا اعتد من الكبرى سلا بالضرورة
واعتد من الصغرى سلا بالضرورة
واعتد من الصغرى سلا بالضرورة
واعتد من الصغرى سلا بالضرورة

ابح القياس مطلقه عامة لان الصغرى الموجهة بحجة مما لا تتكسر
سواء لبيان كانت موجبة يلزم ان يكون المعادن لذات الاضغوا الى الاوسط
متناوبا لوصف الاكبر وان كانت سلبية يلزم ان يكون اللازم لوصف
الاكبر متناوبا للاصغر فيلزم المبانيه بينه وبين الاكبر وقت تصان احدهما
بالاوسط دون الآخر ويمكن ان يكون ذلك دائما او دائما فاذا لم يحصل
العدا المستدك فهو الاطلاق العام واليد اشار بقوله وان اعتد من
الكبرى الى قوله والمستدك لاطلاق متناوبا في الكتاب لاشئ المعتد عليه
ما ذكرنا اولاً

اقول وجهه البتقة في الثالث قريب
منه نسخة الاولى الرابع عكسه وبيان ذلك بالرد والابتراض
سلا لا نتاج الكل الثالث حسب افعليته
الصغرى كما في الاول اذ لو كانت ممكنة لم يحصل الجزم بالبقية لان الصغرى
الممكنة لا تدل الا على ان ما ثبت له الاوسط ثبت له الاضغوا بالامكان
ويع جاز ان لا يثبت له الاضغوا والكبرى تدل على ما ثبت له الاوسط
نحو محكوم عليه بالاكبر في لا يحصل الجزم بالالبقاء الا ان نجعلها فاعليته
صريحاً اوضنا كما عرفت والبتقة فيه متع الكبرى ان لم يكن من الوصفيات
الادب كان الشكل الاول وان كانت بينهما جهة البتقة كجهة عكس الصغرى
لي عند قيدا للدوام واللا ضرور ان اذا كانت الكبرى مقيدة بالدوام
فان البتقة ج مع عكس الصغرى في قيدا للدوام ايضا فان لم يكن
في عكس الصغرى قيدا للدوام نضها اليه فيكون الحاصل بعد الحدف
والضم جهة البتقة ولا جمل متناوبا قريبا من جهة البتقة الاول
ولم يقل لجهتها بيان الكل بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول والخلف
وعند ضم اللاسام ان كانتا احداهما عامتين

والا فافرض كما عرفت
اذا كانت الصغرى
اذا كانت الصغرى
اذا كانت الصغرى

انما لا بد من العلم بالاشياء
 انما لا بد من العلم بالاشياء
 انما لا بد من العلم بالاشياء
 انما لا بد من العلم بالاشياء

في المطلقات من غير تناووت **واما** الكل الرابع فشرطه بحسب المحنة
 امره انه الاول عدم استعمال الممكنة الموجبة الا ان يكون الاخرى في الضربين
 الاولين فعلية وفي الثالث ضرورة في لا غير في احدى المشروطتين اذ لو
 استعملت على غير هذه الوجوه لم تنفع ممكنة عامة فضلا عن غيرها اما في الضربين
 الاولين فلانه لا يكمل لسان بالحكمة الا ان تراخى فائدة الى الاول والثالث
 لوجوب فعلية الضعوى فيهما واما في الضرب الثالث فلعدم مسانعة عكس
 ينفعه قياسا لخلت للضعوى على تقدير العكس ان لم يخلت واشاع كون
 ضوى الاول ممكن ان يتراخى لشدل وكونها سببا في الثالث ان يسكن
 الكبرى فاستعمال الكبرى الممكنة مع غير الضرورية في الثاني ان يعكس
 الضعوى واما في الضربين الآخرين فلعدم انعكاس نتيجة قياسا لخلت
 ان شابه واشاع كون الضعوى الاول ممكن ان يشابه عكس المعدين
 او لاخير بالانقراض والمانى عدم السالبة لغير المتعكسة لعدم اتباع الوقيته
 مع الضرورية والمشروطة الخاصة سواء كانت الوقيته ضوى اذ يصح
 قولنا بالضرورة الوقيته لاشئ والشرع فيسبب لا دائما وكل كذا في محو
 قولنا بالضرورة ما لا يصدق سببا للوكبا الذي له مجموع المخفض بشئ من
 الجملات فاذا لم يقع مع الضرورية لا يتبع مع المشروطة الخاصة ايضا لعدم
 تاثير قيلنا للادوام اذ لا قياسا على البتين في كون المشروطة العامة
 اعم من الضرورية او الكبرى اذ يصدق قولنا بالضرورة كل كذا في الفعل السان
 وبالضرورة الوقيته لاشئ من الانسان مكتوب بالفعل لا دائما ولا يصدق
 سببا لان غير فيه وكذا يصدق بالضرورة كل شئ في الفعل ضاحك
 كذلك مما دام متعجبا بالفعل لا دائما وبالضرورة الوقيته لاشئ من الانسان

منه

بالمتعجب بالفعل لا دائما مع اشاع سبب الانسان غير الضاحك بالفعل
 والثالث كون الضعوى السالبة في الضرب الثالث احدى الدائمتين
 او يكون كبراما مما يتكلس شيوا لانه اذ لواه لكان الضعوى احدى
 السوابد الوصفيات الرابع للشرط الثاني والكبرى احدى الجملات
 السبع التي لا تتكلس شيوا لهما ولخص من الخلطات لخلط طان
 المشروطة الخاصة ضوى مع الموجبة الوقيته كبرى وهو لا يتبع اذ يصح
 بالضرورة لاشئ من المحول بالاية تسليكن كذلك مما دام متعجبا كذا
 لا دائما وبالضرورة الوقيته كل حيوان متحرك كذلك لا دائما مع اشاع
 سببا حيوانا عاكسا بالاية بشئ والجملات والبيضة في هذا المسكل
 يتبع جهة عكس الضعوى في الضربين الاولين ان كانت الضعوى ممكنة وكانت
 الكبرى فعلية والضعوى احدى الدائمتين او ركب القياس من القضايا
 المنعكسة السوابد والافان كانت المقدتان في فعلية والبيضة مطلقة عامة
 او الكبرى ممكنة فكون ممكنة عامة وفي الضرر المان كانت الكبرى
 احدى الدائمتين والضعوى احدى الوصفيات الرابع فالنتيجة دائما ان
 كانت الضعوى عامة ودائمة لا دائما في البعض ان كانت خاصة الا في
 الضعوى المشروطة والكبرى ضرورية فان التبع فيها ضرورية ان كانت
 الضعوى عامة وضرورية لا دائما في البعض ان كانت خاصة وفي باقي
 الخلطات يتبع عكس الضعوى محذورا عنه قيدا للضرورة الوصفية
 ان كانت مشروطة والكبرى احدى الوقيتين فان كان الضعوى ضرورية
 والكبرى احدى الممكنتين فالنتيجة دائما وفي الضربين الآخرين ان كانت الكبرى
 احدى الدائمتين والضعوى فعلية يتبع الكبرى وان كانت ضرورية والضعوى
 ممكنة فالنتيجة دائما

اقسام لان المشارك للحملة اما الى المتصلة او متدما وكيف كان
فاحكامه اما ان يكون صغرى القياس وكبراه غير ان المطبوع منه هو ان
يكون احملية كبرى والشك مع تالى المتصلة في عقد الاشكال لراى بعده
بحسب الما ليف من المشار لكن في جمع متصله متدما متدم المتصلة
وتاليها يتعد الما ليف من تالى المتصلة واحكامه مثال الشغل الاول
قولنا كلما كان باب مفتوحا كان اب فكل ج ه و مثال
الثانى قولنا كلما كان اب فكل ج ه ولا شئ فز ب ه كلما كان اب فلا شئ
فز ه و مثال الثالث قولنا كلما كان اب فكل ج ه وكل ج ه فكل ج ه كلما كان
اب فبعض ه و مثال المحل الرابع كلما كان اب فكل ج ه وكل ج ه فكل ج ه
كلما كان اب فبعض ه و البرهان على الاتباع فافهم وعرف الضرب
وشروط الاتباع في كل شغل كما في احكامه **ف**
او منفصلة وكانت كبرى فالمطبوع على تالى نهم الاول في شغل منفصله موضوع
اجزائها موضوع احكامه ومجولا ثانيا محمولات المتصلة والافان تعدت
احكامه بنوع متصله من المحول الغير المشارك من محمول احكامه وان تعدت
بفقد اجزائها بنوع منفصله من تلك الباطل **اقول**
الشم اخاس من الاقسطه الشرطية ما يتركب من جملة ومنفصلة ويبنى على
قسمين اذ المتصلة اما ان تقع كبرى او صغرى فان وقعت كبرى انعدت
الاشكال الالبقة فيه لكن المطبوع ما يكون على نهم الاول اي يكون
محمول احكامه موضوع اجزاء الانفصال والحاصل انه يكون حتما او سطر
في الاقسطه المولفة من احكامه وفراجه الانفصال ويتبع منفصله موضوع
اجزائها موضوع احكامه ومجولا ثانيا محمولات المتصلة لان احكامه صادرة

دانان گاه است ایامات و طالع و طالع الاصل
 سلام بگو ای محققان و صدق و انصاف
 دانست عرض فایده شایسته و انصاف
 آنچه بخواهید یا بخور و انصاف
 سارکت چه را بخواهید قطعاً آنچه بخواهید
 انحراف و تفرقه و انصاف
 است و در سال اول و انصاف
 ان بگویند کتاب او کلاه و کلاه
 هیچ و ان بگویند او کلاه و کلاه
 صدق و انصاف و انصاف
 سینه و انصاف و انصاف
 اما کلاه و کلاه و کلاه
 هیچ اما کلاه و کلاه و کلاه
 صدق و انصاف و انصاف

كل جرب وداينا اناطلسا وانا
 وانا يبيع كل جانا وانا وانا
 لانه كل جرب واطلسا يبيع كل جانا
 كل جرب واطلسا يبيع كل جانا
 كل جرب واطلسا يبيع كل جانا
 من اناطلسا

وسوان يكون التباين مختلفه ويتبع منفصله من تلك الاجزاء كقولنا كل ج انا
واما واما وكل سح وكل ط وكله ذبيقة كل ج انا واما ط
واما لا يتبع الخلو عا جدا ج انا الاتصال وما يشاد كما
الحكمة وذلك يستلزم المنفصل المذكورة واعلم انا انما نستوفي
الكلام في الاقضية الشرطية كما استوفينا في الحكيمة اذ كان
حصرا وضبطا ناه لا يجدى في العلوم كثر رفع غير محقق
الى تطويل عظيم لا يناسب المختصرات بخلاف الحكيمة **قال**
واما الاستدلال فلا بد من شرطية واستدلالية تضع احدهما فيها
او ترفعه فان كانت الشرطية متصلة برفع وضع المقدم وضع التالي
ورفع التالي برفع المقدم تفتية للزوم دون العكس بخلاف عوم التالي
فان كانت منفصلة وكانت حقيقة برفع وضعها برفع للآخر
بالعكس وان كانت مانعة برفع برفع الوضع دون الرفع وان كانت
مانعة الخلو بالعكس فلان يحسن ذلك كما عرفت **وقد**
قد ذكر في اول فصل القياس ان القياس على قسمين اشراى واستدلالى
وما ذكرنا قسما القياس للافتدائى والاستدلالى مركب من قسمين
احدهما شرطية متصلة كانت ومنفصلة والاخرى استدلالية
حتى يلزم منه وضع او رفع او يرفع حتى يلزم منه رفع او وضع لكن يجب
ان يكونا لطف الموضوع او المرفع قضية حكيمة بل ذلك انما يكون
ان لو كانت المقدمة الشرطية مركبة من حقيقتين اما اذا تركبت من طريقتين
كان لطف الموضوع او المرفع ايضا شرطية ويجب انجاب الشرطية
لانها لو كانت مسألة لم يلزم من وضع احد الجوز وضع الآخر ورفع

لما قلنا ان الشرطية
لا بد من شرطية
والاستدلالية
لا بد من استدلالية
فان كانت الشرطية
متصلة برفع وضع
المقدم وضع التالي
ورفع التالي برفع
المقدم تفتية للزوم
دون العكس بخلاف
عوم التالي

فان كانت الشرطية
متصلة برفع وضع
المقدم وضع التالي
ورفع التالي برفع
المقدم تفتية للزوم
دون العكس بخلاف
عوم التالي

ان لو كانت المقدمة الشرطية
مركبة من حقيقتين اما اذا
تركبت من طريقتين كان لطف
الموضوع او المرفع ايضا
شرطية ويجب انجاب الشرطية
لانها لو كانت مسألة لم يلزم
من وضع احد الجوز وضع
الآخر ورفع

ولا من رفع احدهما رفع الآخر او وضعه وذلك ظاهر وان لا يكونا اتفاقية
اما المتصلة فلانها لو لم يكن رفع وتسلل كانت اتفاقية لم يقد القياس
شيئا لان العلم بصدقهما يستفاد من العلم بصدق جزءيهما فلو
استدلنا العلم بصدق احد جزءيهما من العلم بما يلزم الدور ولما المنفصل
خلاهما لو كانت اتفاقية لم يندل الوضع او الرفع شيئا لان صدق احد
طرفي المنفصل الاتفاقية او كذبها معلوم قبل الاستدلال فلا يكون
في تركيب القياس قاعدة ثم وقت الاتصال والانفصال ان لم يكن حينه
وقت وضع الطرف ورفع ج كليا احداى المقدمتين اى الاتصال
والانفصال فالوضع والرفع والالم يحصل الاتباع لاحتمال ان يكون
حال الاتصال والانفصال متغيرا بحال الوضع فلا يحصل الاتباع
والشرطية الموضوعية في القياس الاستدلالى ان كانت متصلة يلزم
وضع المقدم وضع التالي اى برفع استدلالا عين المقدم عين التالي ويلزم
رفع التالي برفع المقدم اى برفع استدلالا يتبع التالي بيقض المقدم والا
لزم بطلان الملازمة لخلف لللاف ع المعلوم فالبعضا بيقوله قضية
للزوم ومنه علم كون المتصلة لزومية واما استدلالا يتبع المقدم واستدلالا
عين التالي فلا يتحقق شيئا لاحتمال ان يكون التالي اعم والمقدم متتابع
استدلالا برفع الاخر برفع الاعم واستدلالا بوضع الاخر بوضع الاعم
اشار بيقوله دون العكس بخلاف عوم التالي وان كانت منفصلة قال
كما تحققت ايج استدلالا اى جزء كان يتبع ايج قضية لمنع ايج
الآخر واستدلالا يتبع اى جزء كان عين ايج الآخر قضية لمنع ايج
فيع اربع نتائج اثنان منها يحصل باستثناء العين واثنان يحصل باستثناء
للقيض

لما قلنا ان الشرطية
لا بد من شرطية
والاستدلالية
لا بد من استدلالية
فان كانت الشرطية
متصلة برفع وضع
المقدم وضع التالي
ورفع التالي برفع
المقدم تفتية للزوم
دون العكس بخلاف
عوم التالي

فاعلم ان الشرطية المستعملة فيها ان كانت
متصلة بحال يكون لزومية فانها لو
كانت اتفاقية لاسع لانها اذا قلت
شلا ط انا فان الاتى باطلا فالحال
ما يتق طوطنا كذا لان باطل
لم يلزم منه قولنا الحار راق لان
العلم بصدق تلك الشرطية الانباء
موقوف على العلم بقولنا الحار راق
فلا يستفاد العلم به العلم بها
لور الدور وكذا كل كذا قلت كذا
الحار ليس يتق لم يلزم منه
الانسان ليس يتق
لا بطريق الدور وبواقع
ولا بطريق الاتى
لان الاتى في سوادى
يطابق وجوده وجوده
وما لا وجوده ليس
استحالة ان يطابق
وجوده غير

ولا بد من العلم بصدق
الشرطية المستعملة فيها ان كانت
متصلة بحال يكون لزومية فانها لو
كانت اتفاقية لاسع لانها اذا قلت
شلا ط انا فان الاتى باطلا فالحال
ما يتق طوطنا كذا لان باطل
لم يلزم منه قولنا الحار راق لان
العلم بصدق تلك الشرطية الانباء
موقوف على العلم بقولنا الحار راق
فلا يستفاد العلم به العلم بها
لور الدور وكذا كل كذا قلت كذا
الحار ليس يتق لم يلزم منه
الانسان ليس يتق
لا بطريق الدور وبواقع
ولا بطريق الاتى
لان الاتى في سوادى
يطابق وجوده وجوده
وما لا وجوده ليس
استحالة ان يطابق
وجوده غير

فان كانت الشرطية
متصلة برفع وضع
المقدم وضع التالي
ورفع التالي برفع
المقدم تفتية للزوم
دون العكس بخلاف
عوم التالي

ولما كان العقل في التواترات انما يجرى بالشهادات في مسبوقة
 قال او بما وجد في السمع الى العقل وجس السمع والحواس
 وهي النفس التي تحرم العقل بما يواسطه كبريتا منه ترتيب
 المحول على الموضوع لانضمام قياس خفي اليها ومداة لو كان تقاضيا
 لما كان دائما او كثيرا حكما بان شرب السبق يسهل المقصدا بعد
 مساهمة الاسهل عقيب شربه من بعد اخرى في الحسنيات
 وهي القضايا التي تحرم العقل بها بواسطة حدس قوي لمسا ملة
 القانون دون الاثر كقولنا الثمر يستفيد النور من الشمس للاختلاف
 في كلاله حسب قربه وبعد عنها وانما قدنا بقولنا دون الارض يخرج
 الجوهريات واخذت من سرعة الاستدلال في المطالب و
 القضايا التي قياسا شامعا وهي قضايا تحرم العقل بما يواسطه العقل
 الذي عندها عند تصور واحد وكقولنا الالبعة يقع الانقسام باعتبار
 فان الانقسام متساويين وسطا خارجا في الدرس دائما عند الابع والارواح
 واعلم ان الحكم في هذا القضايا بالاسم انما هو العقل فلا يدخل في الحكم
 للحد أصلا كما ذهب اليه المصنف في بعضها وان لم يذكر الوجوه
 والحسنيات ولا الاحديسيات والقضايا التي قياسا شامعا
قال والثلاثة ما هي نقله عن عرف صدقه عقلا ونم الانبعاث
 فما توفقت عليه بنوهم انما هي العقل وما يجرى بوقوعه وهو ممكن
 في التقل وما عدا ذلك فيها **اقول** الدليل
 السبلي انما يلزم من العلم به العلم بوجود المدلول اذا صح شله وكان
 المستدل عنه صادقا وصدقه معلوما بدليل عقلي لانه اذا كان

فانما كان العقل في التواترات انما يجرى بالشهادات في مسبوقة
 قال او بما وجد في السمع الى العقل وجس السمع والحواس
 وهي النفس التي تحرم العقل بما يواسطه كبريتا منه ترتيب
 المحول على الموضوع لانضمام قياس خفي اليها ومداة لو كان تقاضيا
 لما كان دائما او كثيرا حكما بان شرب السبق يسهل المقصدا بعد
 مساهمة الاسهل عقيب شربه من بعد اخرى في الحسنيات
 وهي القضايا التي تحرم العقل بها بواسطة حدس قوي لمسا ملة
 القانون دون الاثر كقولنا الثمر يستفيد النور من الشمس للاختلاف
 في كلاله حسب قربه وبعد عنها وانما قدنا بقولنا دون الارض يخرج
 الجوهريات واخذت من سرعة الاستدلال في المطالب و
 القضايا التي قياسا شامعا وهي قضايا تحرم العقل بما يواسطه العقل
 الذي عندها عند تصور واحد وكقولنا الالبعة يقع الانقسام باعتبار
 فان الانقسام متساويين وسطا خارجا في الدرس دائما عند الابع والارواح
 واعلم ان الحكم في هذا القضايا بالاسم انما هو العقل فلا يدخل في الحكم
 للحد أصلا كما ذهب اليه المصنف في بعضها وان لم يذكر الوجوه
 والحسنيات ولا الاحديسيات والقضايا التي قياسا شامعا
قال والثلاثة ما هي نقله عن عرف صدقه عقلا ونم الانبعاث
 فما توفقت عليه بنوهم انما هي العقل وما يجرى بوقوعه وهو ممكن
 في التقل وما عدا ذلك فيها **اقول** الدليل
 السبلي انما يلزم من العلم به العلم بوجود المدلول اذا صح شله وكان
 المستدل عنه صادقا وصدقه معلوما بدليل عقلي لانه اذا كان

فانما كان العقل في التواترات انما يجرى بالشهادات في مسبوقة
 قال او بما وجد في السمع الى العقل وجس السمع والحواس
 وهي النفس التي تحرم العقل بما يواسطه كبريتا منه ترتيب
 المحول على الموضوع لانضمام قياس خفي اليها ومداة لو كان تقاضيا
 لما كان دائما او كثيرا حكما بان شرب السبق يسهل المقصدا بعد
 مساهمة الاسهل عقيب شربه من بعد اخرى في الحسنيات
 وهي القضايا التي تحرم العقل بها بواسطة حدس قوي لمسا ملة
 القانون دون الاثر كقولنا الثمر يستفيد النور من الشمس للاختلاف
 في كلاله حسب قربه وبعد عنها وانما قدنا بقولنا دون الارض يخرج
 الجوهريات واخذت من سرعة الاستدلال في المطالب و
 القضايا التي قياسا شامعا وهي قضايا تحرم العقل بما يواسطه العقل
 الذي عندها عند تصور واحد وكقولنا الالبعة يقع الانقسام باعتبار
 فان الانقسام متساويين وسطا خارجا في الدرس دائما عند الابع والارواح
 واعلم ان الحكم في هذا القضايا بالاسم انما هو العقل فلا يدخل في الحكم
 للحد أصلا كما ذهب اليه المصنف في بعضها وان لم يذكر الوجوه
 والحسنيات ولا الاحديسيات والقضايا التي قياسا شامعا
قال والثلاثة ما هي نقله عن عرف صدقه عقلا ونم الانبعاث
 فما توفقت عليه بنوهم انما هي العقل وما يجرى بوقوعه وهو ممكن
 في التقل وما عدا ذلك فيها **اقول** الدليل
 السبلي انما يلزم من العلم به العلم بوجود المدلول اذا صح شله وكان
 المستدل عنه صادقا وصدقه معلوما بدليل عقلي لانه اذا كان

فانما كان العقل في التواترات انما يجرى بالشهادات في مسبوقة
 قال او بما وجد في السمع الى العقل وجس السمع والحواس
 وهي النفس التي تحرم العقل بما يواسطه كبريتا منه ترتيب
 المحول على الموضوع لانضمام قياس خفي اليها ومداة لو كان تقاضيا
 لما كان دائما او كثيرا حكما بان شرب السبق يسهل المقصدا بعد
 مساهمة الاسهل عقيب شربه من بعد اخرى في الحسنيات
 وهي القضايا التي تحرم العقل بها بواسطة حدس قوي لمسا ملة
 القانون دون الاثر كقولنا الثمر يستفيد النور من الشمس للاختلاف
 في كلاله حسب قربه وبعد عنها وانما قدنا بقولنا دون الارض يخرج
 الجوهريات واخذت من سرعة الاستدلال في المطالب و
 القضايا التي قياسا شامعا وهي قضايا تحرم العقل بما يواسطه العقل
 الذي عندها عند تصور واحد وكقولنا الالبعة يقع الانقسام باعتبار
 فان الانقسام متساويين وسطا خارجا في الدرس دائما عند الابع والارواح
 واعلم ان الحكم في هذا القضايا بالاسم انما هو العقل فلا يدخل في الحكم
 للحد أصلا كما ذهب اليه المصنف في بعضها وان لم يذكر الوجوه
 والحسنيات ولا الاحديسيات والقضايا التي قياسا شامعا
قال والثلاثة ما هي نقله عن عرف صدقه عقلا ونم الانبعاث
 فما توفقت عليه بنوهم انما هي العقل وما يجرى بوقوعه وهو ممكن
 في التقل وما عدا ذلك فيها **اقول** الدليل
 السبلي انما يلزم من العلم به العلم بوجود المدلول اذا صح شله وكان
 المستدل عنه صادقا وصدقه معلوما بدليل عقلي لانه اذا كان

معلوما بدليل عقلي وذلك يكون ايضا مندا الى تولى اخر لم التسلسل
 اذا عرف مندا فاعلم ان المطالب لا يكر اثباته الا بالعقل ومنها
 ما يثبت بالتقل ومنها ما يثبت بها فمتمد ضابطتها عرف اثبات
 كل مطلوب يناسبه من الدليل ومنها المطلوب لما في ان
 يكون العلم بصدق الرسول موقوفا على العلم به ولا يكون فان كان
 الاول لم يكر اثباته بالتقل بل بالعقل كالمعلم بصدق الصانع فان العلم
 بصدق الرسول موقوف على العلم بان الله تعالى اظهر البجرات
 على يد تصديقه له وهو موقوف على العلم بوجوده تعالى فالعلم بوجوده
 تعالى لا يكر اثباته بالتقل لانه موقوف على العلم بصدق الرسول لما عرفت
 فيلزم الدور وانه محال فان كان الثاني فلا يخفى ان يكون مجوبا به ولا يكون
 فان كان مجوبا به فلا يخفى ان يكون ممكنا او لا يكون فان كان ممكنا كالا
 بوجوده زيد في الدار او عدمه فيها فلا يكر اثباته الا بالتقل اذا العقل يجوز كل
 فاجد في سنا الاجزاء فلا يكر ان يجرى باحد من الاسباب غير العقل
 وشرا التقل وان لم يكن ممكنا او كان ولكن غير مجزوم به كما ان روية الله تعالى
 وجوب المنظر من اثباته بها اي بطل واحد العقل بالتقل ولكن المطلقا
 بل في الجملة فان المطالب ما عدا اثباته ولا يكر اثباته بالتقل كقولنا
 العلم بصدق العدل حسن او بالعقل كصفات السمع والبصر تعالى
 عند اثباتها بالعقل **قال** والتقلي انما يثبت
 افا تواتر وعلم عصمة زوا والعريه وعدم الاستمكال والاضمار والحاز
 والتصديق والشيخ والشهيم والماخير والمعارض العقلي فانه ترجح كلونه
 أصلا **اقول** دسب المعتدلة والكل الاشاعة والامام الى

فانما كان العقل في التواترات انما يجرى بالشهادات في مسبوقة
 قال او بما وجد في السمع الى العقل وجس السمع والحواس
 وهي النفس التي تحرم العقل بما يواسطه كبريتا منه ترتيب
 المحول على الموضوع لانضمام قياس خفي اليها ومداة لو كان تقاضيا
 لما كان دائما او كثيرا حكما بان شرب السبق يسهل المقصدا بعد
 مساهمة الاسهل عقيب شربه من بعد اخرى في الحسنيات
 وهي القضايا التي تحرم العقل بها بواسطة حدس قوي لمسا ملة
 القانون دون الاثر كقولنا الثمر يستفيد النور من الشمس للاختلاف
 في كلاله حسب قربه وبعد عنها وانما قدنا بقولنا دون الارض يخرج
 الجوهريات واخذت من سرعة الاستدلال في المطالب و
 القضايا التي قياسا شامعا وهي قضايا تحرم العقل بما يواسطه العقل
 الذي عندها عند تصور واحد وكقولنا الالبعة يقع الانقسام باعتبار
 فان الانقسام متساويين وسطا خارجا في الدرس دائما عند الابع والارواح
 واعلم ان الحكم في هذا القضايا بالاسم انما هو العقل فلا يدخل في الحكم
 للحد أصلا كما ذهب اليه المصنف في بعضها وان لم يذكر الوجوه
 والحسنيات ولا الاحديسيات والقضايا التي قياسا شامعا
قال والثلاثة ما هي نقله عن عرف صدقه عقلا ونم الانبعاث
 فما توفقت عليه بنوهم انما هي العقل وما يجرى بوقوعه وهو ممكن
 في التقل وما عدا ذلك فيها **اقول** الدليل
 السبلي انما يلزم من العلم به العلم بوجود المدلول اذا صح شله وكان
 المستدل عنه صادقا وصدقه معلوما بدليل عقلي لانه اذا كان

انما كان حصول العلم بالصدق
منه انما كان حصول العلم بالصدق
منه انما كان حصول العلم بالصدق
منه انما كان حصول العلم بالصدق

اذا المدة الواحدة لا شأنا فاما ايضا ليست نظر لما عرفت كبح حصول
المقدس في الامن مع محال لاننا نجد اننا متى وجدنا المذنب
نحو استحضار معلوم تعذر علينا في تلك الحالة استحضار غير معلوم
واجب عن الاول انه ضروري وظهور الخطأ

بعد النظر الصحيح ممنوع وبما انه يعرف بضرورة طريقه وبما انه يستحيل
بدليل تعقل الشريعة **اقول** واجاب عن الوجه الاول

موان تحتار ان العلم بالحاصل منه ضروري قوله لو كان ضروريا وجب
ان لا يظهر الخطأ بعد تلك الانساق وانما يلزم ان لو كان بدعييا بل
ضروري على معنى ان كل حاصل له سندان العلم ان اضطر الى الجرم يكون
الحاصل علما وليس سلكناه لكن لا نسلم ظهور الخطأ بعد وانما يلزم ان

لولا ان النظر صحيحا اما اذا لم يكن صحيحا فلا يظهر البتة واجاب
عن الثاني موان المظهر معلوم بطريقه اي المحكوم عليه وبما معلوم بذاته
او بخلافه من عوارضه والمجمل نسبة احدهما الى الاخرى بالاجاب
والسلب في لا يلزم حصول الحاصل ولا عدم الشعور به عند حصوله

منه عدم النظر الميند اذا المعنى بالنظر الميند انه يحصل بعد العلم به العلم
بالتيقن لا الشعور بالعلم لانتحة فان العلم بالشيء غير الشعور بالعلم
به واجاب **ب** عن الثالث موانا لا نسلم انتفاع حصول العلمين

معا في لذت فاننا قد تعقل القصيدة الشريعة المربعة فرحطين
ونحل نلوم احديهما للآخرى وسنا الحكم يستدعي تقدم تصورهما فروع
والميند سؤل انكرنا الى ان الفكر في الالبيات

قال متفكر

منه انما كان حصول العلم بالصدق
منه انما كان حصول العلم بالصدق
منه انما كان حصول العلم بالصدق
منه انما كان حصول العلم بالصدق

انما كان حصول العلم بالصدق
منه انما كان حصول العلم بالصدق
منه انما كان حصول العلم بالصدق
منه انما كان حصول العلم بالصدق

متفكر ان الصدق فيع النظر وذلك لم يتصور وايضا فالان
الى الانسان ميوته وقد كرر الخلاف فيها فبالا لابعد بلجيب
بانها متصورة بعوارضها وهو كاف في الثاني فوجب معقنته ومن

اقول ذهب الميند سؤل الى ان الفكر الميند للعلم
موجود ولكن لا مطلقا بل هو محصور بالهندسيات لعدم تطرق

الغلط اليها فاما في الالهيات فغيره ويظهر متمسك بوجهين الاول
موان الفكر الميند لو كان موجودا لوجب ان يحصل عقيدة علم بتسجدة
امر الى ذات الله تعالى والعلم بالنسبة انما يحصل بعد العلم بالمستبينين

لما عرفت لكن ذلك محال لان الحقيقة غير متصورة لنا
لما عرفت في الكتاب الله تعالى الثاني ان الفكر الميند لو كان
موجودا لكان الفكر الميند لا قربا لاشياء الينا موجودا المعنى فيروية

الان انما الذي شدد كل واحد اليها بقوله انا وغيره معلوم للاختلاف
العقلاني فيها كما سئل على عليك في موضعها فاذا كان عقولنا فاصغر عن
اذا كان اظهر الاشياء بالنسبة الينا فبالا غيرنا بالنسبة ابعده

الاشياء عنها ونودا ان الله تعالى المنع عن ان يحيط به الاوداك
واللهم واجاب **ب** عن الوجه الاول هو المستبين لاننا نكوننا
معلومين بحقايقها بل بما اوبعوارضها واحتياق الالهية متصورة بالحواس

وذلك كاف في الاستسباب اليها وعن الثاني اننا ذكرتم في القائل فيروية وان
كان غير مستوع عند ذكي الذي لا يتخفى الا صعوبة لادراك لا يتقن
وذلك سلم **قال** انه كاف في معرفة الله تعالى

منه انما كان حصول العلم بالصدق
منه انما كان حصول العلم بالصدق
منه انما كان حصول العلم بالصدق
منه انما كان حصول العلم بالصدق

كان أوفق أقوال

في سوره الله تعالى فلا احتياج الى تعلم خلافا للملاحه فانهم ذهبوا الى
 ان العقل لا يستعمل في ابدال كالحقايق الما لا يتبدل لا بد من اسام معصيه
 في كل زمان لتعلم طرق المعاش والمعاد والارشاد الى وجه الادله
 ورتب السبعه وهو يكون مؤيدا من عند الله تعالى ويكون عقله الملاحه
 يستعمل في ابدال الاشياء في غير احتياج الى تعلم اخر لثنا ما مر من
 المسال في كون النظر المنهني وجودا وكون الانسان المعامل
 متى حصل في ذهنه ان العالم يمكن على معنى انه له حوه والعدم المنهني الى
 ذاته على السويه وحصل لمن كل ما هنا سئل انه محتاج في وجهه الى فاعل
 اضطر الى العلم بان العالم له فاعل ثم اخبر ايضا كون ذلك الفاعل
 واجبا الوجه كما يستعمل عليك علم بالقدرة ان العالم له صانع واجب
 لوجه سواء هناك تعلم اولا وفيه نظر بجواز ان لا يحصل عند المحدث
 مع شرايطها المعينه في الاستلزام بالتعليم معلم ووجه وجوه
 منها سؤالات وجوابات كمن ترد لنا هابل لا يودى الى
 لطالها فاحتجانه لو كان معلم يؤيدنا الى وجهه الادله ورتب السبعه
 كان نوصوفا بصفتها المدكوه كان اوفى ما سهل ما عرفت ان الخطا

قَالَ سَيَرَأَى مَا يَنْتَظِرُ إِلَى الْإِنْفَارِ جَ السَّيِّئَةِ
فَإِنَّهُ لَا يُدْرِكُ مَعَ الْخَطِيئَةِ وَالْمُتَدَمِّينَ وَمَنْ لَمْ يَحْطِ بِالْمُتَدَمِّينَ وَالْمُتَدَمِّينَ وَالْمُتَدَمِّينَ

فما والاما تفاوت نتائج الاشكال في الجلاء **اقول**
حكم الثالث للنظر بطلانه لا يكتفي بحضارة المحدثين فصول

فَيَتَّبِعُهُ كُلُّ الْإِنْسَانِ وَمَنْ أَتْلُوهُ إِلَّا أَجْزَاءُ مِمَّا رَأَىٰ يَصْعَدُ إِلَىٰ صَارَ لِأَجْزَائِهِ مُوَدِّعًا إِلَى الْمَطْلُوبِ
وَالْمُرَادُ

المعروف لان مصر المملوكية
لوقان كراما لما احتلها الاسكندر
في الجلاء واخلاء

والمراد بالتطرح ملاحظه الترتيب والهيئه بانه كيف اندرج المقدمة
الخارجيه تحت الكلبيه لان حصول المبادئ وحدها لو كان كافيا لما اخلت
الاستدلال في الانتاج بالاجزاء باخفا ولذا نال العالم بالقضايا والواجب لها
عالمنا بجمع العلوم وايضا بزعم الانسان ان البكر لا تجل وان منا بكم ثانيا
عظيمها البطل فيعلمنا جلي وذلك لعدم ملاحظه الترتيب الهيئه في
عليه واعترض الامام عليه بان ملاحظه الترتيب والهيئه ان كانت معلوما
منها بالمتدتين كانت مقدمة اخرى وحيحتاج في الشاها الى المتدتين
ال ملاحظه اخرى وتسلسل وان لم يكن مغايبا لما استحال ان يكون
شرطا للماني الانتاج ليجوز قياس الشرط للشرط والتفصيل غايبا اذا كان
الحاضر احدي المتدتين فقط واخبر عنه اما لان ان لا يدع
ان كان مغايبا للمتدتين كان مقدمة اخرى وانما يكون ان لو كان قصه

جعل جبر قياسي كل منجرح صورتي ولا شك في ان الاستدلال لا يتم الا به
ولا يحتاج في الانتوان الى اجزاء المادى اعني المتقدمين الى جبر وصورى
آخر فيستطع التسلسل تلقى على التبع غير متسوع لانه كلام على المستند
واعلم ان العلم بان ذباغ الصغرى تحت الكبرى او لا بد منه في حصول العلم
بالمتبع ضرورة فاما ان العلم بالمتقدمين على غير حصوله بل وانه فينبه نظر
فلاجل سنا قال المحقق والاستبصار ولم يقل فاحتج **والا** او يدرك العلم بالانذار
وان النظر بعد الدرس واليتبع ينقض عليه عتقه عادة عند شيخ اميل
السنه وعندها المعتبر له يؤلفها والتوليد ان يرجع وجوده بشي وجوه
لحركة اليد والمحتاج ويظهر فانه باسناد جميع المكلمات الى الله ابتداء
اقول اعلم ان الاشاعة تقولون لانفعال الله تعالى

وأيضا لا ينبغي هذا العلم إلى العلم بالاندياج المحل
أيضا أن كل نقله عاشر مع العلم بهذا المقدار التعليم
لأنه لا يمكن النقل الاندياج المتكسر من حيث
وكل بعد عاشر

والنظم منافع المالك والحمد
منافع الترمذ

يمكن ان يقال الاندماج محصور
سبي عوضا عن المقتدين بالناس
الى الاخرى بالنسبة مغاير لنفسه
يحوز تعلما دونما اذ نقل المفسر
اسلم عقل النسبة وانما
الاندماج المذكور حوز صورتي
للتناس ولا شك انه يحوز ملاحظه
الجزء المادي بدون ملاحظه
الجزء الصوري يحوز حصول
المقتدين في العقل بدون
ملاحظه الجزاء الصوري
الذي هو العلم بالاندماج

[illegible]

المسابقون

واما الدليل على اتيانه فيحي انشا الله تعالى قال الفصل الثاني

الكبرى فظاهري لا جبر المنصور بالبدن
 لو لم يكن بدنيا لم يكن المنصور بالبدن
 بالبدن فظاهري لا جبر المنصور بالبدن
 بالبدن فظاهري لا جبر المنصور بالبدن

في الوجود والعدم وفيه سائل لا في تصور الوجود بدني لأنه جزء
 من وجودي وتصور ضروري **أول**
 بدني لأنه جزء من الوجود انما وجودي وهو بدني بالعلم مطلق
 الوجود لكون ذلك لأن العلم بالمركب اذا كان بدنيا يكون العلم باجابه
 كذلك لكونه شوقيا على الاجزاء وما يتوقف عليه البدني ان كان يكون
 بدنيا وبني نظرا لانه انما بدني على وجودي بدني ان علمه بكنهه ما هي
 وجود بدني فمخرج وان اذ ان العلم بحصول وجوده لبدني فمخرج
 لا يلزم من كون العلم بحصول شي بدنيا كون ذلك الشيء لبدني فمخرج
 عليه الكاشي وهو ان لا علم بان ما يتوقف عليه البدني او ان يكون بدنيا
 اذا التصديق البدني وما يتوقف على تصور كشي لوجوده بالتصور وعلى
 بان العلم بالمركب انما يحصل بعد العلم باجابه **والثاني**
 بان العلم بالمركب بين الوجودات لبتا العلم به عند تبدل المصنوع
 فلا يكون من الماهية ولا جوهرا لان كل ما هيته مخرجي لا ياتي
 العدم ومع الوجود ثابته قبل لكونه قائما بالعدم قلنا لا بل بالماهية
 مخرجي **أول**
 بالاشكال المعنوي لانه لم يكن كذلك لكان وجوده كل شي انما هيته
 او لا يداعيا محالنا لوجود غيرهما وعلى كل شيء يلزم ثبات اعتبار الوجود
 عند ثبات الخصوصيات اما على التدرج الاول فراضح وانما على التدرج الثاني
 فلما كل خاص عند ثبات الخصوصيات والثاني باطل لبتا العلم بالوجود
 عند ثبات الخصوصيات وفيه نظر لاننا انما على التدرج الاول
 مخرج نعم ربما يطلق لفظ الوجود في الحالتين وسنأ الدليل كما يدل على ما ذكرنا

هذا الوجود غير مخرجي
 هذا الوجود غير مخرجي
 هذا الوجود غير مخرجي

كذلك يدل على كونه امر غير الماهية فلما ادرك التمام اناء السبته
 في قوله فلا يكون من الماهية وليس ايضا جزء الماهية لانه لو كان كذلك
 لما كان ختمه شيئا ما بقا من صدق ما يتصدق عليها والثاني كاذب
 لان كل ما هيته مخرجي يصدق عليها انما قابلية للعدم ومعها لا تصدق
 عليها ذلك في نظر فان قيل ما ذكرتم وان ذلك على كون الوجود ثابتا
 لكن نحن ما يتدبره وهو انه لو كان ثابتا لكان قائما بالماهية المحدومة
 ليكون الوجود قائما بالماهية لوجود قلنا لا سلم قيامه بالماهية المحدومة
 بل يكون قائما بالماهية مخرجي **الثاني** ان ثبات الماهية مخرجي
 في ان كانت محدومة فظاهري وان كانت مخرجي يلزم ان يكون للشي
 وجودا وان لم يكن مخرجي ولا محدومة يلزم الواسطة **قال**
 ج البتة هو الوجود فالعدم غير ثابت عندها وبالي البتة وبالي
 الحقيق البصري وعندها في المعتزلة ثبوت الشيء حقيقة لقابلية الوجود
 فالعدم فالمخرجي ثباتنا قلنا ان الحقيق البصري ثباته في البتة
 وثبات حقيقة ما بثبوتها غير ثباتها وثبات الوجود **أول**
 المعلوم سركا كان متصفا او مكنا ليس ثابتا عندها وعند ابي
 الغنيل والي الحين البصري المعتزلة وعندها في المعتزلة كما لم يكن وجب
 من ثبات الهم من اجل بغداد ان كان متصفا فمخرجي وان كان مكنا فهو
 ثابت ومخرجي خلاف الحان الثبوت عندها لطايفه الاولى هو الوجود
 في كل ما ليس مخرجي ليس ثابتا وعندها لا حيز من ثبوت الشيء حقيقته
 البتة للوجود والعدم وكل ما له حقيقة كذلك له ثبوت وان لم يكن
 موجهه فعل المدهيش لكونه مجمع غير ثابت واليد استار بقوله بالمتع

ان العدم هو

المعتمد

الاولى على ان المعلوم متغير وكل متغير ثابت فما المعلوم ثابت اما بان
الصغرى فلان من العديوات ما هو معلوم ومتصور كظهور الشمس عند
الآن ومنها ما هو غير متصور ومعلوم لكثير من العديوات التي لا تخطر
بالنا ومنها ما هو مقدور كما حكمه الله تعالى فذكر عليها ومنها ما هو غير
مقدور كالطيران في السماء ومنها ما هو خارج ومنها ما هو غير مصاد كحول الام
فلو لا ثبت فيها استحالة الحكم على بعضها بهذا الامر وعلى البعض بما يلزم

واذا كان كذلك يكون متغيرا اذا المتصور
متغير عن غير متصور والمحدود متغير عن غير
المقدور وما لا يشترع عن غير المراد هـ

ملیہ

المتحقات فاما انصور شيئا
الباري ونحكم عليه من غير ما
منه يخصل شيئا ثبت فلا نكاد
منصور شيئا وما يتا عن عي
شدة في الحابع قوله والبار
والركب في الدلالة والركب
مستقر منصور الدلالة والركب
لحمل وقاية في حيز من حيز
كلانها جذبات في قوله
والركب أي يتصل بالركب
بني حله المعكومات الكائنات
سائر الناس ايضا فانه
والسالكين منه انما عن الله
العدم

الملك الاول مقتول بقصد
الملك الثاني مقتول بقصد
الملك الثالث مقتول بقصد
الملك الرابع مقتول بقصد
الملك الخامس مقتول بقصد
الملك السادس مقتول بقصد
الملك السابع مقتول بقصد
الملك الثامن مقتول بقصد
الملك التاسع مقتول بقصد
الملك العاشر مقتول بقصد

الاستدراك لو كان مجرد الاسم لما كان
مطردا في جميع اللغات للقول
باطل لان معنا النوع
الاستدراك معلوم لكل
العقل ولا يختص
باللغة دون لغة

او الموصوف بالموصوف بالسق موصوف بذلك الشيء وسو محال
فالحق البائنة هي انه لو كانت الماهيات النوعية شعيرة في الخناس
لزم التبدل ابحال لكن المقدم من التالي في الماهية المتقدم بلان السعاد
لشأنه الميكانيك في الوتيرة وسما الاستعمال ليس للخط نقطة ومحلته
بالفضول والاما اطردت في جميع اللغات وايضا لو قطعنا النظر عن
جميع اللغات فانا نجد بديهة العقل شيئا استدراكا ليس من غير محال

في الواحدة وما به المشاركة غير ما به المخالفة والاول جليس في الماني فضل
وهو فاما ان يكون كل منهما موجودا او معدوما او وجودا والآخر
معدوما او ليس شيئا منهما موجودا او معدوما والقسم الاول باطل لانها
لو كانت موجودة في فاما ان يكونا داخلين او خارجين واحدهما داخل
والآخر خارجا وعلى كل واحد من التبادير يلزم تمام الوضوح بل هو مستقيم
الغرض بل هو لانها ان كانا خارجين من الماني والاولى او كلاهما
ولذا انبأنا في الثالث والآخر ترك الموجود عن المعدوم فتعين الرابع وهو

المطلوب واعلم ان المراد بالجدس ليس الغلط ولنا بالنقل الى المراد
بالجدس به المشاركة وبالنقل بابه المماثلة **والثاني**
بان وجوده نفس ذاته فتبين عن الوجه بسلب فلا يتسلسل في الثاني وجوده
البيان اجابة عن الحجة الاولى المحتج بها المذكورين
هو انما سئل لم لا يجوز ان يكون الوجه موجودا قوله لو كان موجودا مساويا
عينه في الوجود وانما بالخصوصية وهو يلزم التسلسل قلنا لا لم لروحه وانما يكون
يلزم ذلك ان لو كان امتيانه عن عينه بل هو شئ وليس كذلك بل هو شئ لان
سئل ان عين في الوجه لكن ليس معها شئ آخر وسما القيد القيد في الوجود
لوجوده انما هو الصنف في الوجود

البيان اجابة عن الحجة الاولى المحتج بها المذكورين
هو انما سئل لم لا يجوز ان يكون الوجه موجودا قوله لو كان موجودا مساويا
عينه في الوجود وانما بالخصوصية وهو يلزم التسلسل قلنا لا لم لروحه وانما يكون
يلزم ذلك ان لو كان امتيانه عن عينه بل هو شئ وليس كذلك بل هو شئ لان
سئل ان عين في الوجه لكن ليس معها شئ آخر وسما القيد القيد في الوجود
لوجوده انما هو الصنف في الوجود

طحايا ان يقال انما هو الصنف في الوجود
الوجود مجرد ولا يلزم ان يكون
التسلسل قول القائل لو كان
الوجود مساويا لوجوده في
الوجود ومساويا لوجوده في
الاستدراك بدين الاستدراك
لوجوده مجرد وسوفا لكان
تسلسل بطلان الاستدراك
لو كان لوجوده مجرد او لا يلزم
ذلك لو كان للوجود ما فيه
فانما هو الصنف في الوجود
لكل من الوجود ليس
لوجوده مجرد بل هو
لوجوده انما هو الصنف في الوجود

الاستدراك لو كان مجرد الاسم لما كان
مطردا في جميع اللغات للقول
باطل لان معنا النوع
الاستدراك معلوم لكل
العقل ولا يختص
باللغة دون لغة

للوجود فاما سائر الموجودات فيهما مع الوجود اخر ونحو الماهية واما
لو كان كذلك فلا يلزم ان يكون للوجود وجود آخر فيسقط التسلسل ولما يل ان
يقول هؤلاء الجواب صحيح على ما رجعت فيقول ان الوجود زائد في الكل فيرجع
على مذهب الاشعري ومذهب اهلنا فانهم يذهبون الى انه تعالى يوصف
الوجود بملك الوجه اما ان يكون نفس سنا الوجود العام وهو يلزم ان يكون
كل من موجود موصوفا به فهو محال فان كان عينه فاما العقل لا يصلح
للتغير والجواب عن اعجاب البائنة اما لام استماع تمام الوضوح بالوضوح فان
السرعة والبطء كل واحد منهما عرض قائم باخره التي للعرض **والثاني**

الفصل الثالث في الوجود والامكان والقدم والحدوث
وفيه مسائل الاولى ان ملك الامور اعتبارات عقلية لا توجد في الاعيان
اما الاولان فلانها لو وجدا لزيد الوجه ويكون نسبه الى ذات الوجه
بالوجوب والامكان والا لكان المكنى حاجتا وبالعكس فيلزم التسلسل
بطلان تضاد الاستماع فيكونان ثابتين قلت في ذلك فتبين عدلية احديهما
فتبين الدليل في الآخر فلانها لو وجدا لزيد القدم بحدوث وتبين
اعلم ان الوجوب عبارة عن سحوقا في الوجود

اقول اعلم ان الوجوب عبارة عن سحوقا في الوجود
بلادة وقيل عن عدم توفيق الشئ في وجوده على غير الامكان لخال
عبارة عن سحوقا في الشئ ان لا يتحقق الوجه والعلم ذاته وقيل عن
توفيق الشئ في وجوده على غير وجوده وانما هو عبارة عن كونه الشئ سحوقا بالعدم
انما سئل انما هو وجوده في الزمان او سبقا فائتيا وهو الحدوث
الذي ان يكون الوجود في الغير لانه يكون سحوقا في الوجود بحسب
الغير في سألته وعدم سحوقا في الوجود بالذات كما بالذات

اي انما هو وجوده في الزمان او سبقا فائتيا وهو الحدوث
الذي ان يكون الوجود في الغير لانه يكون سحوقا في الوجود بحسب
الغير في سألته وعدم سحوقا في الوجود بالذات كما بالذات

اي انما هو وجوده في الزمان او سبقا فائتيا وهو الحدوث
الذي ان يكون الوجود في الغير لانه يكون سحوقا في الوجود بحسب
الغير في سألته وعدم سحوقا في الوجود بالذات كما بالذات

اي يكون الوجود في الزمان او سبقا فائتيا وهو الحدوث
الذي ان يكون الوجود في الغير لانه يكون سحوقا في الوجود بحسب
الغير في سألته وعدم سحوقا في الوجود بالذات كما بالذات

اي انما هو وجوده في الزمان او سبقا فائتيا وهو الحدوث
الذي ان يكون الوجود في الغير لانه يكون سحوقا في الوجود بحسب
الغير في سألته وعدم سحوقا في الوجود بالذات كما بالذات

اي انما هو وجوده في الزمان او سبقا فائتيا وهو الحدوث
الذي ان يكون الوجود في الغير لانه يكون سحوقا في الوجود بحسب
الغير في سألته وعدم سحوقا في الوجود بالذات كما بالذات

كان محالاً لما بالماهية ومما به الاستحالة يكون محالاً لما به الاستحالة
 فوجوه مغايرة لما هيته فنسبه وجوده الى ماهيته ان كان بالامكان
 يلزم ان يكون الوجوب ممكناً لذاته فيلزم ان يكون الموصوف مع وهو لا
 ممكناً وانه محال وان كان بالوجوب فنقل الكلام الى وجوب الوجوب
 فيلزم التسلسل وهو باطل واما الامكان فيعين هذا البرهان ايضا
 واما الامكان لا يثبت لم لا يجوز ان يكون الوجوب نفس الماهية
 فلا يلزم شئ مما ذكرتم سلمنا انه ناسك لكن لا سلم انه اذا ممكنا يكون
 الواجب ممكناً اذ لا يلزم من امكان الصفة امكان الموصوف لا بأس بل
 الوجوب معنى استحقاقه الشئ الوجود في ذاته نسبة من الماهية
 والوجوه ضرورية فلا يكون من الماهية كذلك واما الوجوب
 فانه اذا كان ممكناً جاز عدمه نظر الى ذاته ولو جاز عدمه جاز
 عدم الواجب لا يعني بالامكان لا يجوز العدم قال السمرقندي
 لا يلزم من امكان الشئ جواز نعاله بجواز ان يصير واجباً بعين ومنها
 وجب بالذات وهو ضعيف لان امكان الشئ وان جاز ان لا يستسلم

أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا عَدَمِيًّا لَكُنَّا لِرَجُوبِ نَقِيضِهَا لِلْإِسْكَانِ وَوَجُوبِ
 كَوْنِ أَحَدِ السِّتْضَيْنِ عَدَمِيًّا وَهِيَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا وَجُودِيَّيْنِ أَوْ لَا يَكُونُ
 مَا ذَكَرْتُمْ مِنَ الدَّلِيلِ صَحِيحًا وَأَمَّا الْقَدَمُ وَالْحَدُوثُ فَهِيَ أَيْضًا أَمْرَانِ
 أَعْتَابَرِيَانِ أَمَّا الْقَدَمُ وَالْحَدُوثُ فَمُضَاهِيَانِ فَلَمَّا تَذَكَّرْنَا الدَّلِيلَ عَلَى
 أَنَّ الْأَضَافَاتِ لَا تَوْجِدُ فِي الْخَاطِبِ وَأَمَّا الذَّاتَانِ وَالزَّائِنَتَانِ فَلَمَّا ذَكَرْنَا
 الْمَصْبُوتَ وَمُتَوَعَّاهُ ذَلِكَ الدَّلِيلَ بِعَيْنِهِ

خواص الرُّوح بطبقات حَسَبَ مَا ذَكَرْنَا الْمُصَنِّفُ اِبْنُ اَنَا الْوَاجِبُ لَهَا أَنْ
لَا يَكُونَ وَاجِبًا بَعِيْثُهُ لِأَنَّ الْوَاجِبَ الْغَيْرُ مِمَّا الَّذِي يَرْفَعُ بَارِئًا عَنِ الْغَيْرِ
فَلَوْ كَانَ الْوَاجِبُ أَنَّهُ وَاجِبًا بَعِيْثُهُ كَلِمَتُهُ ارْتِغَاءً وَاجِبُ الْيُحْدُودِ عِلْمُهُ ارْتِغَاءً

٥
 عند انتفاع بعض من الغنم بغير وجه
 التمتع لا يفسد وجوب الحمل بغير وجه
 ٥
 عند انتفاع بعض من الغنم بغير وجه
 التمتع لا يفسد وجوب الحمل بغير وجه
 ٥

الحاجة الى الوجود
الوجود لا يحتاج الى
العدم لان الوجود
هو الذي لا يتغير
والعدم هو الذي
يأتي ويذهب
فالوجود هو الذي
لا يحتاج الى الوجود
والعدم هو الذي
يحتاج الى الوجود

قال وانما الواجب للوجود للحاجة العدم انما افق
فما من الشك الرابع وتقول لو انقربحان احد طرفي
المركب على الآخر الى المرح لا يفتقر ترجع العدم على الوجود الى المرح لكن
ذلك محال واللا يلزم تحصيل الحاصل بالنسبة الى العدم السابق والله
اعلم **قال** والجواب عن الثالث الاول انما تسميات تدفع ما علم وجوده
كوجوده في هذه الساعة وحدثت هذا الصوت **اقول**

المعارضات البلية الاول مدركة لانما تسميات تدفع البديهي
اما الاول فليكن وجودي متبني والقبول الاول يتبعه عليه مثل ما يقال
لو كنت موجودا في هذا البلية فكيف يكون فيها اما ان يكون عديدا او وجوديا
والاول باطل لانه يتصل كوني فيها ويتردد في تقيض العدم وجودي
ايضا كذلك لانه ان كان عين ذاتي وجب ان لا يتغير عديدا او وجوديا عليه
فيكون ذلك لا يوافقا في هذه الساعة ولزم التسلسل ولما الثانية
فلا يحدوث هذا الصوت بغيري والقبول الثاني يتبعه عليه مثل ما يقال
لو حدثت هذا الصوت فاما ان يكون حدوثه حال وجودي وحال عدمي
وكلاهما باطل لان خروج الموجه والمعدم حال عدمي الوجود الى الوجود
محال فاما الثالثة فلا يندفعها التسليم الثالث عليها مثل ما يقال
ما يتصل بالحدث هذا الصوت فاحداث ان كان لما فيه بل لم يتصل
لما ليس بصوت حركتها فان كان الوجود يملكها باليسر بغير وجود
فان كان موضوعية الماهية الوجود فان كانت معدومة يلزم خروج المعدم
حال العدم من العدم الى الوجود فان كانت وجودية فاحداث لما فيها
او وجودها او موضوعية ما هيته بوجودها وتغير التسميات فليكن ان

اما الوجود الاول من المعارضات
ولان ذلك لم يتم قد يبرهن فليكن
بالفرض كوجودي في هذه الساعة
وحدثت هذا الصوت فاما
ذلك كما يقال انما هو
في هذه الساعة فكانا معا عديدا
محال كما ذكرنا المتراوكن شيئا
اما فليكن في خط مكنون حكم العقل
برجلا او فليكن في خط مكنون
عقل الانسان فليكن ان لا يتغير
عندما لا يتغير حركته في كل ساعة
او فليكن في خط مكنون حكم العقل
في كل ساعة وتكون الكلام فيه ويلزم
التسلسل

من

الحاجة الى الوجود
الوجود لا يحتاج الى
العدم لان الوجود
هو الذي لا يتغير
والعدم هو الذي
يأتي ويذهب
فالوجود هو الذي
لا يحتاج الى الوجود
والعدم هو الذي
يحتاج الى الوجود

منه التسميات باطله لانما تطل البديهيات فاعلم ان هذا ليس محال
بيان جوهري تطرق لكل الى البديهيات بل كل الى الاول فليكن
لام ان الموتى لو كانت في البنية فقط يكون حلا وانما يلزم ذلك
ان لو حكم بشيئا في الخارج وكل الى الثاني فليكن يقول لا نسلم
ان الما يشرحه الوجود محال بحد ذاته ان يكون ابتداء وجوده في الزمان
الثاني فلا يلزم تحصيل الحاصل وكل الى الثالث فليكن يقول لا نسلم
ان لا يتغير الوجود وجودا اذا كان وجود السواد ولا يتغير بوجوه

قال الفهم بل يلزم ان يفتي السواد ولا يتغير بوجوه
وعر الرابع بان العدم في فلا يوصف بالرحمان وللفرد من الاشكال
تصل المخرج احدث وهو باطل لانه صفة الوجود المتأخر عن الباقية
المتأخر عن الحاجة المتأخرة عن المخرج **اقول** الجواب
عن الشك الرابع مع الملازمة بناء على ان العدم في شخص في شخص
بالرحمان فلا يلزم لا يتغير الى المرح والمتكلمون لما لم يكن النص
عن هذا الشكوك كالمهية في قوله الى ان علمه الحاجة الى المرح والحدث
وهو باطل لان احدث متأخر عن الوجود لكونه صفة له والوجود متأخر
عن تايثير المؤثر وتايثير المؤثر متأخر عن الحاجة الى المؤثر
متأخر عن علمه الحاجة بكون احدث متأخر عن علمه الحاجة
فلا يكون احدث علمه الحاجة ولا يلزم فوالشيء عن نفسه بالمراتب
الكيفية وانه باطل **قال** المير لا يكون احد طرفه
او في به لذاته لانه ان امكن طرفا في الآخر اما ان لا يكون في نفسه
الى عدمه وهو باطل ولا يكره فليكن الاولى في حاجبا **اقول**

الاول
الوجود هو الذي لا يتغير
والعدم هو الذي يأتي ويذهب
فالوجود هو الذي لا يحتاج الى الوجود
والعدم هو الذي يحتاج الى الوجود

الحاجة الى الوجود
الوجود لا يحتاج الى
العدم لان الوجود
هو الذي لا يتغير
والعدم هو الذي
يأتي ويذهب
فالوجود هو الذي
لا يحتاج الى الوجود
والعدم هو الذي
يحتاج الى الوجود

الحاجة الى الوجود
الوجود لا يحتاج الى
العدم لان الوجود
هو الذي لا يتغير
والعدم هو الذي
يأتي ويذهب
فالوجود هو الذي
لا يحتاج الى الوجود
والعدم هو الذي
يحتاج الى الوجود

الحاجة الى الوجود
الوجود لا يحتاج الى
العدم لان الوجود
هو الذي لا يتغير
والعدم هو الذي
يأتي ويذهب
فالوجود هو الذي
لا يحتاج الى الوجود
والعدم هو الذي
يحتاج الى الوجود

لا يمكن ان يكون احد طرفي الممكن اعني الوجود والعدم اولى به لذاته
حيث يكفي تلك الاولوية في وقوع ذلك الطرف لان الطرف الرابع اذا
حصل والطرف الرابع انما هو طرفا به سبب لم يكن تلك الاولوية كافية
في حصول الطرف الرابع بل يشتر الى عدم سبب طرف الرابع وان لم يكن
طرفا به بسبب فهو باطل لان احد الطرفين حال التساوي ما استحال
وقوعه زعم سبب فلان يتصور وقوعه حاله المرجو حيه كان اولى
وان لم يكن طرفا به الطرف الرابع المرجو كان الطرف الرابع واجبا فالمرجو فمسا
فلا يكون الممكن مكملا صناعته **وال**
يتبين وجوده من غير ان يكون وسوا الوجود السابق واذا وجد محال
وجوده لا يمكن عدمه وسوا الوجود اللاحق فالوجودان مانعا عن الممكن
لان ذاته **اقول** كل ممكن وجوده فهو محذور وجوده
احد ما سابق على وجوده وهو محذور صدوره عن علته التامة لان عند
حصول علة التامة انما يمكن تلو تحقق فان توقف على نيلها كانت
علة تامة والابتنوم التوهم زعم مرجح وسوا باطل فالآخر لا يرى محذور
وجوده حال حصوله لانه لا يمكن عدمه والابتنوم جوان احتمال الوجود
وهو العدم معاني الزمان الواحد فانه محال واذا لم يكن عدمه يكون
واجبا وسوا الوجود هو الذي يسمونه المنطوقون العندونه شرط المحل
ولا يخلو شئ من الموجودات عن هذا الضرورة وسكان الوجود بان انما
معرضا للممكن لا رخصة لان السابق انما عرض له بالنظر الى علة التامة
والسابق بالنظر الى كونه موجودا فلا يباينان تساوي نسبة الوجود و
العدم الى ذات الممكن **وال** تساو الوجودان والممكن يحتاج الى
المخرجان

٢٠٠
صدون

2

7

البناء لان عليه الحاجة الى الموتر لا المكان كما في الموتر باق حاله
البناء لانه لو لم يكن بنا يلزم ان يصير الموتر لادته واجبا لاداه او مستغاضا
لادته وانه باطلا وان كان بنا واجبا لادته او مستغاضا لادته

لذا انه باطل واذا كان بايضا حاله البناء يلزم الاحتياج
 قيل الممكن حاله البناء يستغنى عن المورث لانه لو اصاب المورث فان
 لم يكن المورث فيه تأثير فلا معنى للاحتياج اليه وان كان له فيه باثر فبايضا حال البناء
 يستغنى عن المورث لانه لو اصاب المورث فان لم يكن المورث فيه تأثير فلا معنى للاحتياج اليه وان كان له فيه باثر فبايضا حال البناء

ان كان في وجهه يلزم تحصيل الحاصل وهو محال فان كان في وجهه
 جديد فليكن مؤثرا في عينه لباقي والا كلام فيه انما الكلام في عينه
 ومثلا لباقي وانما **باب** عنه انما يشترط ليس تحصيل الوجه حتى
 يلزم تحصيل الحاصل كل بقاء لبقائه واسم **باب** في الزمان الباقي
 ولا يعني لما يشترط المؤثر في الباقي سوى ذلك **فان**

الرابع في القدم انما في ما يشترط في الموصوف لان
النقص الى ايجاد الموجد محال والحكمة اغا جوزوا اسناد القدم
الى الموجد **اقول** ان المصنفون على ان القدم لا يجوز

استعان الى الفاعل لنفسه فلا يفسد على جواز ذلك بمرجح الخلاف
الى ان لا يفعل فاعل بالاحتياط او فاعل بالاجاب فان كان فاعلا
بالاحتياط كما ذهب اليه المتكلمون لم يخرج ذلك لان الفاعل بالاحتياط
انما يفعل بالتقصد والقصد الى اجاد الموجه محال بالضرورة وان كان
فاعلا بالاجاب كما ذهب اليه الحكماء جاز ذلك واحاصل ان

لعدم الاله لان القصد الى اتحاد
المقصود محال فاذا كان مقادرا لعدم
ذلك الشيء المستبعد بالعدم
مستوفيا بالعدم

والمال المستوفى فأنشدوا
العام اعتقادهم قديمه
الى الصالحين والاهل
اعتقدوا انه تعالى هو
بالمات لا يتصل بقصد و

انكلا سقروا على عدم جواز استناد العلم الى سبل اعتبار وجوه
 استناد الى الموجب فالخلاف في هذا المسألة مبنى على الخلاف في الاعمال
 فاعل الاختيار اربا بالاجاب **والسؤال** التمكن
 على ان لا يقدم سوى ذات الله تعالى وصفاته **فالتجديد** قالوا بل العلم
 والاعتناء فان اكدوا قالوا به في اثنى لانهم يشترطون الازال لحوال الحقة
 الموجود لله والحيثية فالكاملية والقادرية وخاصية اشياء الوسايم علم
 للادب فمقدمة للبلا **اقول** **دس** المسكون الى الله ما قدم
 سوى ذات الله تعالى وصفاته واعتمد بعضهم على الدليل السعي الكبار
 نحو قوله تعالى ان الله على كل شئ قدير فان الله تعالى على ان جميع الاشياء سبوره
 له تعالى وكل مقدور لم يحدث فجميع الاشياء حادث فلا تقدم غير تعالى
وايضا نحو قوله عليه السلام لعمران بن الحارث حين سأل عن عباد الله الا ان
 قال عليه السلام كان الله ولم يكن معه شئ **والاجماع** فانما المجمع على
 نفى تقدم قائم بنفسه مع الله واجمعوا على كغيره **اشبه** وقيل عليه بانفس
 الكتاب محض لان الله خضعه ذات الله تعالى وصفاته ليكون مجازا
 فلا يشد اليقين وان الله راخبا بالاحاد فلا يشد اليقين ايضا **وايضا**
 بالاجماع فلا يشد اليقين قطعا فانه يشد للطوائف الواردة نحو قوله تعالى
 وفي تتبع غير سبل المؤمنين وقوله عليه السلام لا جمع امتي على الضلالة
 وعمل بعضهم على الدليل القليل بان قالوا لو وجد قدم عند الله تعالى
 وصفاته فلا يجوز ان يكون مكثا **والا** لكان حجتا على المؤمنين لان
 علم الاحتياج الى المؤثر الامكان كما هو وقد ذكرنا ان العلم للاختصاص
 الى المؤثر وان كان واجبا يلزم وجوده في وجهه من واجبي الوجه وهو بطلان

والتحفة

ويعرفه علماء الدين بمجلد كل الخلق وعمل الخلق
الكوني مدونا في كتاب الصنفه الجوهريه بالعلم

والله اعلم
بما لا يعلم الا
الله

واعلم اننا لما سألنا عننا اننا
الله تعالى انما يجوز ان
نؤمن به حاشا فانما وجد
ببره الصلوات الخمس فانك
العترة صانعة الملائكة في
ذلك انما لا يتبع ببره من اق
سورة ان الله واما الهنا
فقد قال ان الله صانعنا
موجهه بل يدان فابوا انما
حاجنا بدينه فانما
الانما من العترة وانما
فانما قد تم برهنا
كلمه فانما يدان الله انما
بالادب الخمسة على العترة
واحدة بالعامة والادب والادب
وقد انما حاشا لله انما
بناشيم على الادب والادب
يقين لما يشاء من العترة
انما انما الله انما الله
انما انما الله انما الله
انما الله انما الله

فان الاحوال ليست اموراً موجودة في الازل فلا يكون ديدعاً قال
الخامسة في الحجة
 قالت الحكماء احدث سمعته ما من وقت اما الاول فلان اماكن
 الحديث موجودة قبله فيكون محله كذلك هو الماهة وقد بان الامكان
 عدمي فاما الثاني فلان عدمه قبله وليست القبلية عديمة لانه كالعدم
 بعد وليس قبل كبعد فنكون موجوده قائمة بموجود وهو الزمان ملحق
 بانه يلزم منه ان يكون تقدم الباري على هذا الحادث بالزمان فيكون
 زماناً وموحيان **والقول** ذهبت

[illegible]

يَكُنْ مِلْنَا لَكَ وَاحِدًا
مُسْعًا إِلَى أَخِي

لا يجوز ان يكون الوجود في ذاته
 مستقلا عن الوجود في غيره
 لان الوجود في ذاته
 لا يكون له وجود مستقل
 بل هو وجود في غيره
 وهذا هو الحق
 لا يجوز ان يكون الوجود
 مستقلا عن الوجود في غيره
 لان الوجود في ذاته
 لا يكون له وجود مستقل
 بل هو وجود في غيره
 وهذا هو الحق

وجوديا ومربا بطل لما مر في الثاني وهو ان
 عليه فلان كل محدث قديمه قبل وجوده فلو ان
 قال ان كانت البعديا ايضا كذلك لكن العدم قبل كعدم بعد
 قبل كعدم فلا يكون القبلي نفس العدم فيكون ما جوديا فلا بد
 كما وحل يقوم به ويكون موزعا لما بالذات وذلك هو الزمان
 ثبت ان كل حادث فهو مسبوق بزمان واجب **عنده**
 لوضع ما ذكرتم لكانا لبارئ لما بنا لانه تعالى لا يتقدم على هذا
 الحادث ومعنى التقدم ما ذكرتم من موافقته في زمان متقدم وهذا
 التقدم ينفي الزمان فلما كان ذلك باطلا كان ما ذكرتم كذلك

قال الفصل الرابع في الوجود والعدم

وفيه مسائل **الاول** لا يتعين ان لكل شيء حقيقة موهبة موهبة
 متعينة لما عدها لازمة كانت او مفارقة وهي لما هيته ثم اذا تعد
 افرادها لم يخلو انما بهيتها وسوا لتعين. وهو امر متروك لانه جند
 في الغير للذات **اقول** كل شيء فرض فان لنا حقيقة موهبة موهبة
 موهبة كل حقيقة تفرض فانما في نفسها مفارقة لكل ما يلحقها لانه كانت
 او مفارقة نفس حقيقة قطع النظر عما يلحقها سواء كان معنا ولا يستحق
 ما هيته ثم اذا تعدت افرادها في الخارج وحسب كل فرد منها
 في المعاني ما لا يمكن لغيرها خدخاله فيخصص به حيث لا يمتنع ان يكون
 الاستدراك فبالخصوص القائل في تعينها والركب منه ومن الماهية
 هوية فالتيين معني بدينار الوجود عن كل ما عدها خارجا وذهنا
 وهو غير الماهية والوجود لكونه مخصصا دونها وزعم المصنف ان

البعض



التيقن امر متروك لانه جند زيدا المتعين الموجه وجوه الوجود
 موجودا فالتعين يكون امرا موجودا وكذا السر متروك
 برهان سماء بدليها ونزعه ان يقال لو كان التيقن عديميا فان
 كان عديميا للاطلاق ولما لا ينكسر عديمه عن عدم الاطلاق يلزم
 جميع الافراد في ذلك المتقن فلا يتبين شي منها عن الآخر والتيقن ليس
 كذلك فان لم يكن قد ينكسر احد العديتين عن الآخر فان وجد عدم
 الاطلاق بدون ذلك لعدم يلزم كون الشيء الواحد لا مطلقا ولا متعينا
 فان وجد ذلك لعدم بدون عدم الاطلاق يلزم كون الشيء مطلقا
 ومتعينا معا وكلاهما محال والمتمسكان ضعيفان اما الاول
 فلانه ان اراد بالمتقن الموجه موزع التيقن فلا يلزم وجوه وجه
 التيقن اذا يلزم وجوه المعروض وجوه العارض فان اراد به مجموع
 المركب منهما فلان لم انه موجه واما الثاني فلانه ان اراد بالمتقن
 مطلقا لمتقن فختار انه عدم الاطلاق ومع جود ان شك
 جميع الافراد في ذلك المعنى فان جميع المعينات مشمول في نفس
 التيقن وان اراد به كل فرد افراد التيقن فلم لا يجوز ان ينكسر عدم
 الاطلاق عنه قوله يلزم كون الشيء الواحد لا مطلقا ولا متعينا
 تلك لان لم يلزم كون الشيء الواحد لا مطلقا ولا متعينا
 التيقن لانه واقع فان كل متعين ليس مطلقا ولا متعينا بتعين
 متعين **اقول** وقال المتكلمون انه عديم ولا
 لتشاركه التعينات في الماهية وتمايزها التيقن فيفسد سلسلته وتوقف
 حقه الى الماهية بوجودها وجودها بصفة فيدور واما ان لكل منها

وإذا كان الواحد لا يتناول الشيء
فبعضه لا يتناول ما يتناولها
الشيء لا يتناول ما يتناولها
فبعضه لا يتناول ما يتناولها
الشيء لا يتناول ما يتناولها
فبعضه لا يتناول ما يتناولها
الشيء لا يتناول ما يتناولها
فبعضه لا يتناول ما يتناولها

وجود لا يتساع قيام الواحد يحل فيكون الوجه الواحد
اقول ذنب المتكلمون الى ان العن عندى شخص

بوجه ١ لو كان العن اشرا لشارك التعينات في ماهية العن فاستلزم
تضمنا عن البعض بعين فيسلسل وجوابه انا لان لم انه لو كان بشرا
لشارك التعينات في ماهية العن لم لا يجوز ان يكون التعينات متغايرة
بالمهية فالاستكمال ما يكون في المنطق فقط ومع كون بعض التعينات
عين نفسه ٢ ولما كان تضمنا التعينات الى الماهية متوقفا على وجود الماهية
اذا تعين ما يضم الى الماهية الوجود ووجها الماهية متوقف على تضمنا

التعينات اليها اذا الماهية الغير الماهية غير متوقفة فيلزم الدور وجواب
اما لان لم توقف وجه الماهية على تضمنا التعينات اليها بل وجه الماهية مستلزم
ذلك فلا يلزم الا استلزام التوقف فلا دور ٣ وكان لكل واحد
الماهية والتعين وجهه بوجه لا يتساع ان رجعا بوجه الواحد والآخر بوجه
الوحد الواحد يحل في ماهية باطل لما سيجي ان شاء الله تعالى فيلزم ان يكون الوجود
الواحد موجودين في ماهية باطل لكونه جوابا اما لان لم ان الجواب

متوقف واحد بل تمام وجوده ان ذلك واحد منهما ماهية متغايرة لماهية
الآخر فان قلت لو كان كذلك لكان امتياز ما فيه كل منهما
بتعني آخر فيسلسل قلت لان لم لزوم التسلسل لا يجوز ان
يكون تعين الماهية ما فيه التعين وتعين التعين بما فيه الماهية

وتتمتع التعين نفس التعين لا بد له من دليل **قال**
ب في الوجه فيكون الشيء بحيث لا يتقسم الى امور متشابهة
الماهية وفي لو كانت عدته لكانت عدم الكثرة فيكون الكثرة

على الوجه

هذا الوجه الواحد لا يتناول الشيء
فبعضه لا يتناول ما يتناولها
الشيء لا يتناول ما يتناولها
فبعضه لا يتناول ما يتناولها
الشيء لا يتناول ما يتناولها
فبعضه لا يتناول ما يتناولها
الشيء لا يتناول ما يتناولها
فبعضه لا يتناول ما يتناولها

انما هو وجهه وجهه وجهه
الوجه الواحد لا يتناول الشيء
فبعضه لا يتناول ما يتناولها
الشيء لا يتناول ما يتناولها
فبعضه لا يتناول ما يتناولها
الشيء لا يتناول ما يتناولها
فبعضه لا يتناول ما يتناولها
الشيء لا يتناول ما يتناولها
فبعضه لا يتناول ما يتناولها

عروضات معدومة موجبة **اقول**
الوجه غيبه عن التوقف والمصنف عن ما يتوقف الوجه السجدة

ويكون الشيء بحيث لا يتقسم الى امور متشابهة وفي وجود
والا لكانت عينا عن سلب الكثرة والكثرة موجبة قطعا وركب
الوحدات فيلزم تنوع الوجود بالامور العديدة فانه باطل **قال**

والواحد ان لم يحل على كثيرين فهو الواحد بالشخص كذا
الوجه فالكثرة فكل وحدة ان كانت متوقفة فهو الواحد بالنوع او الفصل
او الجنس او رتبة عنه وهو الواحد بالعرض **اقول**

المقول عليه الواحد ان لم يحل على كثيرين فهو الواحد بالشخص كذا
الانسان الواحد فان حل على كثيرين فذلك الكثرة له وحدة فجملة وحدة
غير جملة كثرته فجملة الوحدة ان كانت متوقفة فان كانت متوقفة على

مستقات الخبايق في حواضير هو الواحد بالنوع كافر لا انسان
المثقة في ماهيته وان كانت متوقفة علمنا في جواب اي شيء هو هو الواحد
بالفصل كافر اذ المثقة في المنطق وان كانت متوقفة على مختلفات

احتيايق في جواب ما هو هو الواحد بالجنس كافر اذ الحيوان المثقة
في ماهيته وان كانت متوقفة سمي واحدا بالعرض وان كانت
عارضه فهو الواحد بالموضوع كالكاية والاضاحل المحدث في الموضوع

وهو الانسان او بالحيول كالقطر والجملة المحدث في الحيول هو السباح
وان لم يكن عارضه فهو الواحد بالمتعلق كسبح النفس لا البدن
ونسبة الملك الى المدينه فان جملة الاتحاد وهو التفسير خارج

النسبتين وليست عارضة لهما بل للنفس والملك **قال**

هذا الوجه الواحد لا يتناول الشيء
فبعضه لا يتناول ما يتناولها
الشيء لا يتناول ما يتناولها
فبعضه لا يتناول ما يتناولها
الشيء لا يتناول ما يتناولها
فبعضه لا يتناول ما يتناولها
الشيء لا يتناول ما يتناولها
فبعضه لا يتناول ما يتناولها

هذا الوجه الواحد لا يتناول الشيء
فبعضه لا يتناول ما يتناولها
الشيء لا يتناول ما يتناولها
فبعضه لا يتناول ما يتناولها
الشيء لا يتناول ما يتناولها
فبعضه لا يتناول ما يتناولها
الشيء لا يتناول ما يتناولها
فبعضه لا يتناول ما يتناولها

هذا الوجه الواحد لا يتناول الشيء
فبعضه لا يتناول ما يتناولها
الشيء لا يتناول ما يتناولها
فبعضه لا يتناول ما يتناولها
الشيء لا يتناول ما يتناولها
فبعضه لا يتناول ما يتناولها
الشيء لا يتناول ما يتناولها
فبعضه لا يتناول ما يتناولها

هذا الوجه الواحد لا يتناول الشيء
فبعضه لا يتناول ما يتناولها
الشيء لا يتناول ما يتناولها
فبعضه لا يتناول ما يتناولها
الشيء لا يتناول ما يتناولها
فبعضه لا يتناول ما يتناولها
الشيء لا يتناول ما يتناولها
فبعضه لا يتناول ما يتناولها

وَالْمَانِ خَلَا نَا لِلْفَلَا سِفَهَ فَإِنَّمَا الْجَوْنُ ذُنْ ذَلِكَ لَا إِذَا تَعَدَّدَتْ
أَجْمَعُ الْمَطْلُوقُ بَأَنَ الْجَسْمِيَّةِ حَقِيقَةً وَاحِدَةً وَيَتَنَضَّى أَحْصُولُ فِي
الْمَكَانِ الْمَطْلُوقِ وَتَنْضِي قَبُولُ لِأَعْضَاءِ وَالْأَوَّلُ غَيْرُ الْمَانِ فَيَكُونُ
تَصَدُّرًا لِأَمْرَيْنِ فَيُبْطَلُ قَوْلُ الْفَلَا سِفَهَ وَأَخَابَتْ الْفَلَا سِفَهَ
بِأَنَّا لَا نَعْلَمُ أَنَّ الْجَسْمِيَّةَ حَقِيقَةً وَاحِدَةً مِنْ خِلَاجَاتِ بَلْ هِيَ مَرْكِبَةٌ فَخَازِ
أَن تَنْضِي أَحَدًا لِأَمْرَيْنِ بِاعْتِبَارِ الْجَوْنِ وَتَبْهِي وَالْآخِرُ لِعَبْتَارِ الرَّجْعَةِ
فَلَا يَرُدُّ تَضَا وَأَجْمَعُ الْفَلَا سِفَهَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ بَأَنَ قَالُوا لَوْ صَدَرَ
عَنِ الْعِلْمِ الْوَاحِدِ الْحَقِيقِيَّةِ أَجْرَانِ فَمَهْمُومٌ كَوْنُهُمَا مَصْدَرًا لِأَحَدٍ مِمَّا
الْبَسْطَةُ صَدْرَانِ

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page's content.

بل تبارك الذي
 لا اله الا هو
 والما يوت
 عن ذلك
 بحزن
 فها هو
 بعناء
 وانقضاء
 تبارك الذي

الطوسي أنا لا نغني بالمصدرية الاضافه التي تعرض للعلة والمعلول من حيث يكونان متعابلا نغني كون العلة بحيث يصدر عنها المعلول وهو بهذا المعنى متقدم على المعلول ثم على الاضافه العارضة لهما وكلامنا هو امر واحد ان كان المعلول واجدا وذلك قد يكون ذات العلة بعينها ان كانت لعله علة لذاتها وتكون حاله متوقض لهما ان كانت علة لالذاتهما بل بحسب حاله اخرى اما اذا كان المعلول فوق واحد فلا محالة يكون ذلك مختلفا ولمن منه التكرار في ذات العلة وبهذا الحق سيطرنا ذكره لاننا لم نصير ليد الطوسي

[illegible]

وانما يشترط لو وقع ذلك لزم ان لا يصدر عن العلم البسيط
 من واحد أصلا اذ لو صدر فكونها مصدرا له مغاير
 لكونه سببه بينهما ووجود مغايرة السبب للسبب
 يكونا داخلين وخارجين لهما معا داخلين والا
 الى آخره

في رساله علمها في بيان اعتماد الاسماء عليه وانجل
 وشواه لو وقع هذا البرهان لزم ان لا يصدر عن الشيء الواحد عن الشيء
 الواحد شي أصلا قال وتبين من حين ا كوصد رغبته
 فكونه مصدرا له او مغاير له لكونه سببه فهو اما داخل او خارج وتم
 الى آخره ك لو صدر عنه شيء لزم ان يصدر عنه اشان لانه لو صدر عنه
 شيء فكونه مصدرا له او مغاير له وهو لا يجوز ان يكون جزءا له كما مر
 فكون خارجا معلولا لا قد صدر عنه اشان وذلك لان كونه مصدرا
 متباين ذات العلم فلا يلزم شيء مما ذكر وايضا سنتط اجاز الباني
 لانا اختار على تقدير تعدد الالات والمعلول ان يكون ذلك المعلوم خارجا
 وبع لا يكون العلم علما حتى ينفرد التفسير اذ هما خالفتان في زمان
 لا حسب الغير فلا بد ان يكون ان اردتم ان يكون
 العلم بحيث يصدر عنها المعلول ذات العلم فلان لم ان مفهوم لو
 العلم بحيث يصدر عنها احد المعلولين فيتم مفهوم كونها حيث يصدر
 عنها المعلول الآخر وان اردتم به الاضافه العارضة فلان لم انما
 بقرينه ج لا يجمع علمان على معلول واحد بالخير
 واللا استغنى بكل واحد من علم واحد اقول
 المعلول الواحد بالمتضمن تحصيل ان يجمع عليه علمان مستعملتان
 لانه لو تحققت احدى العلمتين وجب صدور المعلول عنهما لوجوب المعلول
 وجه المعلول عند وجود العلم الباطنه فيستغنى عن العلم الباطنه
 وكذلك يجب صدور العلم الباطنه عند تحققها فيستغنى عن
 العلم الباطنه فيحصل استغناؤه عن كل واحد منهما فبقائه الى كل
 واحد منهما باطل

والا فلاننا مستعملين لاختلاف زمان
 غير مستعملين لاختلاف زمان
 على معلول واحد عن المعلول
 الذي نأخذ به اجتماع العلمين
 كما هي

والا فلاننا مستعملين لاختلاف زمان
 غير مستعملين لاختلاف زمان
 على معلول واحد عن المعلول
 الذي نأخذ به اجتماع العلمين
 كما هي

انما لا يصح الاستدلال على ان العلم
 انما لا يصح الاستدلال على ان العلم
 انما لا يصح الاستدلال على ان العلم
 انما لا يصح الاستدلال على ان العلم
 انما لا يصح الاستدلال على ان العلم

قال

ومضافا الى ان العلم الباطنه
 لا يمكن ان يكون سببا للعلم الباطنه
 فانما لا يصح الاستدلال على ان العلم
 انما لا يصح الاستدلال على ان العلم
 انما لا يصح الاستدلال على ان العلم

والمما بلان يجوز تعليلها بمختلفين كالمضا
 المعلولان المتما بلان يجوز تعليلها بمختلفين كالمضا

فان مضافا الى ان العلم الباطنه
 في الاشياء متغيره بلان لا آخر مشترك حان النار وحوان الحراة مثلا
 معلولتان للما وكما حكم وبما مختلفتان وفيه نظر قال

ه يجوز ان يتوقف التاثر على شرط كالنار فانما يخرج بشرط اللبس
 العقل العقليه يجوز ان لا يرتب لاجبائها معلولا على

قال لماب الثاني في الاخرى
 وفيه نقول في احكامها الكلية وفيه مسائل الاولى مستغنى

عليها الاستدلال لانه الحمول في حين بعد ان كان في حيز اخر فلا يعمل
 الا في المحيطة فاستدل بان الوضوح حيث مر ان لم يتبين محلا فلا يجزئ

اصلا فانما تنفي فاما ان يتبين في مظهر وهو محال لان متضمنه المجرى في مظهر
 فالمفهوم ليس بوجوده او عينيا فلا يتقبل با حجب بانه لم لا يكون انما

لما رضى اولياته بينهما كاجسام متعينا بالذوق لا بالمتضمن اول
 احوال المستعملين على امتناع امتثال الوضوح بان كل مستعمل متحرك كاجال استمال

في الحركة وكل متحرك محيطة اذا تحرك في الحمول في حين بعد ان كان في
 حيز آخر وكل مستعمل متغير ولا شيء من الوضوح محيطة صدوره فلا شيء

في المستعمل الوضوح فيقولنا لا شيء من الوضوح مستعمل وهو المظهر
 وفيه نظر لانه ان اراد بقوله كل متحرك متغير انه متغير بالذات فهو ممنوع
 فان لا بد ان يكون متغيرا سواء كان بالذات او بتبعيه المحل فلا يلزم صدور

ومضافا الى ان العلم الباطنه
 لا يمكن ان يكون سببا للعلم الباطنه
 فانما لا يصح الاستدلال على ان العلم
 انما لا يصح الاستدلال على ان العلم
 انما لا يصح الاستدلال على ان العلم

انما لا يصح الاستدلال على ان العلم
 انما لا يصح الاستدلال على ان العلم
 انما لا يصح الاستدلال على ان العلم
 انما لا يصح الاستدلال على ان العلم

أقول ذهب الشيخ أبو الحسن الأسدي فاتباعه
 إلى أنه يمتنع بقاء الأجزاء بحيثين بحيثين أن البقاء صفة قائمة بذات
 الباقي فلا يمتنع بقاء الأجزاء لكان له بقاء وموضوع فيلزم قيام الوضو الوضو
 وأنه باطل لما عرفت **ب** لو جاز بقاء الوضو لا يمتنع عدمه لأن عدمه بعد
 البقاء لا يكون واجبا والزم أن يتصل الشيء بالمكان الذي إلى
 الامتناع الثاني وأنه باطل **و** لا يمكن لأنه لو أمكن فلا سبب في بقاء
 وجودي أو عدمي أما السبب الوجودي فما هو جرت كاتبات يعني
 لطيان الضد وهو باطل لأن طريان الضد على المحل شرط لعدم الضد
 الأول عنه لا امتناع اجتماع الضدين في محل واحد في زمان واحد
 فلو غلغ عدم الضد الأول بطريان الضد الآخر لزم الدور وما اختار
 كاتبات الله تعالى يعيد به وهو محال أيضا لأن الغدوم عند الإعدام
 أن صدر عنه شيء فيكون تأريث في تحصيل أمر وجودي فيكون وجبا لا بعد
 فإن لم يصدر عنه شيء فلا يكون موجبا وأما السبب العددي فيبان سني
 لزوال شرطه بباطل لأن شرط الوضو الحيز والكلام في كونه عدمه
 كالكلام في كونه عدم الوضو ويستلزم واجب الأول أما لا م البقاء
 عرض فأيده على الباقي جواز أن يكون عدسيا سلمناه لكن لم يجوز قيام الوضو
 بالوضو وما ذكره من بقاءه فقد بقاء ضعه فاجب **ع** الباقي
 بأنه لم يجوز أن يجتمع عدمه في زمان معين بعد أن بقيت أزمته كسكين
 وسنا كما قلنا أن الوضو حيز الوجه في الزمان الأول ثم قلنا أنه يمتنع
 الوجه في الزمان الثاني فالاستلزام أن كان جازا بطل هذا الدليل
 وإن كان محال لا يتصور **و** أن سلمنا أنه لا بد له من سبب لكن لا يجوز

أن يكون

أن يكون محالاً وتاثر نفس الإعدام سلمناه لكن لم يجوز أن
 يمتنع لا بقاء شرطه فلو كان شرطه الجهر قلنا لا م الإحصان شرط
 الوضو الجهر فإن الأجزاء عندنا قسيمان منها ما يجوز بقاءها كالطهر
 والألوان ومنها ما لا يجوز فيها ذلك كالحركات والأصوات
 وأذا كان كذلك فلم لا يجوز أن يقال ما لا يمتنع والأجزاء شرط الوجه
 ما يمتنع منها فعندنا شرطاً عما يعجز الباقى لزوال شرطه **فإن**
 لا يقوم الوضو الواحد بمجلس في الأجزاء حلول الجسم الواحد مكانين
و قال أبو هاشم المالكيف محل في مجلس لا يزيد وقال بعض الحكماء
 الإضافه تقوم بالمتقارنين كالجوار والرب **أقول**
 ذهب الأمام إلى أنه لا يجوز قيام الوضو الواحد بمجلس لأنه لو جاز
 في العقل أن يكون الحال في هذا المحل هو الحال في ذلك المحل جاز
 أن يكون الجسم الحال في هذا المكان هو الجسم الحال في ذلك المكان فامكن
 حلول الجسم الواحد في مكانين أنه باطل **ف** يمتنع أن يمتنع الأجزاء
 على الأجسام في الحلول في الحال غير معقول ولو قد جازنا أن يقال
 يمتنع اجتماع الوضوين في محل واحد تبا على امتناع الجسمين مكان
 واحد لكن اجتماع الوضوين في محل واحد كالتولد والحركة جازا
و قال أبو هاشم المالكيف عرض قيام جوهريين بالباكرين
 فالدليل عليهما أن سببا لصعوبة التشكيل من أجزاء الجسم الموانع
 ولابد من أن يكون بينهما رابطته بما يصعب فكأن بعض الجواهر
 غير الآخر وذلك هو المالكيف فكل في الارتباط بين جوهريين **فإن**
 لم يذهب إلى جواز قيامه زيد بينهما وفيه نظر جواز أن يقال

أي عدم
 الاستحالة

وإنما يتبادر إلى ذهنكم أن الكلام
 فيه من المتكلمين لا الجواهر أنفسهم

أي الوضو الواحد الخشن عشان
 يقوم مجلس أو جاز ذلك
 حاز حصول الجسم الواحد
 مكانين أو الوضو المتعدد
 العار به الجسم

وذكر أبو هاشم المالكيف في بعض
 العراض وقال المالكيف في بعض
 دون ذلك ما لا بد من ذلك
 من الجوهريين بالمتكلمين
 اجتماع الأجزاء المتكلمين
 الرابطة المتكلمين لا يتبادر
 عن الآخر ليس كذا
 انشكال حيا جوهريين
 ولما لا يتبادر من ذلك
 لعدم التام فلا يمتنع
 من الجوهريين بالمتكلمين

وان كانت متماثلة كالجوار والآخر والآخر
مختلف فان الجوار قام بالحارين وعلى
سائر المضافات المتماثلة

فان الجوار قام بالحارين وعلى
سائر المضافات المتماثلة

صغوبة التتليك الى التاعيل المختار وذبت قديما اللاسنة
الى ان تضافات المتماثلة حقيقة كالجوار والآخر والآخر
قائمة بالمضامين لان المضامين لا بد لها من رابطات ترتبطا دائما
بالآخر فالقيام باحدهما وجبان يكون عين القيام بالآخر والا كان
كل منهما مستطعا للآخر ومواليا في مجوز قيا الموضع الواحد
وفيه نظر جواز ان يكون احدهما غير الآخر فاشاع الاستطاع لا بد

الفصل الثاني في قسم الجوار

وفيه ملبان انا الوضو اما ان ينضمي القسمة وهو المفضل
ان اسم الى اجزاء تشترك في حد فاذ التان ان امكن اجتماعها فوض
جزء لها وهو المقدار خط انا اسم في جهة وسط ان اسم جين جسم
تعليمي ان اسم في الملك زمان ان لم يجمع ومفضل ان لم تشرك
ومو العبد او النسبة هي سمع الا ان هو حصول الشيء المكان
والتنقي ومو حصول الشيء الزمان او في طرفه والمضاف للترجمة
المتكررة والمملك احاطة الشيء بحيث تحرك المحيط حركته وان يفعل
التأثير فان يتغير التأثير والوضع اليه حاصل الجسم منسوب
اطرافه بعضها الى بعض والامور اخا بعدد الا ولا وهو الكيف

اقول

الوضو ان ينضمي قسمة لدانة وهو المفضل
ومفضل المفضل ما يكون حيث يكر ان يوض فيه اجزاء متلافي
على حد واحد مشترك بينهما والكم المتصل قار وغير قار القار
رغم ان الاجزاء متشرك في جهة واحدة فاما مقدار القار
بما يكر اجتماع اجزائه المفروضة في الوجه وهو المقدار القار ان
انضم في جهة واحدة فقط فقط وعرفق بان طول الما عرض

فان الجوار قام بالحارين وعلى
سائر المضافات المتماثلة

وان اسم

وان اسم
فان الجوار قام بالحارين وعلى
سائر المضافات المتماثلة

وان اسم
فان الجوار قام بالحارين وعلى
سائر المضافات المتماثلة

فان الجوار قام بالحارين وعلى
سائر المضافات المتماثلة

فان الجوار قام بالحارين وعلى
سائر المضافات المتماثلة

فان الجوار قام بالحارين وعلى
سائر المضافات المتماثلة

فان الجوار قام بالحارين وعلى
سائر المضافات المتماثلة

فان الجوار قام بالحارين وعلى
سائر المضافات المتماثلة

والاول بعض المتواليات كلها اما المجموع فمما ذكره بل كم بعض الصغر
والكبر والمنفصل كالليل والكندر والكنز كالحر والبارد واللباس
نفسه كالا قرب في الابد والابن كالا على والاسفل والتمني كالادم و
الاحد والوضع كالاشد استعابا با فاجناء والملك كالاسير
والاغري واللفل كالانطع والآخرم والاشغال كالاشد شططا
ولسنا وقد الملك يقال له اجزاء ايضا في كون الجسم حيث
يحيط بكمه او بعضه ما يستل استياله ككون زيد مقيمنا او متجما
فان استل لاحاطة دون الاستال كما اذا وضع انسان قسما على
باسه فان الاحاطة متتفة دون الاستال او الاستال دون
الاحاطة كما اذا جلس تحت فان اجزاء البيت محيط به ولا يستل
بشيء له لا يسمى ملكا. وه مقوله ان يفعل في كون الشيء حيث يترك
في عين اثر الاثر لا يتجدد كالشخص في اقام ليحج. وه مقوله
ان يفعل في كون الشيء شرا غير غير ما دام تيار كما للشخص
وه الوضع في هذه بعض بعض الجسم سبب اجزاء بعضها الى
بالاستقامة والمواد بعض الى الامور الخا بجهة اي تكون نسبة يتخالف الاجزاء لجلها
في الموازاة والمخاداة والافراجان والوبر في البعد بالناس الى
جند العالم كالبناء والتعود والاستلزام والاضطجاع والتمتع
والاقتراض وان لم يتغير الوضع نسبة لذاته ولا نسبة له لكر
فهو الكنت واليا اشار بتره اولا ولا فترا الكنت **قال**
في بيان ما يفيد منها المتكلمون انكرا وجود الكمال والسبب
بقاها المقدار وما يحتمل وجوده واحا فاعن احتجاج الحكماء بان

الاجسام

الاجسام هي التي لا تتغير في ذاتها ولا في غيرها

الاجسام هي التي لا تتغير في ذاتها ولا في غيرها

الاجسام هي التي لا تتغير في ذاتها ولا في غيرها

الاجسام هي التي لا تتغير في ذاتها ولا في غيرها

الاجسام سادسة في الجسمية ومتخالفة في الماد بديوان
الشعة تختلف مقدارها باللبنة والتكعب دون جسيمها بان
المقادير ايضا متساوية في حقيقتها المقدار ومتخالفة بالصغر والكبر
يتسلسل والبديل في الشكل فتوغير المقدار **اول**
ذات المتكلمون الى ان لكم سواء كان منفصلا او متصلا قان
الذات او غير والاعراض النسبية باقساما امور اعتبارية
لا وجود لها في الخارج واما الحكماء فذهبوا الى انها امور ثابتة
ناية على الماهية عارضة لها واجمع المتكلمون بان الكمال المتصل
غير بديوان لانها اما قان وهو المقدار واما غير قان وهو الزمان
وكلاهما غير متغير في الخارج اما الاول فبلان الجسم لما كان مركبا
من اجزاء لا تاتي كما سيجي انشا الله تعالى والمقدار اما ان الجسم
او جوده وكلاهما جوده فلا يكون المقدار الذي هو الوضع موجودا
واجمع الحكماء على ان المقدار امر بديوان عارض للجسم الطبيعي من
ان الاجسام متساوية في الجسمية ومتخالفة بالماد بديوان نايية
على الجسمية **ب** ان الجسم المقيس كالشعة المقيسة مثلا يتوارد
في حقيقتها المقدار المختلفة وتزايد عنه بان جعل لانه كنه وان تكعبا
الى غير ذلك مع بقا جسيمته المقيسة والاختلاف في ان الامور المتواردة
المتراصة غير الجسمية الباقية في جميع الاحوال **فاجاب** المتكلمون
عن الاحتجاج الاول بانه لو صح ما ذكرتم من ان الجسم هو المقدار
بقدار اخر ويتسلسل وذلك لان المقدار بديوان على تقدير كونها امورا
بديوانية يكون متساوية في حقيقتها المقدار ومتخالفة بالصغر والكبر

اول

واعلم ان المتكلمين انكروا وجود الكمال
ولما وجدوا اليك واستدلوا
على عدم وجود الكمال المتصل بالذات
الذات فان المقدار غير الجسم
او جوده فليعلم ان الكمال ليس بجسم

فلو كانت المقادير نفس الجسمية
وكانت اولى الاجسام
في المقادير كقضاويها
في الجسمية

والاختلف جسيمها بل في ذاته
حال هذا الطول العيش
والعق المقيس والشي الذي
يختلف مقدار دون جسيمته
لا يكون جسيمها بل كونه

ان يكون المقادير اولا في اعتبارها
مادرك فان المقادير مقدار اخر ويتسلسل
المقادير ومتخالفة بالصغر والكبر بكون
لها شاد واهو وجود الكمال في مقدار
المقادير وهو الكمال المتكلسل

فلا خلا كلامه ان الامور المتواردة
الاجسام هي التي لا تتغير في ذاتها ولا في غيرها
الاجسام هي التي لا تتغير في ذاتها ولا في غيرها
الاجسام هي التي لا تتغير في ذاتها ولا في غيرها
الاجسام هي التي لا تتغير في ذاتها ولا في غيرها

استعداد الحركة وذلك المقدر عند وجوده في الخابج لان امتداد
الحركة لا وجود له في الخابج لان شئنا الاستعداد لا يحصل ولا يقبل
الا عند حصول حركتين صما لا يحصلان دفعة لان حركتي الثاني
عند حاصل عند حصول الحركتين الاول وعند حصوله فاتي الحركتين
لان عند وجود الحركتين الاول الحركتين الثاني عند وجود
وعند حصول الحركتين الثاني لا يبقى الحركتين الاول
واذا ثبت عدم امتداد الحركة في الخابج
ان الزمان عند الموجود اذ لو كان موجودا
لزم قيام الموجود بالعدم وهو محال

أَلَا تَأْتِيكَ سُنَنُ الْحَرَّةِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي تَرَاهُ كَمَا وَاجْتَمَعَ صُورُهَا
 فِي الْعَقْلِ حَبْنَاهُمَا اسْتِدْجَاؤًا لِأَنَّ ذَلِكَ لِاسْتِدْجَاؤِهِ فِي الْخَاجِ
 فَإِذَا لَمْ يَكُنْ اسْتِدْجَاؤُهُ كَمَا مَوْجُودًا لَمْ يَكُنْ لِسُنَنِ هَذَا اسْتِدْجَاؤُهُ وَحُطُّ اسْتِ
 دْجَاؤِهِ بِالْمَوْجُودِ بِالْمَوْجُودِ وَأَمَّا أَحْكَامُ فَقَالُوا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الرِّثَانِ
 أَوْ مَوْجُودُهُ فِي الْخَاجِ مُرَانٌ قَبْلَهُ الْآبُ عَلَى الْإِنِّ وَبَعْدِيَّةُ الْإِنِّ عَلَى الْآبِ
 أَوْ أَنَّ مَعْلُومَانِ صَدْرُونَ وَلَيْسَتْ عِبَارَتَيْنِ عَرَفَ إِلَى الْآبِ الْإِنِّ حَرَكَةً
 كُلِّ مَنِهَا بَدَلُ تَقَعْلُ الْقَبْلِيَّةِ وَالْبَعْدِيَّةِ وَنَهَارُ الْأَسْمَاءِ لَوْجُودِيَّةً لِأَنَّهُمَا
 نَفِضَا اللَّابَقِيَّةِ وَالْبَعْدِيَّةِ الْعَدِيمِ لَكِنَّهُمَا عَمَلِينَ عَلَى تَمَسُّكِ
 وَالْمَعْدُونَاتِ فَإِذَا كَانَ الْأَوَّلُ ذَلِكَ وَجَبَّ أَنْ يَكُونَ الْقَبْلِيَّةِ وَالْبَعْدِيَّةِ
 الْأَوَّلُ لَوْجُودِيَّةً لَوْجُوبًا أَنْ يَكُونَ أَحَدًا لِمَقْضِيٍّ مَوْجُودِيًّا لِاسْتِغْلَالِ التَّنَابُلِ
 بِإِلْغَاءِ الْأَعْدَامِ وَلَيْسَتْ مَوْجُودًا الْقَبْلِيَّةِ وَالْبَعْدِيَّةِ فِي الذَّنْزِ قَطْعًا وَالْأَمَلُ
 حَلْمُ الذَّنْزِ مَطَارِقًا بَيِّنَاتُ أَنَّ الْقَبْلِيَّةِ وَالْبَعْدِيَّةِ أَوْ أَنَّ مَوْجُودًا فِي الْخَاجِ
 نَائِبَانِ عَلَى وُجُودِ الْآبِ وَالْإِنِّ وَلَيْسَتْ أُمُورًا عَالِيَةً بَأَنْفُسِهِمَا
 لِأَنَّهُمَا أَسْمَاءُ لِنَسَبِهِ يَخْتَصِمَانِ إِلَى مَحَلٍّ وَلَيْسَ ذَلِكَ ذَاتُ الْآبِ الْإِنِّ
 لِأَنَّ ذَاتُ الْآبِ الْإِنِّ يَجْتَمِعَانِ فِي الْوُجُودِ مُخْلَافَ الْقَبْلِيَّةِ وَالْبَعْدِيَّةِ
 نَوَامِزُ عَرَضٍ لِلْقَبْلِيَّةِ وَالْبَعْدِيَّةِ لِذَاتِهِ يَحْصُلُ عَرَضُهُ قَبْلَ عَرَضِهِ
 ثَابِتُ الْمَاجُودِ وَالْآبُ اسْتِحَالُ أَنْ يَكُونَ عَرَضًا لِلْقَبْلِيَّةِ وَالْبَعْدِيَّةِ
 وَلَيْسَ سَوَاءَ حَرَكَةٍ لِأَنَّ كُلَّ عَرَضٍ مَحْرُكَةٍ الَّتِي تَقْبَلُ أَوْ بَعْدَ عَمَلٍ أَنْ تَرْتَضَ بَعْدَ
 أَوْ قَبْلَ يَكُونُ نَوَامِزًا يَنْبَغِي بِنَا الدَّلِيلُ أَنَّ الرِّثَانِ أَوْ مَوْجُودُهُ فِي
 الْخَاجِ نَوَامِزُ الْمَطْعِ وَالْمَتَكَلِّفُونَ قَالُوا هَذَا الدَّلِيلُ مَوْجُودٌ لِأَنَّا لَا نَسْلَمُ
 أَنَّ الْقَبْلِيَّةَ وَالْبَعْدِيَّةَ أَوْ أَنَّ مَوْجُودًا فِي الْخَاجِ بَلْ هُمَا أَسْمَاءُ الْعَدِيمِ لَأَنَّهُمَا

لما ذكرنا الرهان على عدم وجود
الرهان اذ اد دليل الحكماء
على وجوده في اعمه فقال
وردوا اي ذكرا الحكماء
دليل الحكماء على وجود الرهان
وتحسد دليلهم اننا حكم على
بعض الاشياء بما قبل
الاعتراض
فلا يكون البتة لهما ولا في غيرها
في امانا انكون اساعكم منها
او وجودها والاول محال كاد
متمم الثاني ك

فلا تطلب لها وأسر مودع
لها والامور الذي يرض
له البتلية والبعده من الرأى
فلا تكون وان يكون وجود
لانا الموحدة البتقم بالعدوم

لا استعدهم وهو الذي ان
 في الخلق الا ان كان فيه
 فقولنا انما انما الخلق
 في الخلق انما هو الذي
 في الخلق انما هو الذي
 في الخلق انما هو الذي

ومنهما المسموعات وهي الأصوات الحروف **أقول**

والكسفيات المحسوسة المسموعات وهي الأصوات الحروف الصوت غنى عن التوفيق **وقيل** أصطكا ك أجسام صلبة وهو باطل لأن الاصطكا ك

لكنها ثمانية بصوت واحد غير بصوت واحد هيئة عارضة للصوت **قوله** يتغير بها عن صوت آخر مثله في الحدة والقليل يمتد في المسموع واختارنا

بالثلاثة لا غير ما يكون عين في المطبوع كالصوت الطيب غير الطيب **قوله** فان الطيبات يحصل تناسبا جوار الصوت بعضها الى بعض والناس

غير مسموع وهذا الصوت لا يتناول بعض الحروف كالنار والباقي **قوله** فاللؤلؤ واللؤلؤ لا يسمع عارضة للصوت كما لا يوجد بدون

الصوت لا يسمع وجوه العارضة بدون الموضع لها الى باطل لأن **قوله** من الحروف لا توجد لأن آخر زمان حبس النفس كادل زمان باطلا

والصوت لا يوجد لأن زمانا رسال النفس **قوله** والمدقات وهي الخرافة والموان والمروحة والحلوان والخنجر

والدسومة والعفوصة والبعض النفاثة **أقول** ومن المحسوسات المدقات وهي هذه الدس التي ذكرها المصنف رحمه الله

وقوله حصان يقال الحو هو حاصل للمطمع اما ان يكون لطيفا او **قوله** كشفا أو متقدلا أو لفاعلا في المنة اما الحارة أو البرودة أو معتدلة

بينهما فالحار ان فعل في الكشف احدث المنة وفي اللطيف احدث **قوله** الخافه وفي المعتدل احدث الملوحة والبارد ان فعل في الكشف احدث

العفوصة وفي اللطيف احدث الحوضه وفي المعتدل احدث البض **قوله** فالنار المعتدلة ان فعلت في الكشف احدث الحلاوة وفي اللطيف احدث

الدسومة وفي المعتدل احدث النفاثة **قوله** الدسومة وفي المعتدل احدث النفاثة

قوله المسموعات وهي الأصوات الحروف الصوت غنى عن التوفيق

والجفت ان با على قال في الكتاب الاول في المانوان

الحارة الضعيفة ان ارتت في الرطوبة احدثت الحوضه **قوله** في موضع كذا في الكتاب كما ذكرنا الآن وبينهما تقصص

لا يقال النفاثة عدم الطعم اما حقيقة واما حسا فبطل الذي **قوله** له طعم في نفسه الا انه لينة تكاثفه لا يتخلل منه اجزاء خالطا للسان

فيذكر كما ثم اذا احتيل في ليل اجزائه وتلطيفها حتى ينقطع الطعم **قوله** فالحديد واما ما كان لا يجوز عذها من الطعام لانه ثقيل

عما يحكم به القوة الذاتية والنفاثة يحكم بها العقل الذاتية فتكون من الطعام **قوله** ومنها المسموعات وهي الحارة والبرودة والرطوبة والبساسة

والنقل والحضة والصلابة واللين **قوله** الرطوبة عدم وتوابعه العدم **قوله** وتوابعه العدم وتوابعه العدم

وتوابعه العدم وتوابعه العدم **قوله** وتوابعه العدم وتوابعه العدم

وتوابعه العدم وتوابعه العدم **قوله** وتوابعه العدم وتوابعه العدم

وتوابعه العدم وتوابعه العدم **قوله** وتوابعه العدم وتوابعه العدم

وتوابعه العدم وتوابعه العدم **قوله** وتوابعه العدم وتوابعه العدم

وتوابعه العدم وتوابعه العدم **قوله** وتوابعه العدم وتوابعه العدم

وتوابعه العدم وتوابعه العدم **قوله** وتوابعه العدم وتوابعه العدم

ويش

قوله المسموعات وهي الأصوات الحروف الصوت غنى عن التوفيق

قوله المسموعات وهي الأصوات الحروف الصوت غنى عن التوفيق

قوله المسموعات وهي الأصوات الحروف الصوت غنى عن التوفيق

قوله المسموعات وهي الأصوات الحروف الصوت غنى عن التوفيق

قوله المسموعات وهي الأصوات الحروف الصوت غنى عن التوفيق

قوله المسموعات وهي الأصوات الحروف الصوت غنى عن التوفيق

قوله المسموعات وهي الأصوات الحروف الصوت غنى عن التوفيق

قوله المسموعات وهي الأصوات الحروف الصوت غنى عن التوفيق

قوله المسموعات وهي الأصوات الحروف الصوت غنى عن التوفيق

قوله المسموعات وهي الأصوات الحروف الصوت غنى عن التوفيق

قوله المسموعات وهي الأصوات الحروف الصوت غنى عن التوفيق

قوله المسموعات وهي الأصوات الحروف الصوت غنى عن التوفيق

السهرقدي بالحوال القدم المشهور ومثوانا لنار سبيل القبول وسهل
الذكر مع انه لا رطوبة فيه وجواب ايضا مشهور ومثالا لان النار
الصرفة سهل القبول وسهل الذكر بل ذلك النار التي هي عندنا وهي
ليست بصرفة وقوم نسوا الرطوبة بما يلحق الجسم لاجله يسهوله
بما يلائمه فالبنوة بخلافه قال السهرقدي وفيه بحث لان
المدقون يلحقون بالملايس لا رطوبة وغفل عرق المشهوره فاما
المتل فهو كئنه بما يكون الجسم متادعا لما يمنع عن الحركة الى الجملة
واخف كئنه بما يكون الجسم متادعا لما يمنع عن الحركة الى الجملة
ومما محسوسان فالغاية بينهما وبش الحركة ظاهرة لوجودها مع عدم
الحركة لانا نحن متادعون الزق المنفوخ المشكك تحت الماء الى فوق فمتادعون
الحركة المشككة الهواء الى اسفل واحكاما ليمتد منها المتادعديلا والمطلوب
يسرنا اعتمادا وات الصلابة فلم يسهلها المصنف فسر
اللين فان تعرفت تعلم نون الصلابة فذاك قوم ان اللين عيان عن عدم
فما فيه العار في يكون واعديا وقيل عيان عن كئنه محسوس
يلزمها عدم المتادع في يكون وجوديا فاما الملايسه فهي كئنه
تحصل عن سوا وضع الاجزاء واخمين كئنه تحصل عن
كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع فاما اللزوجة فهي
كئنه بما يسهل للشكل فيصعب الفرق والفتا شه بالعكس
ولا اد بعض احكاما اجزاء قابلية واللطافة والكثافة وذلك
لان اجفاف عيان عن عدم متادع جسم متكيف بكيفية الرطوبة
والبله عيان عن متادع فاجفاف غير محسوس والاحساس

الحمد لله

بِالْبَلَدِ الْحَسَّاسِ بِالرُّطُوبَةِ وَاللِّطَافَةِ إِنْ أُرِيدَ بِهَا رِقَالُ الْقَوْمِ أَعْنَى
 سَهْوِهِمْ يَقُولُ لِأَشْكَالِ الْوُجُوهِ نَهَى نَفْسُ الرُّطُوبَةِ وَإِنْ أُرِيدَ بِهَا بَدْوُ
 الْأَسْطِمِ أَوْ سُرْعَةُ التَّأَوُّلِ لِلْمَلَأَنِ أَوْ الشُّدَّةِ فِيهِ فَلَيْسَ تَحْتَاسُّ بِالْحَسِّ
 فَلَمَّا قِيلَ فِي الْكِفَاةِ وَنَادَى السَّهْرُ قَدَى الْأَمِّ وَاللَّهُ وَسَوَاءُ
 سَهْنٍ لِأَنَّ الْمَادَّ بِالْمُهْمِلِ شَاتٍ كَيْفَهُ حُسْنٌ بِأَحْلَ فَرَزَهُ حُسْنُ الْحَسِّ
 وَلَيْسَ إِلَّا بِاللَّهُ كَذَلِكَ الْجَزَاءُ عَدَمُ سَهْوِهِ مِلْحَةٍ مِنَ اللَّذَّةِ
 أَنَا لَا يَكُرُّ أَنْ يُدْرَكَ بِالْحَسِّ الْمُصْتَفَى أَيْدِيهِ لِمُزِيغَةِ وَالْمُطَاخَذَةِ وَقَدْ
 عَرَفْتُمَا وَلَا الْكَلْبِيَّاتِ الْحَسَّاسَةِ بِاللِّسِّ وَالَّذِينَ ذَكَرُوا قَالُوا لَيْسَ
 لَهَا اسْمٌ مَخْصُصٌ لَهَا مِنْهَا الْمَوَاقِفُ وَالْحَالِفَةُ كَمَا يَتَأَلَّ
 لِأَحَدٍ طَبِيعَةً أَوْ مَسْتَهْ أَوْ فَرَعٍ مَا يُقَالُ نَامِلُ الطَّغُومِ كَمَا يَتَأَلَّ
 لِأَحَدٍ خُلُقٌ أَوْ حَارِصَةٌ فَاللَّهُ أَعْلَمُ **قَالَ** الْمَكْنِيَّاتُ
 الْفَنَائِيَّةُ وَمِنْهَا الْحَيَّةُ قِيلَ اعْتَدَالُ الْمَرَاكِجِ النَّوْعِيُّ وَقِيلَ مِنَ الْحَسِّ
 وَالْحَرَكَةُ وَقَالَ أَحْكَمُ فِي الْقَانُونِ لَيْسَتْ قَوْلُ الْحَسِّ لِأَنَّ الْعَضُدَ الْمَقْبُوحَ
 حَيٌّ وَلَيْسَ كَحَيٍّ وَلَا قَوْلُ التَّنْزِيدِ إِذَا تَبَطَّلَ فِي الْعَضُدِ الْحَيُّ وَتَوَجَّدَ فِي
 الْمَنَاتِ وَلَا حَيَّةٌ **قَوْلُ** دَهْشَتِ الْفَلَّاحَةِ
 إِلَى أَنَّ الْحَيَّةَ اعْتَدَالُ الْمَرَاكِجِ اعْتَدَالُ الْيَلَقِ بِنَوْعِ الْحَيَّاتِ بِمَا تَقِيلُ
 اعْتَدَالُ الْمَرَاكِجِ النَّوْعِيُّ وَلَمْ يَقِيلِ الْمَرَاكِجُ الشَّخْصِيُّ لِأَنَّ الْفَضْلَ يُدْخَلُ فِيهِ
 عَرَّاعْتَدَالُهُ وَبَقِيَ حَيًّا وَإِنَّمَا يَنْدَعِي وَلَيْسَ لِعَرَّاعْتَدَالِ مَرَاكِجِ شَخْصٍ لَعَنُوا
 وَقَالَ بَعْضُهُمْ قَوْلُ الْحَسِّ وَالْحَرَكَةُ وَاجْعَلْ **قَالَ** فِي الْقَانُونِ عَلَى
 أَنَّ الْقَوْلَ الْحَيَّاتِيَّ غَيْرُ قَوْلِ الْحَسِّ وَالْحَرَكَةُ بِأَنَّهُ إِنْ تَعَطَّلَ عُضُدُ الْعَدِيِّ
 الْفَنَائِيَّةُ أَعْنَى الْحَسِّ وَالْحَرَكَةُ فَلَمْ يَتَعَطَّلْ يُعْزَمُ الْعَرَّاعُ حَيًّا فِي

وہی کہ جس نے اس کی تعلیم حاصل کی

الْعَدْوَالُ

منها نوعان في فروع الكنف سر
الكنف من الحنف بدول الاف
في منها ما ان بقدرها الجين والخلها

وانتدرا اوعلى البطلنا المذنب عانوس
ان قال لو كانت ايش عسانوس
واوكم كان كما اسل الحس ولو لم
الحين والملاذ منطلة ان الملى اخل
العضو المملوك فاقدر ان الملى اخل
فانما الحس والادوس ان يعين ونسند
كالعضو المملوك البند

لوجت ضرورة ان يكون النبات حيا لوجود الغاذية فيه رحمت
بني وجوب الاستمال في العلول عند الاستمال في العلة ولما يل
ان شرب سلمنا ان الغاذية من حيث هي مستقلة ليست هي الحيوان
كله لا يجوز ان تكون الغاذية التي في الحيوان هي التي يحملها فيه وح لا يرد
النفس النبات **قال** وسوطا احكاما والعلة

بالبنية ومنع بانما ان قامت بالمجموع واعتدت محل الواحد في الحال
وتعددت يكون كل واحد شرطيا بالاجزاء **اقول**
ذهب الفلاسفة والمعتزلة الى ان البنية الصالحة شرط لوجود

الحياة وهذا لتكفل الى انما ليست شرط والمراذ بالبنية الصالحة
عند المكلفين مجموع جواهر فرد لا يكر ان يكون الحيوان اقل منها ومنه
الفلاسفة الجسم المركب من اطباق الاربع واجمع لم يكون على ما ذهبوا

اليه بان قالوا لو كان قيا لم يحسن سوطا الجسم لكان قيا صون واحد
مجموع الاجزاء يلزم قيام الرض الواحد بالحال الكائن وان قام بكل جزء
منه حين على حدة فان كان قيام الحقيق بكل جزء مشروطا بقيام الحقيق
بجزء آخر يلزم الدور فانه باطل وان لم يكن مشروطا فلا يكون قيام الحقيق
مشروطا بالبنية والمفروض خلافه ولما يل ان يتن

بجواز ان يتم مجموع الاجزاء من مجموع قائل من مجموع الفلاسفة
اوضح **قال** والموت عدمها عما شابه في **اقول**

الموت عند الفلاسفة عيان عن عدم الحقيق عما فرسنا ان يصح حيا
نكون التباين بينهما تباين العدم والمملكة وعند المتكلمين صفة وجودية
والتباين بينهما تباين الضدين ما حقيقا بقوله تعالى خلى الموت والحياة
انما يكون للامر الوجود

في دور

٨٥

مختار

٨٥

مختار

٨٥

مختار

٨٥

مختار

٨٥

مختار

٨٥

مختار

٨٥

مختار

٨٥

مختار

٨٥

مختار

٨٥

مختار

٨٥

مختار

الا ترى ان العضو المنفوخ فانه في الحال المنفوخ في المخرج يمنع
عن ثوبها او شدة غار فيه بنى الدماخ ويند في الاعصاب المنبثة اليه
ومنوع ذلك حتى يلو كانت منه القوة التي اجسدت في الحركة في العضو المنفوخ
ان يحسن تستد كالعضو الميت فليس هذا القوة هي قوا التغذية اذ لو
كانت القوة الغذائية ماتي قوا تغذيه في القوة الحيوانية لكان النبات حيا

فيق ان يكون القوة الحيوانية قوا اخرى تحدث في الرق اذا حدثت
الرق لطافة الاشراج **قال** ولقد بان ان القوة باقية ما غا لم تشغل
لما منع وغاذية النبات تغاير غاذية الحيوان **اقول**

اعترض الامام عليه بانه لم لا يجوز ان يكون القوة الحيوانية هي عينها
في اجسدت الحركة وتكون باقية في العضو المنفوخ الا ان كانها لا تظهر
لما منع سلمنا ه لئلا لا يجوز ان يكون القوة الحيوانية هي قوا التغذية **قال**
لو كانت القوة الغذائية ماتي قوا تغذيه في القوة الحيوانية لكان النبات

حيا **قلت** لام وانا يلزم ان لو كان غاذية النبات تستلوه لغاذه
الحيوان في النوع بل يجوز ان تختلفا في النوع ومع لا يجزئ شرا كما في الاحكام
واجب **ب** عن الاعتراض الاول من ان احكاما والاطباء اسقوا
على ان قوا اجسدت الحركة في كل عضو قابل لما يحسب واجعا انما في الله

من الوماغ وثق التغذية والكبد فلو بطل ذلك المراح اودقت شد
احد ما ومن عضف بطلت تلك القوة ويصير العضو اما مفلوجا او الى
الذبول فلو كانت قوا اجسدت لوجبه موت العضو عند قتل
احد ما والى باطل واما الاعتراض الثاني فيجوز ان لا تغاير
حيث في غاذية اي من حيث هي مستقلة لو كانت هي القوة الحيوانية

لجوز

هذا هو الوجه في كون القوة الحيوانية هي عينها في اجسدت الحركة وتكون باقية في العضو المنفوخ الا ان كانها لا تظهر لما منع سلمنا ه لئلا لا يجوز ان يكون القوة الحيوانية هي قوا التغذية لو كانت القوة الغذائية ماتي قوا تغذيه في القوة الحيوانية لكان النبات حيا فيق ان يكون القوة الحيوانية قوا اخرى تحدث في الرق اذا حدثت الرق لطافة الاشراج قال ولقد بان ان القوة باقية ما غا لم تشغل لما منع وغاذية النبات تغاير غاذية الحيوان اقول

اعترض الامام عليه بانه لم لا يجوز ان يكون القوة الحيوانية هي عينها في اجسدت الحركة وتكون باقية في العضو المنفوخ الا ان كانها لا تظهر لما منع سلمنا ه لئلا لا يجوز ان يكون القوة الحيوانية هي قوا التغذية لو كانت القوة الغذائية ماتي قوا تغذيه في القوة الحيوانية لكان النبات حيا فيق ان يكون القوة الحيوانية قوا اخرى تحدث في الرق اذا حدثت الرق لطافة الاشراج قال ولقد بان ان القوة باقية ما غا لم تشغل لما منع وغاذية النبات تغاير غاذية الحيوان اقول

اعترض الامام عليه بانه لم لا يجوز ان يكون القوة الحيوانية هي عينها في اجسدت الحركة وتكون باقية في العضو المنفوخ الا ان كانها لا تظهر لما منع سلمنا ه لئلا لا يجوز ان يكون القوة الحيوانية هي قوا التغذية لو كانت القوة الغذائية ماتي قوا تغذيه في القوة الحيوانية لكان النبات حيا فيق ان يكون القوة الحيوانية قوا اخرى تحدث في الرق اذا حدثت الرق لطافة الاشراج قال ولقد بان ان القوة باقية ما غا لم تشغل لما منع وغاذية النبات تغاير غاذية الحيوان اقول

اعترض الامام عليه بانه لم لا يجوز ان يكون القوة الحيوانية هي عينها في اجسدت الحركة وتكون باقية في العضو المنفوخ الا ان كانها لا تظهر لما منع سلمنا ه لئلا لا يجوز ان يكون القوة الحيوانية هي قوا التغذية لو كانت القوة الغذائية ماتي قوا تغذيه في القوة الحيوانية لكان النبات حيا فيق ان يكون القوة الحيوانية قوا اخرى تحدث في الرق اذا حدثت الرق لطافة الاشراج قال ولقد بان ان القوة باقية ما غا لم تشغل لما منع وغاذية النبات تغاير غاذية الحيوان اقول

اعترض الامام عليه بانه لم لا يجوز ان يكون القوة الحيوانية هي عينها في اجسدت الحركة وتكون باقية في العضو المنفوخ الا ان كانها لا تظهر لما منع سلمنا ه لئلا لا يجوز ان يكون القوة الحيوانية هي قوا التغذية لو كانت القوة الغذائية ماتي قوا تغذيه في القوة الحيوانية لكان النبات حيا فيق ان يكون القوة الحيوانية قوا اخرى تحدث في الرق اذا حدثت الرق لطافة الاشراج قال ولقد بان ان القوة باقية ما غا لم تشغل لما منع وغاذية النبات تغاير غاذية الحيوان اقول

تتمتع

اذ لما فرغ من
 بيان تلك
 مدركا للسانه
 ثم عرفت ان
 واما ان الجسم مركب من اجزاء لا يجوز

بالنقل
لكنه ليس الا انما هو حاصل
منه السطر من الاعراف والنقل
في ايام السطر من الاعراف والنقل
او من السطر من الاعراف والنقل

بحيث يصير كله سواء **سم** فساد النار وكون الهواء منها وعكسه
 أعني فساد الهواء وكون النار منه أما النار يصير سواء لأن الشعلة
 المرتفعة تطفئ في الهواء على ثبات هدهد ولا تفتي لها حوان محسنة
 وأما الهواء فقد يصير ساءا وذلك كالحاج النافع على الكبر وسيل الطرق
 التي يدخل منها الهواء الجدي كما نشأ من قول ذلك فما عرفت
 أن الأرض يصير ساءا وبالعكس الماء يصير ساءا وبالعكس الهواء يصير
 ساءا وبالعكس النار وبالعكس ما بواسطة أو بواسطة خادنا لكونه الفاسد على
 جميعها جائز في المط **قال** وأما المركبات فاما خلق
 من اشرار من الأربعة بانزج مختلفه مغلي مخلو مختلفه في المعاد
 كالنبات والحيوانات **اقول** انما نحصل بان تتبرج وتخلط هذه العناصر الأربعة بعضها ببعض
 وتكسر سون كيفية كل منها بسون كيفية الآخر فتحصل كيفية متوسطة
 فتحصل كيفية متوسطة من اجمع وهي الناج وتختلف باختلاف متاد العناصر
 في القدر والكثا اختلاف لا نهاية له فيستجد خلقي مختلف في صورته
 مختلفه فتقضي منها انما مختلفة كما ستعرفها وتلك الصور انما ان
 يصدر عنها حفظ العناصر المتدا عية الى الاشكال فقط هي المعاد
 او يصدر عنها التغذية والتقية وتوليد المثل فقط هي النباتات
 او يصدر عن ذلك المخرج او يصدر عن ذلك الحس والحركة الانادية وهي احيالات **قال**
 الاجسام باسرها حادثة **وقال** ارسطو في بعض الافلاك
 نباتات قديمة وصناتنا عدا الحركات والعناصر قديمة الهوى بعينها
 والصورة الجسمية بنوعها والنوعية بعينها **وقال** في قوله من

ولم يخرج عنه ما فيه من الهواء
 فانه يستعمل ما يصرفه

فانه لا يصير ساءا
 وبالعكس ما يصير ساءا

فانه لا يصير ساءا
 وبالعكس ما يصير ساءا
 فانه لا يصير ساءا
 وبالعكس ما يصير ساءا

انما العناصر النوعية هي التي تتأثر
 بالاشكال وتغيرها على الصور
 بواسطة طبيعة العناصر النوعية
 كالتربة والماء والهواء والنار
 الجسمية هي التي لا تتأثر بالاشكال
 بنوعها بل هي التي تتأثر بالاشكال
 بالصور النوعية كالتربة والماء
 والهواء والنار والاشكال هي التي
 تتأثر بالاشكال وتتغيرها على الصور
 بواسطة طبيعة العناصر النوعية

في ان السنين على انما الاماكن القديمة
 نباتات وسناتنا عدا الحركات
 كالنار والهوا والاشكال كالحركات
 والاشكال كالحركات
 والاشكال كالحركات
 والاشكال كالحركات

الاجسام قديمة بذاتها محدثة بعينها ثبات قبل تلك الذات كانت
 في الطبيعة جسمها وقيل غير جسم وتوقف على البشر **اقول**

فلهذا سبب جمهور المان الاجسام حادثة بذواتها وصناتنا **وقال**
 ارسطو وتابعة الاجسام قديمة بذواتها وصناتنا وزعموا ان السمات
 قديمة بذواتها وصناتنا اعني الشكل والمتاد وغير ذلك سوى الحركات
 والاشكال ناهيا حادثة لان كل حركة وكل وضع فهو سبق بحركة اخرى ووضع آخر
 اخرى الى نهاية فان هيولى العناصر قديمة بعينها لانها كانت حادثة
 حادثة زمانيا لكان لما اجتمع الى اخرى لما عرفت من ان كل حادثة زمانيا
 فهو سبق بان ينتسب لسل فان صورها الجسمية هي الاتصال
 الباقى في جميع الاحوال الجسم المشترك من جميع الاجسام قديمة بنوعها
 شتى من انما هيولى لا ينك عن مطلق الصور الجسمية وليست قديمة بعينها
 لان كل اتصال فانه جسمي بطر ان الاتصال وحده لانه لا ينفك
 فان صورها النوعية وهي الحركات والحالات التي يكون سببا لانها لا تنفك
 فندية بعينها لان هيولى لا ينك عن الصور الجسمية فكل لا ينك
 عن الصور النوعية كما نرى في موضعها لا بنوعها لما عرفت من ان كل
 عنصر خلق صورته وتلبس صورته عن عناصره وانما تلك الصور الجسمية
 بنوعها وفي النوعية بعينها لان مطلق الصور الجسمية طبيعة نوعية لكونها
 مشتركة على امتدادات شتى الحقيقة وانما مطلق الصور النوعية هي
 طبيعة جفستة لكونها مشتركة على صور العناصر والاشكال وهي
 مختلفة الحقيقة وانما الفلاسفة الذين كانوا قبل ارسطو زعموا
 ان الاجسام قديمة الذات محدث الصنات ثم اختلفوا في تلك الذات
 فزعموا انها العناصر الدائمة في صورها

اعلم ان الاختلاف المكنى
 منذ المبدأ ابع لان الجسم
 اما ان يكون محدثا لذات
 والصفات متا او كرم المتا
 والصفات او قديم الذات
 محدث الصفات او محدث
 الذات قديم الصفات
 والسبب الاول هو قول
 الجمهور من المان والاطم الثاني
 هو قول ارسطو والمتا في
 وجهاء الاسلام على
 نهر في على الآله

وانما العناصر النوعية هي التي تتأثر
 بالاشكال وتغيرها على الصور
 بواسطة طبيعة العناصر النوعية
 كالتربة والماء والهواء والنار
 الجسمية هي التي لا تتأثر بالاشكال
 بنوعها بل هي التي تتأثر بالاشكال
 بالصور النوعية كالتربة والماء
 والهواء والنار والاشكال هي التي
 تتأثر بالاشكال وتتغيرها على الصور
 بواسطة طبيعة العناصر النوعية

انما العناصر النوعية هي التي تتأثر
 بالاشكال وتغيرها على الصور
 بواسطة طبيعة العناصر النوعية
 كالتربة والماء والهواء والنار
 الجسمية هي التي لا تتأثر بالاشكال
 بنوعها بل هي التي تتأثر بالاشكال
 بالصور النوعية كالتربة والماء
 والهواء والنار والاشكال هي التي
 تتأثر بالاشكال وتتغيرها على الصور
 بواسطة طبيعة العناصر النوعية

التي حدث منها الاجسام في الاقل والفاصل كما هو قد ثبت قوم الى
ان تلك الدات كانت جميعا وقوم الى انها ليست بحجم ولا جسماني
فاما حال النور فكان شرفا في الكل **قال** لنا ان الجسم لو كان
في الازل لكان ساكنا لان حركته ترجع الى السبقية وذلك شي في الارض
ويستحق حركته ابدا لان ان يكون اما ان ترجع الى فلا نزول او تفيض يكون
فاجبا موجبا غير شرط او متبعا اليه دفعا للدور واللسلسل فيقوم
فالمالي باطل بطلنا فالتقدم شبه **اقول** هذا دليل على
انما حدث الاجسام وتبين ان تلك لو كانا جسمين لكان
ساكنا اذ لو لم يكن ساكنا لكان تحركا لكن كونه متحركا في الازل باطل
لانه كونه متحركا في الازل يقتضي اذليه حركته وهي محالة لان حركته تقتضي
المسبوقة اذ هي عبارة عن حصول في خير بعد ان كان في خير له والاذلية
تقتضي اللامسبوقة فينطلق الجسم بينهما فلو كان اذليا لكان ساكنا
ولو كان في الازل ساكنا لكان لا متحركا ابدا لان السكون في وجهه
اجم وحال ان لا يكون له بالذات لا متحركا وان لم يرجع ذات
الجسم بل كان شرفا للجسم عين فذلك الغير وجب ان يكون واجبا
او متبعا اليه لا يلزم للسلسل فانه باطل كما سمع
ثم ذلك الجسد العاجل استحالة ان يكون محال لان السكون قديم
فاستمع اسناد الى الحداد لما عرفت بل يكون موجبا وباتس السكون
وجب ان لا يتوقف على شرط خارجي غير متبعا الى شرط واجب
والا يلزم للسلسل وهو باطل فاما ان لا يتوقف على شرط خارجي غير
متبعا الى شرط واجب فاما ان لا يتوقف على شرط اصلا فيقوم وجهه
السكون

اي لما فرغ من تقرير المداجب شرع
في تمثيله بمرئيات على القسم الاول
ويعبر عن كل حد وشا لدار يلزم
منه حدوث الفقد والازم القسم
الرابع الذي علم استحالة و
تتبع من ان يقال لو كان الجسم اذليا
يلزم كونه ساكنا والمالي باطل
فكلما المتقدم انما يتبين في الملائمة
على تقدير اذليته لو لم يكن ساكنا
لكان متحركا لكن على تقدير اذليته
يمنع كونه متحركا لان حركته عبارة
عن حصول في خير بعد ان كان في خير
اخر فالحركة اذ هي صفة متحركة
المسبوقة بالغير والاذلية يقتضي
اللامسبوقة بالغير ولو كان الجسم
في الازل متحركا لزم كونه متبعا بالغير
وغير متحركا به وهو محال ثبت
ان لو كان اذليا لكان ساكنا
واما بطلان المال في فلهذا لو كان
ساكنا في الازل لكان لا متحركا لان
السكون ما يرجع نفس ذاته
او عين فان كان في الاول يلزم
ان يستحق زواله لان ما بالذات
لا يتوقف على غير وانما وجب
فذلك الغير اما ان يكون موجبا
او متبعا الى الاطلاق المالي لان
السكون على تقدير اذليته يستلزم
الى الفاعل الحداد فثبت الاول
وهو ان كل ما في الوجه في وجهه غير متحرك
وذلك الجسم اما ان لا يتوقف بانه
على شرط اصلا او يتوقف فاما ان
يتوقف على شرط واجب او متبعا الى

عليه
لما كانا
ان يقال
انما حدث
في القسم
الرابع
الذي علم
استحالة
تتبع من
ان يقال
لو كان
الجسم
اذليا
يلزم
كونه
ساكنا
والمالي
باطل
فكلما
المتقدم
انما
يتبين
في
الملائمة
على
تقدير
اذليته
لو لم
يكن
ساكنا
لكان
متحركا
لكن
على
تقدير
اذليته
يمنع
كونه
متحركا
لان
حركته
عبارة
عن
حصول
في
خير
بعد
ان
كان
في
خير
اخر
فالحركة
اذ هي
صفة
متحركة
المسبوقة
بالغير
والاذلية
يقتضي
اللامسبوقة
بالغير
ولو
كان
الجسم
في
الازل
متحركا
لزم
كونه
متبعا
بالغير
وغير
متحركا
به
وهو
محال
ثبت
ان
لو
كان
اذليا
لكان
ساكنا
واما
بطلان
المال
في
فلهذا
لو
كان
ساكنا
في
الازل
لكان
لا
متحركا
لان
السكون
ما
يرجع
نفس
ذاته
او
عين
فان
كان
في
الاول
يلزم
ان
يستحق
زواله
لان
ما
بالذات
لا
يتوقف
على
غير
وانما
وجب
فذلك
الغير
اما
ان
يكون
موجبا
او
متبعا
الى
الاطلاق
المالي
لان
السكون
على
تقدير
اذليته
يستلزم
الى
الفاعل
الحداد
فثبت
الاول
وهو
ان
كل
ما
في
الوجه
في
وجهه
غير
متحرك
وذلك
الجسم
اما
ان
لا
يتوقف
بانه
على
شرط
اصلا
او
يتوقف
فاما
ان
يتوقف
على
شرط
واجب
او
متبعا
الى

السكون بدوام مرجبه او يتوقف على شرط متبعا الى شرط واجب
ويكون ايضا دائما بدوام ذلك الموجب لكونه وشرطه ناجحي
الوجه فلو لم يكن الجسم لو كان في الازل ساكنا وجب ان لا يتوقف ذلك السكون
اصلا والمالي باطل انما في الازل الجسم يتصرف السليكات العظيمة بخوار
الحركة عليها **قال** قبل المواضع وجوده في
الازل استحالة مطلقة لا استحالة لاسباب المنع فكلما كانت الاشياء
خارجة في السكون لا يمكن له بسط التردد قلنا له وضع والتردد
حجبه قبل الازل يتبين حركته تبعه الا حركات في الاول قلنا بل يتبين
الحركة في حيز في السكون ان يكون شرطها بعد حادث فيقول
بحدوثه قلنا حدوثه يتبين في وجهه ان يكون في وقت على عدمه
على حدوثه فيلزم الدور قبل السكون على الجسم معين قديم ويستطيع وجوده
قلنا انما يتسقط السكون في وقت على **اقول**
منه اعتراضات ترد على الدليل المذكور وتقرها ان يقال
لو صح ما ذكرتم من الدليل لامتنع لذاته وجودها الجسم في الازل وجوب
ان لا يكون وجوده ابدا فالايجان لا انقلاب والاشياء الداني الى الامكان
الذاتي وانه محال واجبات بالام انه لو صح الدليل يلزم
امتناع الجسم في الازل لذاته بل لا يلزم منه الاحداث الجسم الذي لا يتبين
امكانه اذ لا يجوز ان يكون لذاته ولا حوز وجوده انما لا يخرج عن
بطلان فلو لم يكن الجسم لو كان اذليا وجب ان يكون ساكنا **قال**
اذ لو لم يكن لكان متحركا قلنا انما هو ممنوع حوزا ان لا يكون ساكنا
ولا متحركا كما وجدناه لما لم يكن له مكان لم يكن ان يتبين في الازل متحركا
وتبين ان يقال لان الجسم لو لم يكن ساكنا
في الازل لكان متحركا وانما يلزم ذلك ان
لو كان لكل جسم مكان في وقت معين فان محدود
الاجزاء في السكون لا يمكن ان يتسقط
بطلان التردد

انما حدث
في القسم
الرابع
الذي علم
استحالة
تتبع من
ان يقال
لو كان
الجسم
اذليا
يلزم
كونه
ساكنا
والمالي
باطل
فكلما
المتقدم
انما
يتبين
في
الملائمة
على
تقدير
اذليته
لو لم
يكن
ساكنا
لكان
متحركا
لكن
على
تقدير
اذليته
يمنع
كونه
متحركا
لان
حركته
عبارة
عن
حصول
في
خير
بعد
ان
كان
في
خير
اخر
فالحركة
اذ هي
صفة
متحركة
المسبوقة
بالغير
والاذلية
يقتضي
اللامسبوقة
بالغير
ولو
كان
الجسم
في
الازل
متحركا
لزم
كونه
متبعا
بالغير
وغير
متحركا
به
وهو
محال
ثبت
ان
لو
كان
اذليا
لكان
ساكنا
واما
بطلان
المال
في
فلهذا
لو
كان
ساكنا
في
الازل
لكان
لا
متحركا
لان
السكون
ما
يرجع
نفس
ذاته
او
عين
فان
كان
في
الاول
يلزم
ان
يستحق
زواله
لان
ما
بالذات
لا
يتوقف
على
غير
وانما
وجب
فذلك
الغير
اما
ان
يكون
موجبا
او
متبعا
الى
الاطلاق
المالي
لان
السكون
على
تقدير
اذليته
يستلزم
الى
الفاعل
الحداد
فثبت
الاول
وهو
ان
كل
ما
في
الوجه
في
وجهه
غير
متحرك
وذلك
الجسم
اما
ان
لا
يتوقف
بانه
على
شرط
اصلا
او
يتوقف
فاما
ان
يتوقف
على
شرط
واجب
او
متبعا
الى

انما حدث
في القسم
الرابع
الذي علم
استحالة
تتبع من
ان يقال
لو كان
الجسم
اذليا
يلزم
كونه
ساكنا
والمالي
باطل
فكلما
المتقدم
انما
يتبين
في
الملائمة
على
تقدير
اذليته
لو لم
يكن
ساكنا
لكان
متحركا
لكن
على
تقدير
اذليته
يمنع
كونه
متحركا
لان
حركته
عبارة
عن
حصول
في
خير
بعد
ان
كان
في
خير
اخر
فالحركة
اذ هي
صفة
متحركة
المسبوقة
بالغير
والاذلية
يقتضي
اللامسبوقة
بالغير
ولو
كان
الجسم
في
الازل
متحركا
لزم
كونه
متبعا
بالغير
وغير
متحركا
به
وهو
محال
ثبت
ان
لو
كان
اذليا
لكان
ساكنا
واما
بطلان
المال
في
فلهذا
لو
كان
ساكنا
في
الازل
لكان
لا
متحركا
لان
السكون
ما
يرجع
نفس
ذاته
او
عين
فان
كان
في
الاول
يلزم
ان
يستحق
زواله
لان
ما
بالذات
لا
يتوقف
على
غير
وانما
وجب
فذلك
الغير
اما
ان
يكون
موجبا
او
متبعا
الى
الاطلاق
المالي
لان
السكون
على
تقدير
اذليته
يستلزم
الى
الفاعل
الحداد
فثبت
الاول
وهو
ان
كل
ما
في
الوجه
في
وجهه
غير
متحرك
وذلك
الجسم
اما
ان
لا
يتوقف
بانه
على
شرط
اصلا
او
يتوقف
فاما
ان
يتوقف
على
شرط
واجب
او
متبعا
الى

والجواب عنه منعا لم يدعي منعا انه ليس له مكان لانه لا بد له من وضع
وهو يعلم اصل البرهان لاننا نردد الكلام بحسب الوضع متبعا لثبوت وضعه الذي
له ثبوتان اكثرا لانه كانه لا يكون له مكان ولا يكون له موضع ولا يكون له
انه لا يكون له مكان لانه لا يكون له مكان ولا يكون له موضع ولا يكون له
لانه قال اننا لا نجسم ان كان في مكانا كثر من مكان واحد ولا يكون له

لان الحركة عبارة عن الانتقال من مكان الى آخر فالسكون هو الاستعداد
في مكان واحد كقولنا في زمان واحد واجبات عند الامام ان الحركة و
السكون عبارة عما ذكرتم من الحركة عبارة عن الانتقال من مكان الى آخر
فوضع الى آخر فالسكون هو الاستعداد في مكان واحد وعلى وضع
واحد الكثر زمان واحد والحدود وضع فيقع ان يقال ان الحركة لا يكون
قول لام ان الجسم لا ياتي بالحدود ان يكون متحركا قوله لان الحركة لا يكون
والغير والآنك ينبغي ان اردتم بالحركة الحركة فحيث هي فلا مكان لها
فتنفي المسبوقية بالغير بل هي اذلية وان اردتم بها الحركة المحسوسة فليس
لا يلزم منه عدم جواز كون الجسم متحركا على معنى ان يكون قبل كل حركة
حركة لا الى نهاية يكون سمي الحركة محفوظة بتعاقب اجزائها واجبات
عنه ان نهاية الحركة فحيث هي تنفي المسبوقية كما عرفت قل سلمنا ان
الجسم لو كان اذليا لكان ساكنا لكن لم لا يجوز زوال سكنه بان يكون
سكونه مشروطا بعدم حادث فاذا وجد حادث لكل حادث يعني السكون
لا ينشأ شرطه واجبات عندنا لو كان كذلك يلزم الدوران
حدوث الحادث فيكون متبعا لوجود كون المتأخر من الشرط
وتدخل شرط فتوقف حدوث الحادث على عدم السكون لموقف وجود
الشي على ارتفاع مناقبة كعدم السكون فتوقف على حدوث الحادث
فلزم الدوران كل ما ذكرتم وان دل على ان الاثر لا يزل عن عينه
ما ينبغي فانه قد قال على ايجاد وجوده يعني قدس ثم ان تلك البدن
تقطع عند وجود ذلك المعنى واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان يكون
السكون انما لم تعلم واجبات

والجواب عنه ان يقال
ان قد مر ان يقال ان السكون
لا يزل ولا يتغير بل هو السكون
هو متعلق بالوجود لا بالعدم

بالوجود الحاصل
وجود ذلك المعنى لا ان السكون
بالوجود الحاصل
وجود ذلك المعنى لا ان السكون

والذي ينقطع عند ايجاد الموجودات المتعاقبة قد قال تعالى يا محمد
وعلى قدر احوالها يا محمد من الاصل الاضافية ان لا يكون
للكائنات كجانب وسواها في العلم وعدم تعلق العلم بعدم العلم

عند وجود ذلك المعنى بل تعلق العلم بوجوده ينقطع في وقت
بأثره وما ذكره المصنف من انه عديم فيه تعسف قال

قل لو كان العالم محمدا فمخصص حدوثه بذلك الوقت انما يكون في مرجح
حادث لا استحالة الترجيح بلا مرجح ويلزم التسلسل فلو لم لا يجوز
ان يكون للباري تعالى اداة قديمة تنضي تعلقات متعاقبة غير متعاقبة
منها ما تروى عليه حدوثه لا يقال فلو كانت متعاقبات غير متعاقبة
لان بعض تلك التعلقات تحمل ان يكون استقبالية وان لم لا يجوز ان
يكون غير متعاقبات فلو كانت متعاقبات غير متعاقبات

الاجسام وتبين ان يقال لو كان العالم حادثا فلماذا فان يكون
لاول حدوثه وقت فاخصاص حدوثه بذلك الوقت يحتاج الى
مرجح حادث عند ذلك الوقت لا محالة اذ لو لم يجمع الى مرجح حادث
فاما ان لا يحتاج الى مرجح صلاوح يلزم الترجيح بلا مرجح فانه يحتاج
او الى مرجح قديم فيكون قديما وتقدر في حادثا مناظرة فاذا احتاج
الى مرجح حادث فاخصاص حدوث المرجح بذلك الوقت ايضا يحتاج
الى مرجح اخر يعني هذا البيان ويسلسل واجبات عندنا لاخصاص
الحادث بذلك الوقت وسواها اذا لباري تعالى لان اداة قديمة
تنضي تعلقات متعاقبة غير متعاقبات فحيث هي تلك التعلقات ما يتوقف
عليه حدوث العالم فاذا وجد ذلك التعلق حدث العالم فان قلت

لو كان لاداة تعال تعلقات غير متعاقبة والتعلق تنضي التعلق
فكون في الوجود متعلقات غير متعاقبة ويلزم من ذلك اذلية بعض تلك
المتعلقات فكون العالم اذليا قلت سلمنا انه فيكون متعلقات

لاشك ان اذلية المتعلقات
لا الى نهاية تكون المتعلقات
ايضا لا الى نهاية كمن مر ان يلزم ان يكون
بعض تلك التعلقات اذلية كجواز ان يكون تلك التعلقات
التي لا نهاية لها استقبالية ان يكون منوطا باستقبال
غير متناه لا من طرف الماضي فلا بد من ما ذكرتم

وتجسد ان هذا الكلام في ذلك
المرجح الحادث يتوقف حدوث
ذلك المرجح في وقت
لهية حدوثه يتوقف على
مرجح حادث لما ذكرنا
وحدوث ذلك المرجح
ايضا يتوقف على
مرجح اخر وسلكنا
منه الى ان يقال ان السكون
لا يزل ولا يتغير بل هو السكون
هو متعلق بالوجود لا بالعدم
بالوجود الحاصل
وجود ذلك المعنى لا ان السكون
بالوجود الحاصل
وجود ذلك المعنى لا ان السكون

بغير ما به لكن لم قلتم بازلية بعض تلك المتعلقة بحوازان يكون
 بعض تلك المتعلقة باستقبالية بان يكونا لذاتهما طرف
 الاستقبال لا طرف الماضي فلا يلزم ما ذكرتم سلمنا ان بعض
 تلك المتعلقة ليس لما يلزم ان يكون ذلك جسما بحوازان يكون ذلك
 المتعلق غير جسم فلا يلزم مطلوبكم اذا الكلام في ان لينا الاجسام
 قبل كل حادث سبعة مائة فالمانه قديمة
 دفعا للسلسل هي بغير العلم الصنوع لانها لو تجردت ذات وضع و
 تنقسم في جسم فالانتهى نقطة اوسط او خط او غير ذلك وضع بانها
 بحسبها الصنوع تصير لا محالة ذات وضع مخصوص مع حوازين
 فلزم الترجع بلا مرجح **اقول** هذا دليل اخر على
 اسباع حدوث الاجسام وقرينان بقاء الاجسام قديمة
 لانا الهول قديمة اذ لو كانت حادثة لكانت مسبقة بمحاد اخرى
 لما عرفت ان كل حادث فهو مسبوق بما ورج يلزم السلسل
 فاذا كانت الما قديمة تكون الصنوع ايضا قديمة لان الهول لا ينك
 عن العبوده لانا لو انك عن الصنوع فاما ان تكون ذات وضع ابر
 فانه للاشياء على الاشياء احسبه بانها على كل او شاكل او لا تكون
 ذات وضع فان كانت ذات وضع فانه كانت مسبقة في جميع الاحتمالات
 كانت جسما فان لم تكن مسبقة في جميع الاحتمالات فان لم تكن مسبقة صلا
 كانت نقطة وان استمت فاما ان تنقسم في جهتين فتكون سطح او في
 جهتين فتكون خطا فليعلم بان الهول لو تجردت عن الصنوع وكانت
 ذات وضع لكانت اما جسما او نقطة او سطح او خطا لكن كون

داج

داج

اي على قدر استقامتها
 عن الصنوع

القول
 ان ليس كان الجسم ايضا
 ولما ختمه العلم بكونها
 قديمة اذ لم تكن لو كانت
 وكل حادث مسبوق بما
 فليعلم ان كون الهول
 اذ لو كان السلسل في جهتين
 ان ينقسم في جهتين
 الصنوع بانها ذات وضع
 الهول لو انك عن الصنوع
 ان تكون ذات وضع
 لا ان لا

نظاما في اننا قد وضعنا
 في اننا قد وضعنا

القول احد هذه الاشياء باطل اما كونها جسما فلا انها جرة الجسم
 وجرة الشيء عين وانما كونها نقطة او سطح او خطا فلان هذه الاشياء
 اعراضها الهول في وجه فلو كان الهول ذات وضع حال التجرد عن الصنوع
 يكون باطلا وان لم تكن ذات وضع فاذا جعلتها الصنوع تصير بالهول
 ذات وضع مخصوص لا امتناع وجهه جسم غير ذي وضع فحصل
 ذلك الوضع لها من بين سائر الاوضاع يكون ترجحا بلا مرجح لان
 نسبة جميع الاوضاع اليها متساوية وانها باطل فاذا كانت الهول
 قديمة وشت امتناع فخلوها عن الصنوع كانت الصنوع ايضا قديمة ولزم
 في قديمها من الجسم من المطلوب **وال** وايضا سبعة زناات
 وسبعة اذ احرمت في قديمها فالقول قديم قلنا فشاذا كبر مقتضاها
اقول هذا دليل اخر على قديم الجسم
 ولزم ان بقاء الزمان قديم اذ لو كان حادثة لكان مسبوقا بزمان
 اخر سلمنا الى غير الما يدلان كل حادث كما عرفت مسبوق بزمان فاذا
 كان الزمان قديما وسبقه اذ احرمت في قديمها ايضا واخره قديم
 بالجسم المتحرك فلو كان الجسم قديما وسبقه المطا واجل **عند الدليلين**
 ما عرفت في بيان ان كل حادث مسبوق بما ومنه فلا حاجة بنا الى
 الاغان **واعلم** ان لنا في هذا المباحث حجتان فانظر الى قولها
 خوفنا البطالة **وال** يصح الفاء عليها
 لانها ممكنة فيصنع عليها العدم قابلا علم
 الاجسام يصح الفاء عليها خلافا للملاسة
 ان الاجسام ممكنة اتفاقا وكل يمكن قبل العدم للثانية والالكان

او عندما راد للسن من زمان
 اولى واذا كان الزمان قديما
 ان ليا يكون الاجسام ايضا
 قديمة اذ ليه اما المحدث
 الاولى فلانه لو كان حادثا
 فلان الزمان اذا كان قديما كان
 ايضا قديما لكونه متداولا في الزمان
 لكونه قديما لكونه متداولا في الزمان

اعلم ان قولنا ان الاجسام اذ لم يكن لها
 وكل قولنا اننا حادثا فاعلم اننا اجساما قديمة
 ان الاجسام قديمة فليعلم ان الاجسام اجساما قديمة
 ذلك اننا اوردنا الدليل على ان الاجسام اجساما قديمة
 ان الاجسام قديمة فليعلم ان الاجسام اجساما قديمة

اقول
 لانها ممكنة فيصنع عليها العدم قابلا علم
 الاجسام يصح الفاء عليها خلافا للملاسة
 ان الاجسام ممكنة اتفاقا وكل يمكن قبل العدم للثانية والالكان
 هذا حجة
 ان الاجسام قديمة فليعلم ان الاجسام اجساما قديمة
 ان الاجسام قديمة فليعلم ان الاجسام اجساما قديمة

وَلَجَبًا لَا مَكْنَا فَا لَا جِسَام قَابِلَةٌ لِلْعَدَمِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ سُبْحَانَ الدَّلِيلِ
 لَا يَبْقَى مَذْهَبًا لِلْمَقْدَاسَةِ لِأَنَّهُمْ يُسَلِّطُونَ حُجُورًا لِلْعَدَمِ عَلَيْهِمْ نَظَرًا إِلَى
 تَحَاثُرِهِمْ لَكِنَّمَا يَقُولُونَ يَمْتَسِعُ عَدَمًا لَا مَتَابَعَةً عَدَمٌ عَلَيْهِمْ نَظَرًا إِلَى
 أَنَّ سُبْحَانَ الْأَجْسَامِ فَعِلٌ لِلْمَفَاعِلِ عَلَى الْحَتِّ وَالْمَحْذُورِ كَوَيْلٌ مَا يُفَعِّلُ لِلْمَفَاعِلِ
 الْحَتِّ وَفِيهِ زَانٌ يُعَدِّدُهُ الْفَاعِلُ لِلْحَتِّ وَالْمَحْذُورِ لَا يَكُنْ حَتًّا فَا لَا جِسَام بِدَوَامٍ عَلَيْهِ
 بِحُجُورَانٍ يُعَدِّدُهُ الْفَاعِلُ عَلَى الْحَتِّ وَالْمَحْذُورِ

قَالَ تَحَاثُرًا الْعَالَمُ فَعِلٌ لِلْمَفَاعِلِ الْمَوْجِبِ فَيُتَدَوَّمُ بِدَوَامِهِ وَأَيْضًا الزَّمَانُ
 لَا يَقْبَلُ الْعَدَمَ لِأَنَّ عَدَمَهُ يَكُونُ بَعْدَ وَجُودِهِ وَالْقَدِيرُ مَا سَبَقَ وَأَيْضًا امْكَانُ
 الْعَدَمِ يَقَعُ بِالْمَادَّةِ لِمَا سَلَفَ فَلَا يَقْبَلُ الْعَدَمَ دَفْعًا لِلتَّسْلِيلِ وَالْتِزَامُ
 وَأَجَابَ عَنْ الْأَوَّلِ سَتُوفِيهِ وَلَا يَحْتَرِجُ فَعَدَّ عَرَفَتْ قَالَتْ لَهَا مَبْنِيَّةٌ عَدَمُهُ
 بَعْدَ وَجُودِهِ إِمَّا بِأَعْدَادٍ مُعَدَّةٍ أَوْ بِأَيَّانٍ ضَرِيحٍ وَأَيْضًا سَطْرُوحٌ وَالْكُلُّ بِالْجُلِّ

مُجَاهِدٌ وَتَرْتِيزُ ذَلِكَ قَدْ تَكَلَّرَ فِي الْأَعْرَاضِ **فَوَلَّى** أَحْبَبُوا
 الْفَلَسَفَةُ عَلَى عَدَمِ جُحَاثِ الْفَنَاءِ عَلَى الْأَجْسَامِ بِوَجْهِهَا إِنْهَا الْأَجْسَامُ فَعِلٌ
 لِوَجِبِهَا مُوجِبٌ لِدَاتِهَا كُلِّهَا مَوْجِبٌ لِلْمَفَاعِلِ بِالذَّاتِ يَمْتَسِعُ الْفَنَاءُ
 عَلَيْهِ نَظَرًا إِلَى عِلَّتِهِ الْمَوْجِبِ لِدَاتِهَا لِأَنَّهُ يَكُونُ دَائِمًا بِدَوَامٍ عَلَيْهِ
 وَالْأَلَمُ عَدَمُ الْعُلُولِ مَعَ بَيَاءٍ عَلَيْهِ مَنَاطِلُهَا فَا لَا جِسَام يَمْتَسِعُ الْفَنَاءُ
 عَلَيْهِمْ نَظَرًا إِلَى عِلَّتِهِ الْمَوْجِبِ بِالذَّاتِ وَمَوْجِبُهَا ٢٠ إِنْ الزَّمَانُ لَا يَقْبَلُ

الْعَدَمَ لِأَنَّهُ لَوْ عَدِمَ الزَّمَانُ لَكَانَ عَدَمُهُ بَعْدَ وَجُودِهِ بَعْدِيَّةً لِأَجْمَاعِ
 مَعَ الْقَبْلِيَّةِ فَلَيْسَ بِوَجْهِ الزَّمَانِ خَالٍ مِنْ عَدَمِهِ لِمَا عَرَفَتْ أَنَّ الْبَعْدِيَّةَ
 وَالْقَبْلِيَّةَ قَائِمَتَانِ بِالزَّمَانِ فِي بَيَانٍ أَنَّ كُلَّ حَادِثٍ مُؤَبَّنٌ بِزَمَانٍ
 وَالْيَدِشَارُ يَقُولُ وَالْقَدِيرُ مَا سَبَقَ وَأَخَالِمُ يَكُنْ الزَّمَانُ قَابِلًا لِلْعَدَمِ لَا يَكُونُ
 قَبْلَهُ وَجُودُهُ الزَّمَانُ خَالٍ عَدَمُهُ

الْجِسَام

سُبْحَانَ الْأَدِيمِ
 قَائِمَةٌ لِأَسْمَاءِ الْمَفَاعِلِ الدُّوْنِ
 الْعَامَّةِ وَقَدْ لَا أَجْسَامَ فِيهَا
 الَّتِي تَحْتَضِرُ إِلَى الْمَطْلَقَةِ
 الْعَامَّةِ بِمَعْنَى الْوَسَائِلِ الْأَدِيمِ
 لَا دَائِمَةً وَالْوَقْتُ الْعَامَّةُ مَعَ
 قَدْ لَا أَجْسَامَ فِي الْعَرَفَةِ الْخَاصَّةِ
 فَكُونَ الْبَقِيَّةَ عَرَفَتْ خَاصَّةً
 دَائِمًا الْخَاصَّةُ مَعَ الصُّلْبِ
 الْخُصُوعُ إِلَى الْوُجُودِ تَحَاثُرًا
 وَالْمَكْنَى وَالْمَطْلَقُ الْعَامَّةُ
 يَقْتَضِي وَجُودَهُ الْأَدِيمِ لَا
 الْخَاصَّةُ لِأَسْمَاءِ الْمَفَاعِلِ
 الْعَامَّةِ يَتَمَتَّعُ بِهَا الْقَضَائَا
 مَطْلَقًا لِأَسْمَاءِ الْمَفَاعِلِ
 الْأَدِيمِ بِمَعْنَى الْوَسَائِلِ
 الْمَطْلَقُ الْأَدِيمِ بِمَعْنَى الْوَسَائِلِ
 الْمَدِينِ الْقَبْلِيَّةِ

وَلَا يَكُونُ الزَّمَانُ خَالٍ عَدَمُهُ
 قَبْلَهُ وَجُودُهُ الزَّمَانُ خَالٍ عَدَمُهُ
 قَبْلَهُ وَجُودُهُ الزَّمَانُ خَالٍ عَدَمُهُ
 قَبْلَهُ وَجُودُهُ الزَّمَانُ خَالٍ عَدَمُهُ

لَا يَكُونُ الزَّمَانُ خَالٍ عَدَمُهُ
 قَبْلَهُ وَجُودُهُ الزَّمَانُ خَالٍ عَدَمُهُ
 قَبْلَهُ وَجُودُهُ الزَّمَانُ خَالٍ عَدَمُهُ
 قَبْلَهُ وَجُودُهُ الزَّمَانُ خَالٍ عَدَمُهُ

وإذا استدلوا على أن المادة لا تكون لها صفات
وأنها لا تتغير ولا تتبدل ولا تتحرك
وأنها لا تتصل بالغير ولا تتصل بالغير
وأنها لا تتصل بالغير ولا تتصل بالغير
وأنها لا تتصل بالغير ولا تتصل بالغير

وإذا استدلوا على أن المادة لا تكون لها صفات
وأنها لا تتغير ولا تتبدل ولا تتحرك
وأنها لا تتصل بالغير ولا تتصل بالغير
وأنها لا تتصل بالغير ولا تتصل بالغير
وأنها لا تتصل بالغير ولا تتصل بالغير

الاجسام قابلة لان الزمان قائم باجرامه لكونه متداولا لها وحركة
باجسم فلو لم يكن للجسم قائما لا يتصل العدم بزمانه فبان انفسه و
موجباله سم لو امكن عدم الاجسام لكان عدم الاجسام حادثا
فكل حادث فان مكانه قائم بالمادة لما سلفه من كل حادث
فهو مسبوق بمادة فاذا كان مكان عدم الاجسام يتوهم بمادة فالمادة
لا يتصل العدم لانها قديمة لما عرفت فيكون الاجسام ايضا قديمة
قابلة للعدم لما عرفت من ان المادة لا يتوهم من العدم والماسا
بقوله والتقرير بما ذكره واجبا **ب** عن الوجه الاول هو ان ما ذكرتم
في الدليل مبني على كون فاعل الاجسام موجبا بالذات مستوف
انه فاعل بالاختيار وعن الوجهين الآخرين هو ان ما ذكرتم من الوجهين
الآخرين مبني على ان كل حادث فهو مسبوق بزمان ومادة وقد عرفت
ما فيه وما الكرامة فتداجعوا على ان العالم لا يجوز فناءها بالدليل
الذي مر في ان الاوضاع لا يجوز بقاها ولا باسرها عادية فتشكل
لوجاز عدم العالم بعد وجوده لكان يمكن ان يثبت اما وجوده على عدى
اما الوجودي فهو اختيار كما يقال الله تعالى يعبدني ويوحي الي
لان العدم عند الاعداء ان صدر عنه شيء يلزم ان يكون موجبا لا معوقا
فان لم يصدر عنه شيء لما يكون موجبا وقد فرضناه موجبا هنا خلفنا ما
موجب كما يقال ينبغي لطيان الضد وهو باطل ايضا لان طيان
الضد شرط لعدم الضد الاول فلو عطل عدم الضد الاول
بطيان الضد يلزم الدور فانه محال **و** اما العدي فبان شفي
لذات شرطه وما ايضا باطل لاننا استدلنا الكلام الى كيفية زوال

وإذا استدلوا على أن المادة لا تكون لها صفات
وأنها لا تتغير ولا تتبدل ولا تتحرك
وأنها لا تتصل بالغير ولا تتصل بالغير
وأنها لا تتصل بالغير ولا تتصل بالغير
وأنها لا تتصل بالغير ولا تتصل بالغير

وإذا استدلوا على أن المادة لا تكون لها صفات
وأنها لا تتغير ولا تتبدل ولا تتحرك
وأنها لا تتصل بالغير ولا تتصل بالغير
وأنها لا تتصل بالغير ولا تتصل بالغير
وأنها لا تتصل بالغير ولا تتصل بالغير

وإذا استدلوا على أن المادة لا تكون لها صفات
وأنها لا تتغير ولا تتبدل ولا تتحرك
وأنها لا تتصل بالغير ولا تتصل بالغير
وأنها لا تتصل بالغير ولا تتصل بالغير
وأنها لا تتصل بالغير ولا تتصل بالغير

وإذا استدلوا على أن المادة لا تكون لها صفات
وأنها لا تتغير ولا تتبدل ولا تتحرك
وأنها لا تتصل بالغير ولا تتصل بالغير
وأنها لا تتصل بالغير ولا تتصل بالغير
وأنها لا تتصل بالغير ولا تتصل بالغير

وإذا استدلوا على أن المادة لا تكون لها صفات
وأنها لا تتغير ولا تتبدل ولا تتحرك
وأنها لا تتصل بالغير ولا تتصل بالغير
وأنها لا تتصل بالغير ولا تتصل بالغير
وأنها لا تتصل بالغير ولا تتصل بالغير

وإذا استدلوا على أن المادة لا تكون لها صفات
وأنها لا تتغير ولا تتبدل ولا تتحرك
وأنها لا تتصل بالغير ولا تتصل بالغير
وأنها لا تتصل بالغير ولا تتصل بالغير
وأنها لا تتصل بالغير ولا تتصل بالغير

والتحاشي ان سال لعلنا كن
اخلاقي بل للفتة وعلى يد
وجود كدلام كونه فاما كذا
با الحفظ الى فليس الا وانا
يلعن ذلك ان لولم تجد
المع على القدر صدقة في
نسب الا وصدقه 0

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, starting with "و اما في..." (And as for...).

والجواب ان يقال لا انا لم
لو كان هذا قدوة على المسلمين
الوقت عندهم معاينته في
الملا والعتق على ان يكون
فما لا يحل في الملا والوقت
غيره في الحركة للملا والوقت
وانما يدعى ذلك اقله لو كان
استحقاقا في الزنا في سب
المعاقبة فقط وليس له ذلك
بل يحل انما يستحق عقابا
الزنا في سب المعاقبة قد
اخذ والذي يرد على من
سب كفاية ما فيها والها في
معا كذا في الذي يستحق سب

ولا مع العالين كرماني الخ
الحدا وهو محال لا امتناع ان
يكون الخ كرماني كرماني

وَعِلْظُهُ فَرِيْمَانُ الْحَرَكَةِ فِي الْمَاءِ الْأَوَّلِ أَحْفَى عَشْرَ سَاعَاتٍ أَمَا تَكُونُ
سَاعَةً بَأَنَاءِ الْحَرَكَةِ فَلِتَسْعَ سَاعَاتٍ بَأَنَاءِ الْحَاوَةِ فَرِيْمَانُ الْحَرَكَةِ فِي
الْمَاءِ السَّانِي يَكُونُ سَاعَةً لِرُجُودِ الْحَرَكَةِ الْمُتَضَيِّعَةِ لِهَذَا اللَّذَرِّ مِنَ الزَّمَانِ
وَحَسْبُ الْحَاوَةِ سَتَضَى إِصْفَاقُ زَمَانٍ وَمَوْعِدُ عَشْرَ سَاعَاتٍ
لِلْأَوَّلِ الْحَاوَةِ فِي الْمَاءِ السَّانِي عَشْرُ الْحَاوَةِ فِي الْمَاءِ الْأَوَّلِ فَتَضَى
عَشْرَ زَمَانٍ الْحَاوَةِ الْأَوَّلِ وَمَوْعِدُ سَاعَاتٍ فَلَا يَكُونُ زَمَانٌ
أَحْكَمُ مِنَ الْخَلَاءِ وَزَمَانُ الْحَرَكَةِ فِي الْمَاءِ السَّانِي مُتَسَاوِيَانِ وَأَمَّا عِلْمُ دَلِيلِ

فإنما لو فرضنا خطأ غير متناهٍ وخطأ متناهياً موافقاً لما قيل أن المتناهي
 فلا بد من نقطة بين أول المتناهي وعندنا ينشأ الخطأ والامكان
 أول المتناهي بما فوقها قالوا الخارج عنها مقيّد لأن ما يلي السائل
 غير ما يلي الجواب فيكون موجوداً أو متوشّحاً إليه فيكون جسماً واحداً
 بأن التميز عندكم ليس بثبت **أقول** است
 علماء الهند أجساماً غير متناهية وغير متناهية لوجار وجود
 لجسام غير متناهية يلزم وجود بعد غير متناهٍ وعظماء كل من

وَجُودٌ بَعْدَ غَيْرِ مِثْلِهِ نَحْنُ لَا نَأْتِيهِ إِذَا قَدْ شَاطَا غَيْبُهُ وَلَوْ خَرَجَ
خَرَجَ مِنْ مَوْكُزِهَا حَظُّ كَوْنٍ لِلْعَطَا الْعَيْنِ الْمُسَامِي فَاغْزَلْ لَكَ الْمَكْرُ
الْوَاوَاهُ إِلَى الْمَسَامَةِ وَجَبَّ أَنْ يَكُونَ فِي الْحِطَا الْعَيْنِ الْمُسَامِي نَقْطَةً
أَوَّلَ نَقْطَةِ الْمَسَامَةِ وَالْبَاقِي بَاطِلٌ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَقًّا يَلْزِمُ قِطَاعُ الْحِطَا
الْعَيْنِ الْمُسَامِي عِنْدَ ذَلِكَ النُّقْطَةِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَوْماً نَقْطَةً أُخْرَى لَزِمَ أَنْ
يَكُونَ ذَلِكَ النُّقْطَةُ الْقَوَامِيَّةُ أَوَّلَ نَقْطَةِ الْمَسَامَةِ لِأَنَّ الْمَسَامَةَ مَعَ

[illegible]

والفصل الثاني

فما لم يفسد من بني آدَمَ سَمَاءُ وَتُوحَى الْمَلَائِكَةُ السَّمَاوَاتُ وَارَضِيَةٌ وَمَعَ الْفَنُوسِ
الْبُسْرَى وَبَنِيهِ كَيْلٌ أَقَالَ الْحُكَمَاءُ الْمُسَارَاةَ لِيَدِ بَنِيهِ بِقَوْلِهِ أَنَا لَيْسَ
بِحِجْمٍ وَلَا جِسْمَانِي وَارْتَضَاهُ حَتَّى لَا يَسْلَمَ قَالَهُ الْمُشْكِلُ لَا وَتَوَضَّعَ الْعِلْمُ
بِاللَّهِ تَعَالَى لَا يَسْتَقِمُ قَالُوا بَخْرٌ إِنْ كَانَ عِلْمًا بِدَلِيلٍ أَوْ بِإِجْرَاءِ الْكُلِّ وَالْأَمْرِ
فَإِذَا اجْتَمَعَتْ لَمْ يَحْصُلْ نَائِدٌ لَمْ يَكُنْ عِلْمًا بِهِ وَلَا أَيْتُورُ الْمَقِيمِ فَإِذَا
لَا يَسْتَقِمُ حَقْلُهُ وَكُلُّ جِسْمٍ وَجِسْمَانِي يَسْتَقِمُ نَبَأٌ عَلَى نَفْيِ الْإِجْرَاءِ وَتَوْفَرُ قَضَرُ
بِالرَّحْدَةِ وَالنَّقْطَةِ وَاسْتَأْمَرَ الْجِسْمُ إِلَى مَاءٍ أَوْ بِهِ وَزَعَمَ ابْنُ الرَّائِدِي

الفدائية تحصل بميل عن الموازنة أقل الميل الذي يحصل به المسا
 مع النخاتية والميل العليل يحصل بميل الكثير ضروته واذا كان
 السالم لا يكون المقدم لذلك وبینه نظر لان الملازمة ممنوعة عند
 ما ذكر في بيان بطلان السالم واجتمع علماء الهند على مطلوبهم بان
 قالوا لو كانت الجسام متناهية لكان اخرجها عن عبيها اذ اخرج
 عن المحل عندكم بمتزينة جانبها عن جانب آخر في اخرج لان الفعل حكم
 بان الطرف الذي على القطب السماوي منه مسلا غير الطرف الذي على
 القطب الجنوبي منه واذا كان كذلك فلا يكون اخرج عن جميع الجسام

[illegible]

التي هي في الغالب من الطين
والطين هو الذي يبنى به
البيوت والحصون والاسوار
والجدران والقبور والحدود
والسياجات والبرك والنفوس
والاجساد والارواح والنفوس
والاجساد والارواح والنفوس
والاجساد والارواح والنفوس

انما جود لا يتقوى في القلب والنظام انما اجسام لطيف
 في البدن وقيل الروح الدماغ وقيل الاخلاط وقيل
 الخاص **اول** المراد باللفظ هو سائر الدماء
 باجم تعلق التدبير وهي اناسا وية ان تعلق جسم سما

[illegible]

ان لا يحصل الا حاصل العلم ان
يقسم اولاً فان كان الاول
فلا ياما ان يكون كل واحد
اجزأ او بقدر اجزأ علم او لا
لكن فان كان علماً فاما
ان يكون علماً وذلك المعلوم او لا
لكن فليعلم التسلسل

[illegible]

انا لعلم بالله غير منقسم لكن لام ان محله غير منقسم قوله لان حال
 في المنقسم منقسم قلنا لا لم ذلك فانه منقسم بالوحدانية فاما قايمة
 موجود حتى الكثرة وبالبنية فاما قايمة بالخط المنقسم في الطول
 ولا يلزم انقسام محلهما انما هما وان تعلم ان الترتيب الطبيعي هو التقسيم
 السالف على الاولين كما قرنا وزعم ابن الاوندي ان الماشي شريك
 انا جود لا يتوحد في الملبس زعم النظام اندجام لطيفة سارته في
 الاعضاء سريان ماء الوند في الوند واما الاطباء فزعموا انه الروح
 المصوب بجوارب الدماغ والروح جسم مؤلدة لطافة الشايع
 ونخاريتها ومنهم من قال لسانه الماخلاط الاربعة عن الدم والصفاء
 والبلغم والسوداء ومنهم من قال الماخ الماخ الخاص لكل شخص من الخاص
 الانسان ومنهم من قال غير سدا وانسا الان في بيان نعيم جميع اللذائب

قال المشاورون قالوا النفس متحدة بالروح والالكانت مركبة
لا شراكماني كونها نفسيا وكل مركب جسم والله عن الصغرى جحان
عزيت كونها نفسيا والبدن ايضا فان المركب لازم عليهم اذ الجواهر
عند ثم جنس ثم فرعوا عليه حدوها عند البدن لان تعدد احوال
الروح انما يكون بالماده وماده النفس البدن ثم قالوا وانما استعملت

البطن فيفيض لا يحمله نفس العظم لينض ووجوه السوط فلا يتصل به
أخرى لأن كل واحد يجد ذاته واحدا لا انفس فيبطل النسخ والله اعلم
القول مذهب ارسطو في انفس النور
البشرية متحد بالماهية واجهوا عليه بان النور لو اختلفت بالماهية
ولاسكن انما في كونه انفسا بشرية وما بعد الاستدراك

ولما اكتمرت دلائل انوار
الهدى والامانة والهدى
والهدى والامانة والهدى
والهدى والامانة والهدى

فان النفس لا بد ان يكون لها
 حيز ما يميزها عن غيرها
 فلو لم يكن لها حيز ما
 لم يكن لها وجود مستقل
 بل كانت متصلة بالبدن
 كونهما واحدا
 وهذا هو الحق
 فان النفس لا بد ان يكون لها
 حيز ما يميزها عن غيرها
 فلو لم يكن لها حيز ما
 لم يكن لها وجود مستقل
 بل كانت متصلة بالبدن
 كونهما واحدا
 وهذا هو الحق

غير ما يوافق الاستدلال فيلزم ان يكون كل نفس مركبا من
 جسم فينما ان كل نفس جسم واحدا **ب** عند سواها لا م
 النفس البشرية لو اخلت بعد كونها نفوسا بشرية يلزم صدق قولنا
 كل نفس مركبة عن شئ من التماس لم لا يجوز ان يكون كونها نفوسا
 معنا وانما مدية للابدان وكونها مدية للابدان عارضا عن عوارضها
 ولا يستلزم في الحوض لا يوجب التركيب في الماهية بكونه ان يكون
 مختلفة تمام الماهية كالصنعة فانها مع اخلتها في تمام الماهية
 ان كان في الاختلاف الذي في عوارضها سكننا الصنعة لكل المركب
 وهو قولكم كل مركب جسم ان كان قادرا بطل دليلكم سدا وان كان
 صادقا بطل قولكم ان اجزى جنس للنفس والعقول فان ما دخل
 تحت جنس كانت ماهية مركبة من اجزى والفضل لكل النفس عندكم
 رابط وهو الماد في قوله فان المركب لا يتم عليهم ثم قالوا لما ثبت
 ان النفس البشرية متحدة بالوع لم يزل واحد عند حدوث
 البدن لانها اذا تحققت في الخارج تكون مختلفة بالعدد وذلك لاختلاف
 لا تكون بالذاتيات فالله انما لا يتراكم فيها بل بالعوارض والاحكام
 بالقوارض انما يتحقق عند تغير المواد ومواد النفس بالابدان
 عند تحققتهم قالوا لما ثبت ان الانسان شرط لوجود النفس
 فاذا استكمل البنية تنفصل الاحالة وقاسم النفس نفسا لعموم الفيض
 ووجودها شرط وهو البدن فاذا وجد وان حدث عند حدوث
 كل بدن نفس يتصل به وجب ان لا يتصل ببدن سدا والا لكان
 لنفس واحد انان وهو باطل لان كل واحد جذاذ واحد لا اثنين

فان النفس لا بد ان يكون لها
 حيز ما يميزها عن غيرها
 فلو لم يكن لها حيز ما
 لم يكن لها وجود مستقل
 بل كانت متصلة بالبدن
 كونهما واحدا
 وهذا هو الحق

فان النفس لا بد ان يكون لها
 حيز ما يميزها عن غيرها
 فلو لم يكن لها حيز ما
 لم يكن لها وجود مستقل
 بل كانت متصلة بالبدن
 كونهما واحدا
 وهذا هو الحق

واذا استمع اتصال نشيين ببدن يلزم بطلان النشأه ويؤان
 يتصل بنفس بدين بعد خرايم بدين آخر لان عند حدوث ذلك البدن
 الآخر يحدث نفس يتصل به فاذا اتصل به نفس البدن الموجود قبله يلزم
 ان يتصل ببدن نشيان وانما باطل لما عرفت **ف**
 ح النفس تدرك الكلي اتفاقا واخرى خلافا للحكيم لانها تحمل الكلي
 على اجزى فلزم تصورهما قالا لا تخيلنا مرعا مجعلا غير معين فيمتدان
 في النفس وليس ميانها بالماهية ولوان منها فاذا ن محسب المحل
 فيتم والنفس غير متقسم ولقد منع الانطباع واحتمال ان تدرك
 النفس باله جسمانية **ق** النفس تدرك
 الكلمات فاشاق لتايلن بالنفس الناطقة اما انه تدرك اجزيا
 ففيمه خلاف فذهب العلم الاول والشيخ الى انها لا تدرك اجزيات
 والآم وشابعية الى انها تدرك اجزيات كما تدرك الكلمات
 واجتمع الامام عليه بانا اذا قلنا هذا الانسان ان النفس
 تحمل الكلي على اجزى فوجب ان يكون مدركا لما جمعا لان القاضى على
 الشئين لا بد وان يخص المقتضى عليهما واجتمع العلم الاول والشيخ
 على ان النفس لا تدرك اجزيات فانا لو تخيلنا مرعا مجعلا غير معين
 فلا نسل انه يتم كل واحد من الميعن اللذين على الطرفين الاخرى
 الذين وهذا الامتياز ليس بسبب الماهية ولا بسبب لوان الماهية
 لانا فرضناهما متساوين في الماهية فاذا ن محسب العوارض المتفاوتة
 المتضمنة لغير محل الميعن لان محلهما لو كان واحدا استحال ان
 يحصل احد الميعن بعرض دون الآخر واذا كان محل احدهما متغايرا
 حصل احد الميعن بعرض دون الآخر واذا كان محل احدهما متغايرا

فان النفس لا بد ان يكون لها
 حيز ما يميزها عن غيرها
 فلو لم يكن لها حيز ما
 لم يكن لها وجود مستقل
 بل كانت متصلة بالبدن
 كونهما واحدا
 وهذا هو الحق

لان عند حدوث البدن لما جحد
 النفس تتصل به فاما مشان تسلسل
 ذلك البدن من له على سلسل
 النشأه والارتم ان يتصل بدرك
 البدن من ان يعلم ان يكون ذلك
 المحسب خصوصا انما ان المحسب
 واحد لكل واحد والاشخاص
 بحد ذاته انه واحد لا اثنين
 العا يلون النفس بالاطلاق استويا
 على انها تدرك الكلمات
 واما اجزيات ففيمه خلاف
 انها تدركها طائفا
 واجتمع الامام على كونه مدركا بان
 مدركا لما جمعا لان القاضى على
 اجزى فوجب ان يكون مدركا لما جمعا لان القاضى على
 الشئين لا بد وان يخص المقتضى عليهما واجتمع العلم الاول والشيخ
 على ان النفس لا تدرك اجزيات فانا لو تخيلنا مرعا مجعلا غير معين
 فلا نسل انه يتم كل واحد من الميعن اللذين على الطرفين الاخرى
 الذين وهذا الامتياز ليس بسبب الماهية ولا بسبب لوان الماهية
 لانا فرضناهما متساوين في الماهية فاذا ن محسب العوارض المتفاوتة
 المتضمنة لغير محل الميعن لان محلهما لو كان واحدا استحال ان
 يحصل احد الميعن بعرض دون الآخر واذا كان محل احدهما متغايرا
 حصل احد الميعن بعرض دون الآخر واذا كان محل احدهما متغايرا

والعزى الاضواء
أما عصفه
شهرانه
على الذي الجند
وذا الضاد
والوحي والنفوس
التي المنيعة
جلب الحسنى
والوحي

قَالُوا نَحْمَدُكَ يَا عَظِيمُ الْمَلَائِكَةِ وَأَقْرَبُ الْمُحَلِّقَاتِ لِلَّهِ تَعَالَى لَا يَصُدُّ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ
وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَلِدُ وَلَا يُولَدُ لِأَنَّا لَوْضُ الْأَيْدِي وَالْأَيْدِي جَسْمًا لَكُونَهُ
مَرْكَبًا وَلَا يَسُوتَانِ وَالْأَلْكَالُ عَلَيْهِ لِلصُّورِ فَتَكُونُ قَبَالًا أَوْ عَالًا وَالصُّورُ
لِأَنَّهُ يَهْدِي مُوْتَةً فِي تَعْنِيهِمْ وَأَلَّا نَسْبًا لِأَنَّهُ فَعَلًا مُوقِفٌ عَلَى الْجِسْمِ
فَنُوعٌ عَقْلٌ وَلَهُ وَجُودٌ مِنَ الْمَبْدَأِ الْأَوَّلِ وَوُجُوهٌ بِالْبُظُرِ إِلَيْهِ وَأَمَّا كَانُ
فَرَدَّهِ يُصَوِّرُ بِذَلِكَ سَبَبًا لِعَقْلِ وَنَفْسٍ وَفِي ذَلِكَ مُلْكٌ جَزَاءُ إِلَى الْعَقْلِ
الْعَارِضِ الْمَوْكَلِ عَلَى الْغَايَةِ الْمُنْقِضِ لِمَشْنَعِهِ عَلَى بَدَائِنَا بِإِذْنِ
لِلَّهِ تَعَالَى وَالْمَلِكِ لَمْ يَحْضَرْ لِلْمَلِكِ الْعَقْلُ الْفَعَالُ الْمَدْعُو بِالْبُقْعِ فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى يَوْمَ يَوْمِ الرُّفْعِ نُنْزِلُ الْعَرْشَ مَا لَمْ يَلْزَمِ بِالْأَدْلِيلِ وَأَمَّا
يَحْضَرُ فَمَا لَا جَمَالَ لِلْعَقْلِ فِيهِ وَأَعْلَمُ أَنَّ ضَعْفَ سُبُلِ الدَّلِيلِ يُبْشِّرُ بِالْإِسْتِمَا

مر الحيد إلى الصون
٢٢

عالمی

وفد

۷۷

وَقَدْ عَرِيتُ فُسَادَ الْكَرْمُذَانِ أَقُولُ

[illegible][illegible]

لما تم ان الصادق الاول عليه السلام
يصدر عنه الواحد من واحد لا
بين اثنين في الوجود وبه جدد
الحملات الاولى عند تنال
الصادق الاول عليه السلام
احكام بلا فناء الجحيم والجبار الاول
في صدورهم بالسلام الى السلاسل الاول
تحت ذنوبهم في السلاسل
عقل الصادق الخامس
عقل الواحد

عقل ونسب فلكي ان يتي الى العقل العاشر الذي لا يصدر عنه
 عقل بل كليات الغاصر وتصرف في عالم الغاصر المنفصل
 على ابدنا عند استعدادها لتعلق النفوس كما باذن الله تعالى
 الذي يلهيها حينئذ لتعلق العقل بالفعال بلسان اسل حكمه المدعو بالرفع
 في قوله تعالى يوم تقوم الرفع والملايكه صفوا الآية فهذا العقل
 مما ظهر بالدليل انما يجوز ان يكون اول منها وانما انها تخص في هذا العصر
 فالحال للعقل فيه يجوز ان يكون غير متساوية ومختل في عدده
 واعلم ان ضعف هذا الدليل بين لا نمان لم يحسن ان يصدر العقل
 بمذاهب جماعات المدونة شي بطل ما ذكرتم والا فالدليل على انفسه
 الى العقل العاشر لينا قال بعضهم الكلام في انشاء العقول
 يشبه كلام الصوفية لاسيما وقد تبين ضعفه لم يرد كما انه ينبغي
 على الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وعلى ان الشيء الواحد لا يكون
 فاعلا وقابلا للشيء وقد تبين فساد ما واصلوا
الكتاب الثاني في بيان انتقال
وصفاته وافعاله وفيه ابواب المباحث الاولى
 ذاته وفيه فصلان الاول اعلم بوجوده وفيه كابل الاولى في ابطال
 الدور والشك في الاسباب اما الدور فلان صرح العقل
 بحزم بان ما لم يوجد لم يؤثر فلما اثر الشيء لم يرد على موثره المتقدم
 عليه وهو محال
اقول في المباحث المتعلقة بالممكنات شرع تخالفوا بالواجب على كل حال ولما كان
 الكلام فيه اما في ذاته او في صفاته او في افعالها واددتها الصنف

مدرسه

في هذه الابواب

في بلدان ابواب وانما قد المباحث المتعلقة على غيرها للنظم
 الطبعي والبرهان على وجوده مبني على مقدمة وبطلان الدور
 في حاشية الاسباب الى العقل لان مع القول باحدا لا يتم البرهان على اياه
 تعال وانما قلت في حاشية الاسباب لانه لا يبطال الشك في حاشية
 للسميات الى العقل لانه لا يدخل له في هذا البرهان او لان البرهان
 ما قام على ابطاله اذا عرفت هذا فتمت الدور بطلان لان المؤيد
 في الشيء فقدم عليه بالوجود ويلزم منه تقدم كل منهما على نفسه بالوجود
 في شيئين وانه باطل ضروري **قال** وانما التسلسل
 فلانه لو تسلسل الممكنات الى غير نهاية فجميع ذلك يكون فلهذا لا يتعاقب
 الى اجزائه فله سبب مغاير له خارج عن هذا الدخول لا يكون عليه لنفسه ولا
 لغيره فلا يكون علته مستقلة بالجميع والحاجب لا يكون ممكنا فيستطع والله اعلم
اقول التسلسل في الاسباب عبارة عن ترتيبها بكون
 وجودها في الاول منها مستقفا كالماني ووجودها الثاني والثالث مستقفا
 لا يتعاقب الى تلك الحوادث التي هي اسرها ممكنة فحتاج الى موثر ياتي في العلة
 لا يتعاقب جميع الممكنات الله كما عرفت وذلك المؤثر يجب ان يكون خارجا
 عن المجموع لان ان كان نفس المجموع يلزم تقدم الشيء على نفسه لوجود تقدم العلم
 على معلوله وانما باطل ضروري ولما لم يرد الصنف مع دخوله في
 النفسه وان كان داخلها يلزم ان لا يكون علته لنفسه ولا لغيره لا يتعاقب
 الشيء على نفسه وعلى ما تقدم عليه واذا لم يكن علته لنفسه ولا لغيره
 لم يلزم علته مستقلة بالجميع بل علة بنفسه وقدر صفاته كذلك هنا خلقت

ولما كان اشياء الباري تعالى
 موقوفة على نظام الدور و
 التسلسل في الاسباب
 اياها بعد ابتداء اولها باطلها
 ثم بعد ذلك يستدل على وجوده
 تعال وانما قد سطره بالآثار
 احتراز عن التسلسل في حاشية
 العاشر عن التسلسل في
 الامر الاعتباري
 لان صريح العقل يحزم بان
 الشيء ما لم يوجد لم يؤثر في
 غيره ولو اثير الشيء في موثره
 يلزم ان يتقدم الشيء بالوجود
 على ما تقدم عليه بالوجود
 الدور انما اشار الى ما كان مستقفا الله
 بغير تقدمه على ما كان مستقفا
 لا يتعاقب الى تلك الحوادث التي هي اسرها ممكنة فحتاج الى موثر ياتي في العلة
 لا يتعاقب جميع الممكنات الله كما عرفت وذلك المؤثر يجب ان يكون خارجا
 عن المجموع لان ان كان نفس المجموع يلزم تقدم الشيء على نفسه لوجود تقدم العلم
 على معلوله وانما باطل ضروري ولما لم يرد الصنف مع دخوله في
 النفسه وان كان داخلها يلزم ان لا يكون علته لنفسه ولا لغيره لا يتعاقب
 الشيء على نفسه وعلى ما تقدم عليه واذا لم يكن علته لنفسه ولا لغيره
 لم يلزم علته مستقلة بالجميع بل علة بنفسه وقدر صفاته كذلك هنا خلقت

في هذه الابواب
 في المباحث المتعلقة بالممكنات شرع تخالفوا بالواجب على كل حال ولما كان
 الكلام فيه اما في ذاته او في صفاته او في افعالها واددتها الصنف

وأما كانت العلة للمجموع خارجة عنه فحينئذ يجب أن يكون طرفاً للسلسلة
 به تقطع السلسلة إذا لو كان بعدها علة أخرى كانت داخلية في
 السلسلة لا خارجة عنها وقد فرضنا ما لذلك مناضلة فيه نظر
 فإننا لا نأمن أن العلة للمجموع إذا كانت خارجة عنه وجب أن يكون طرفاً
 للسلسلة وإنما يلزم ذلك أن لو كانت تلك السلسلة متصلة على مجموع
 الموجودات أما أن لا يمكن فلا يلزم ذلك واعتراض السمرقندي وقال
 لا يمكن أن لا يخرج أن تكون العلة للمجموع بعضه لا يجوز أن يكون بالعلول
 الأولى إلى غير النهاية علة له وذلك لبعض ما بعد معلوله الأولى إلى غير النهاية
 وكذا علة عليه وعلى هذا القياس إلى ما لا نهاية وقال أيضاً من غير ما خط
 به بالحد وفيه نظر لأن ما بعد العلول جزم من المجموع الأول فلا يكون
 علة لنفسه فلا علة فلا يكون علة لمقتله للمجموع ضرورية كما
 ما بعد العلول الأول من المجموع الثاني فلا أعلم كيف لم يخط به
 أن ما ذكره جزمي للسند بما المذكور وإذا دل على بطلان فلا حاجة إلى
 إقامته الدليل على جزم جزمياً به ثم قال بغير ترتيبها في المدركة
 به حسن وموافقاً لما علم المجموع أما ما هيته أدنفه
 أو بعضه وأما عن الماكب والداخل والخاص والأول باطل والأول كان
 المجموع واجباً وكذا الثاني ولا يلزم تقدم الشيء على نفسه وكذا الثالث
 لأن أي بعض فرض كانت علة له إلى ذلك فتعتبر كونه العلة خارجة
 لا بد وأن يكون علة لبعض أفراد المجموع إذ لو لم يكن علة لشيء
 منها لم يستع أن يكون علة للمجموع وأما كانت علة لبعضها من أن
 يكون طرفاً للسلسلة إذا لو كان بعدها علة أخرى لكانت من داخل

وہوں علیہ

الاول

10

فلسفہ

في السلسلة لا خالف عنها وفيه نظر لاننا لانعلم انه اذا كان
بعدها علمه اخرى لكانت داخله في سندا السلسلة حتى يكون
محالاً بخلافه ان يكون داخله في سلسلة اخرى واختلف انما يلزم ان لو لم ندخلها
فيها فاعرفه **قال** في البرهان على وجود الاشكال في
وجوه حادث وكل حادث ممكن في الالام يقدم ولم يوجد فلهو مؤثر وذلك
المؤثر يكون لا محالة واجباً او متبهما اليه لا سيما للدور والتسلسل
وايضاً لاشكال في وجوه وجوه وذلك لما واجباً وممكن الممك لا بد له من
سبب واجب ابتداءً او بواسطة **اقول** المستدل
المصنف على اثباته تعالى برحمين الاول محدث الذات الصفا
والثاني بامكانها كما هو ذات المسكن في نور الوجه الاول ثم انقول
لو وجد حادث لوجد الوجه لكن المقدم حتى فالسالى مثله بيان الملازمة
بما انه لو وجد حادث لوجد ممكن لان كل حادث ممكن للشيء وهو حادث
وعده بالانجاء الى ذاته على سواء لان عدمه لو كان واجباً لما وجد
ولو كان وجوده كدليله يصح محدثاً واذا وجد ممكن فلهو مؤثر لان كل
ممكن محتاج الى المؤثر فذلك المؤثر يجب ان يكون واجباً او متبهما اليه لا لكانه
ممكناً غير متبهما اليه الواجب فلهو مؤثر لان كانه علتاً وعلته شيء من سواها لانهما
فالل يلزم التسلسل وكلما باطل كما عرفت ونور الوجه الثاني هو انقول
لاشكال في وجوه وجوه هو ان كان واجباً فقد حصل المأم فان كان ممكناً
فلا بد له من سبب فذلك السبب اما واجباً او متبهما اليه فالأول يلزم الدور
او التسلسل بعين البير الذي ستر في الوجه الاول وكلما باطل لكنك
تعرف ان سبب من الوجهين انما يتم ان لو تم البرهان في انقام على ابطال التسلسل

[illegible]

فلابد وان يفتي الى واجبه
غير وسط او يسي وسط والا
يلزم الدور والتسليم وطلبا
باطلا ان

في الصفات كاجزاء الذر واما اسما و التسم للباقي فلانه لو كان
 مستقما لكان مركبا وكل مركب مستقر الى اجزائه التي هي غير المستقر
 الى غير مركب لذاته فالواجب لذاته ^{لاستحالة} ان يكون مكمنا لذاته من
 هنا علم انه لا يتركب من اجزاء مستقمة مكون مركبا والركب على
 الراجح محال لما عرفت وعلم انه تعالى ليس محال في شيء لان احل
 عبان غير حصول الشيء في غير متبعا حصول محله كالسرور المحال في
 الجسم فلو كان الله تعالى خالقا لشيء لكان متغيرا وقد عرفت فساده والله اعلم
قال لا يتم احداث بذاته تعالى خلافا للكرامية والاصح انصفه
 بما اذا لا يمتثلون لازمة ذاته فيلزم صحة وجود احداث في الازل
 وهو محال **اول** ^{عط} **الوجه** ان يقال لان ذات
 في لو كانت قابلة للصفة المذكور في الازل لزم وجود تلك الصفة في الازل
 الكتاب **اذا** صحة الذات بالصفة احداثه غير وجود الصفة الحادثة في نفسها والابلوم
 من حيث الاولى بمنزلة الثانية اذ معنى الاول هو ان الصفة لو كانت ممكنة
 الوجود في نفسها اذ لا يصح انصاف الذات بها اذ لا يصدق منه التصيب
 لا يستدعي كذا تلك الصفة في نفسها صحة الوجود اذ لا يصدق
 الشرطية لا يتوقف على صدق المبدء في نفسه والحواس
 عنه هو ان يقال لو كان معنى صحة انصاف الذات بالصفة المذكورة هو ان
 الصفة لو كانت ممكنة لوجود في نفسها اذ لا يصح انصاف الذات بها اذ لا
 فتدرك **ج** صحة الانصاف بالصفة المذكورة في الازل لا يجمع وان
 تكون ممكنة اطلاقا فان لم يكن ممكنة بطل اصل الدليل والابلوم صحة وجود
 الصفة احداثه في نفسها لان امكان النسبة يتوقف على امكان
 المنسب

قال

^{عط}
 اعلم ان الصفات اما حقيقة عامة او اضافية كالحق واما حقيقة بلزمتها اضافية كما يعلم والدقة فانها
 صفتان حستان الا ان العلم يلزمه اضافية مخصوصة الى المعلوم والقدرة يلزمها اضافية بالمدور عليه
 واما اضافية محضة كالاول والآخرة اذا عرفت مناسقات المعبر في الاضافات المحضة فلا تجب عنه
 واما انه مل بجوز في صفاته الحقيقية لا يذهب الكرامة الى انه يجوز والعلة الى انه لا يجوز **ثاني**
 انه لو كانت ذات قابلة للانصاف بالصفات الحادثة متلك بالاحزان يكون في العوارض ومن
 اللزوم فانه كانت في العوارض افتقرت الى قابلية اخرى فاما ان يتسلسل وهو باطل او انتهى الى قابلية
 لازمة وهو غير التسم للباقي وهو ايضا باطل لانا لقابلية الصفات المذكورة لو كانت لازمة لتاتى تعالى
 لكان ذاته تعالى قابلا لتلك الصفة في الازل وينبغي وجود تلك الصفة في الازل لكونها قابلية نسبة
 القابل والمبثوث والنسبة انما يتحقق بعد تحقق المنسب من فضة وجود النسبة تسلم صحة وجود
 النسب بين كبر الا يجوز صحة انصافه تعالى بالصفة المذكورة في الازل لانا لحدوث ما لها اول
 والازل ما لا اول له فاجمع بينهما جمع من المتضادين **قال** قيل صحة انصافه بما يغناه
 انه يصح انصافه بما ان امكن **ثالث** ^{عط} **الوجه** انصاف نسبة وتتوقف مكانه على امكان المنسب اليه
 انما

قال **فَقِيلَ** لَمْ يَكُنْ فاعِلٌ الْعَالَمِ فَمَا لَازِلٌ وَالْعَالَمُ

بأنه موجود ثم صار قلبه العجز في الاضافة **اقول** بان
توحيد هو ان يشرى ما ذكرتم فان كل على ابتداء قيام اتحاد في الوجود
ولكن معنا ما يدل على جوه وبما انه ان الله تعالى لم يكن في الازل محلا للوجود العالم
الان العالم حادث لما تر فلما لم يكن موجودا اذ لا فاعلم ان يكون موجودا لم يكن ذاتا
فاعلم انه لان وجوده الفاعل محض انه فاعل بدون الفعل محال ثم صار
لان الازل فاعلم انه ولم يكن في الازل عالما بوجوده لانه لو كان عالما بوجوده
في الازل لكان عالما بوجوده حال عدمه فيلزم اجمل فاجمل على الله تعالى
محال ثم صار بعد وجوده عالما به فالنا علة والنا عليه من شأن وجوده
لانها يتضا الا فاعلمه والنا عليه المحل في على المتعار وقد حدثنا في
ذات الله تعالى يكون ذات الله تعالى محلا للصفات اتحادا للمفردات كما
هو ان المفرد ليس يفسر الصفة بل انما في الاشياء لان كونه فاعلا
للعالم اضافة عرضت لذاته بعد ان لم تكن عارضة لما ولذا كان كونه
عالما بوجود العالم بعد وجوده اضافة عرضة اجله بعد ان لم تكن عارضة له
فانما كان المفرد هو الاضافة التي لا وجود لها في الخارج فلا يلزم صدق
جنه وجوده في ذاته تعالى **قال** **هذا لا يتصف**
بالايمان والطعم والروائح والالام والمذاق احسب اجماعا واما الله
العقلية فتدجول فلا تسنة لان في تصور كالا في نفسه فيجبه وكاله
اعظم الحال ان فللبعدان لئلا به وقد بان في جوه ان بيان بان
يعلم ان ليس من ان يكون فاحذله شريكا او حجة حتما **اقول**
سما هو الصفة لرابعه من الصفات البس وفي انه تعالى لا يتصف

بشيء من الكليات المخصوصة كاللوان والطعم والروائح ولا بالهوية و
 للفرق والحر والبرد والحيث والفضب والاشفاق والعنى والذخ والابالام
 واللفات الحسية فملاك الارز نفس منها للكينات من جماع الالات
 واساق العقلاء فلما الفلاسفة فاستوا له لد عيلة وقالوا من تصور
 كما لا ينفذ فخرج به ولما كان كماله اعظم الكمالات فاسل ان يكون
 ابتهاجه اجل الالهايات واعترض عليه المكلون وقالوا لو جاز ان
 ينفذ بتصور كمال ذاته فجاز ان يتنام ايضا بتصور ان والناس من انك
 افاخذ له شريكا ارجسه جسمنا ومنا غير وانه لان منا ليس رث
 نقصنا في ذاته حتى لو تصور لنا لم بل انما هو نقصان فيمن يعتقد ذلك
والفصل الثالث في وجودة قال
 الحكماء لو فرضنا ما جاز ان لا اشتراك في الوجوب واحتلنا بالتعيين
 فندم الدليل **اقول** لو كان في الوجود وجودان كل واحد
 منهما واجب الوجود لذاته لكانا متحركين في الوجوب بالذات متباينين
 بالتعيين ومبايه الاشتراك غير مبايه الاختيار فيلزم وفرع التركيب ذاته
 كل واحد منهما وكل مركب مكر فيلزم ان يكونا الوجود لذاته مملنا لذاته فلتحق
 لنز قد ايج مبيته على كون كل واحد وجوب الوجوب والتعيين
 امرا شوبيا اذ لو كان احدهما اذ كلالما امرا سلبيا لقط اسل
 الدليل وايضا مبته على كون احدهما اذ اخل في حقيقة كل الكلام
 ذلك نفى الى الطناب فلهذا تركناه **قال**
 وقال المكلون لو فرضنا ان لا اشتراك في الكينات بالنسبة اليهما

فلما ان نفهم

فاما ان نفهمهما معا وهو محال وباحديهما فيلزم البعج بلا مرجح
 او لا يقوم باحد فلا يوجد مكر أصلا **اقول**
 اجتماع المكلون على سنا المطلب محتمل في راجح الاولى هو انا لو فرضنا
 الذين لكان كل واحد منهما قادرا على جميع الممكنات لان صفة المادية
 لما كانت حتى كل واحد منهما في لزام الذات فكانت نسبة تلك المادية
 الى جميع الممكنات على السوية فكون كل منهما تاما في المورثة في جميع الممكنات
 ومع ذلك اما ان يقع كل واحد من الممكنات بكل منهما او باحديهما
 او لا يقع شي منها بسني منهما او تقع بعضها باحديهما والبعض الاخر بالآخر
 فمما اتسم اربعة والكل باطل اما القسم الاول فيشعر كل واحد من
 الممكنات بكل منهما لا مشاع ثوانه العليين المستلبيين على معلول
 واحد بالذات كما مر واما القسم الثاني فيشعر كل واحد منهما باحديهما
 فمحال ايضا لان الممكنات لما استوت بسنيتهما اليهما فوقعها
 باحديهما دون الآخر فخرج من غير مرجح وهو باطل واما القسم الثالث
 وهو ان لا يقع شي من الممكنات بسنيتهما فباطل ايضا واللام يوجد
 مكر أصلا واما القسم الرابع وهو ان تقع بعض الممكنات باحديهما والبعض
 الآخر بالآخر فمحال ايضا لما قرينة بيان سحالة القسم الثاني **قال**
 وايضا فاذا انا اذ احدهما حوله شي فلما ان يجوز للآخر اذ ان سكنه في
 تلك الحاله فيلزم وضع اما ان يحصل مرادها او لا يحصل شي منهما فمحال
 او يحصل مراد احدهما فمر لم يحصل مراد يكون عاجزا او امتنع فالما نع
 اذ ان الآخر وليس ذلك ادنى من العكس وايضا يعلم العجز لانتقال
 يرد ان الاصل لان الحق والبع العتلى باطل **اقول**

فمحال

دينه وفضلان الاول فما يتوقف عليه انفاذ ربه
آية فاذللكان مرجعا ولم يتوقف على شرط حادث
فيانهم -

[illegible]

فيلزم قدم العالم وان توقف فان توقف على وجود يلزم اجتماع
 حوادث لما الى نهاية وهو حال وان توقف على عدمه يلزم حوادث لما اول
 لما هو باطل لما ان حوادث الى الطوفان اذا اطمع ما غي الى يومنا
 منفا فان لم يوجد في الساني ما للسرا ياه نسي في الاول ساوي اذ ابدأ الناصر
 فان وجد فقد انقطع الاول الساني انما زاد عليه عنياه فلو كانت هيا
 قيل تخلت لعدم امكانه في الاول قلت وحيث سا كما ذكر قبل الجملتان
 ان تضللا فلا يوصف بالزبان والتصار قلت استقضى الزمان
اول اعلم ان البتات اما سلبية وقد مر
 واما بقرينة وهي اما ان شرف افعال علمها آتيا والآلات اربعة اربع
 منها انه تعالى قادر وماعل بالاختيار على معنى ان شاء فعل وان شاء ترك
 بحسب النفع المختلف لا موجه بالذات وهو ان يصدر عنه الفعل لم يشاع
 ان لا يصدر كما للشيخ للبار لانه لو كان موجبا لكان في العالم ان
 لم يتوقف على شرط حادث يلزم قدم العالم لان في ان لا يتوقف على
 شرط أصلا وشوطا والالهم خلف المحدث عن علمه التامة اذ توقف
 على شرط قيم وهو ان لا يكون له وجود وقدم الشرط وقدم ان لا يكون
 من العالم حال لما انما ان توقف على شرط حادث فلما ان توقف
 على وجود ذلك الشرط الحادث ادى على عدمه فان توقف على وجوده كان الكلام
 في حدوث الشط كما الكلام في حصول العالم فيلزم ان يكون صدق كوجوده
 أو حادث وسكننا القول حدوث شرط الشرط فيلزم اجتماع حوادث
 غير مشهورة للحجاج كل شرط الى شرط آخر بقاين له الى غير النهاية
 ويلزم التسلسل وهو باطل وان توقف على عدمه فوجود ذلك الشرط

وذلك محال
أخيراً لا بد من التذرع
فإننا إن تسلسل أو انتهى إلى
الشيء كالعالم في الأول
فالعالم كصدور ذلك
على وجه شرط واحد كالعالم
لأنه ما إن كان مجموعاً
بوجه الحادث التي لا نهاية لها

115

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, starting with 'ॐ नमो भगवते वासुदेवाय'.

القول باحتواء انما مشد
الموجود لا يتوقف على شرط
حادث ولا م كون العالم قدما
على ذلك المتقد ربحا وان يكون
محلل العالم عنه لا متناع
وجوده اذ لا لا لكون المور
غير موجب فانه كما يعتبر
في حصول ال اثر وجود العالم
لكذلك يعتبر مكان القابل
اذا اقرى الشرط كون ال اثر
محللا في نفسه واقرى المانع
كونه في غيره اذ لا يمكن

بأنه الموجب لا يكون موقوفا
على شرط حادث ولا يلزم عدم
لغتنا ان الشرط او وجود الماء
وموجود الحادث في الارض
لان الارض تاتي بوجود الحادث
لكن الثاني ان يقال
لوجود الحادث على شرط حادث
لأن الحادث لا يكون موقوفا
على شرط حادث بل يكون موقوفا
على وجود الماء

وذكر في كتابه في تاريخه
الملك السلطان الملك الناصر
الملك السلطان الملك الناصر
الملك السلطان الملك الناصر

هذا هو الكتاب الذي كان
في الاصل من كتاب

عن عبد الحارث بن قيس
عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال
انما الدنيا دار غرر

الارادة فلا تلتفت اليه
القدر والقدرة
الفعل والتكليف حاصل
فانما بالاسمي المذكور كانا
اصولاً وادباً على الاثر
وقد عرفت ان
ع على قدره
الارادة والقدرة
الفعل والتكليف
فانما بالاسمي
اصولاً وادباً

ووجود السببات العلوية وحركاتها واما الماينة فبدهية
 لاننا نجزم ان جميع ذلك لا يصدر عن علم له به ونوقض هذا الدليل
 بتقصير اجمالي ويزعم ان تناسل كونا الفعل متشعنا على علم فاعلم
 به لوجنه ان يكون الفعل عالمه بافعاله لان افعال الفعل متشعنة بحكمه بخلافه
 الا اننا قد مضينا في البتة المشددة مع لنين ما بيننا من احكام التي لا يعرفها
 الا المهندسون مع اننا نسطر باننا لا علم لها بشي منها والجباب عنه
 متوان كل حيوان فعل فاعلم متشعنا فان الله تعالى المنة بذلك الفعل وذلك
 الحيوان عالم به والى ذلك في الكتاب **قال** لا اله الا الله
 وارجئنا الى الفعل الآية **ج** الحمد لله على ان علمه وندره
 نايان على ذاته الا ان الجبابرة ينسبونها عالمته وقادريه والحكام قالوا علمه
 صورنا المعلومات الماينة بذاته ومنهجه احكامه او بكونها متشعنة
 الا فلاطونية وقال المشاؤون يتجدد بذاته وهو باطل لان المتجددين
 الى شيئا منها انسان وان بقي واحد وعديم الآخر او عديما ووجدنا ذلك
 فلا اتحاد لان المعلوم لا يتجدد فيه **اقول** الجواب
 الى الحسن الشيرازي على ان علمه تعالى وقدرته صبيحان لا يدان على
 ذاته وذاتية او على الجبابرة وابوسا شيم الجبابرة الى انه لا شبي من
 الامرين لا يدان على ذاته علما وقدرته بل نسبها عالمته وقادريته
 فيكون لتناع لتعنا واحقنا الاشاعر على ذلك باننا لو كان العلم باليد
 نفس الذات لكان العلم بوجود الذات علما بوجودها فكنا بعد العلم
 بوجوده تعالى فنفسه الى دليل يدل على كونه تعالى علما قادرا والمعلوم
 غير ما هو غير متادم فعلمه وقدرته نايان على ذاته ومن المطلب

واما الحكماء

كقولهم لا اله الا الله
 والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام
 على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 اجمعين

واما الحكماء فذهبوا الى ان علمه غيبان عن صور المعلومات الماينة
 تعالى فكون علمه تعالى المعلومات نايما على ذاته وهذا هو المذهب
 احكامه اي على بن سينا وقد صرح بذلك في النظم السبع والى اناسا
 وذهب افلاطون الى ان صور المعلومات ليست بذات العالم بل هي
 قائمة بذواتها ويسمونها النسل الا فلاطونية وقال المشاؤون صور المعلومات
 يتجدد بذات العالم بها وبطل الشيخ هذا القول في الاشادات البطلان
 وشنع عليهم بوجع احدهما ما ذكره المصنف وتبين ان قول الاول
 بالاتحاد باطل لان المتجددين بعد الاتحاد ان شيئا موجود من فلا اتحاد لانها
 يكونان اثنين وان بقي واحد منهما دون الآخر او عديم كل واحد منهما وجده
 بالث فلا اتحاد ايضا انما على التسدير الاول فلان المرحلة لا يتجدد بالمعنى
 واما على التسدير الثاني فلان المعلوم لا يتجدد بالمعنى واما عدم
 منها ووجودها ليس اتحادا بل كونها ونسبها ونسبها المصنف
 نظر اما اولها فلان العلم ما ذهبوا الى ان علمه تعالى غيبان عن صور
 المعلومات بل غيبان عن صورها وية لصور المعلومات في ذات العالم
 كما قرر الشيخ في النظم المذكور واما ما ياتي فلان افلاطون ما ذهب الى
 ان الصور لمعلومات كلها قائمة بذواتها بل ذهب الى ان كل نوع يحض
 موجودا بذاته قائم بذاته وقال صاحب الاشراق ان افلاطون
 ذهب الى ان لكل نوع عقلا يذوقه وشي ذلك العقل برزخه ذلك
 المنوع واما ما ياتي فلان الملة بقوله المتحدان بعد الاتحاد لا يخفى ان
 يكونا موجودين اولما يوان ما هيتهما موجودا اولما ان شخص كل منهما
 باقية لان كانا لادرك فنحن ان ما هيتهما موجودة باننا ام لا فان

الجواب عن قوله لا اله الا الله
 والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام
 على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 اجمعين

الجواب عن قوله لا اله الا الله
 والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام
 على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 اجمعين

العبد عليه وقدرته نابدا على ذاته لكان مفيدا الى ذاته فلو كان
 لنا فله علة وعلة ليست غير ذاته فقال بالآ لكان ذاته تعالى
 بقا في حتمه فحتمه الى غير لكن الواجب تعالى واجب جميع جمات
 فاما كانت علمته الذات فلو كان للذات فاعلة له فلا شئ في انهما موصوفه
 ون قابل له فلو كان الشئ الواحد فاعلة لشي وقابل له ومن محال
 نسبة اليه بل الى المبتول بالامكان ونسبه الناعل الى المبتول
 وجوب فلو كان الشئ الواحد قابل لشي بعينه فاعلة له لزم ان
 نسبة الشئ الواحد الى شئ واحد بعينه بالوجوب والامكان
 اذ انه محال واجاب المصنف عنه بان نسبة اليه بل الى
 قول بالامكان الحكم فلا ينافي الوجوب وفيه دليل الاصول
 قال لم لا يجوز ان يكون نسبة شئ بعينه الى شئ بعينه بالوجوب

[illegible]

نه تعالى ^{في} ومنا هو الصنف الباطن والقبسات التي توثق انما عليها
 لكنهم اخطوا في معناها فذهبوا بحسب البصر والحكماء الى ان معنى كونه
 شيئا لموانه لا يستحيل عليه ان يعلم ^{بشيء} وذهب سائر المسلمين الى ان احسب
 في نفسه فانه بالذات يقتضي سدا للصحة والدليل عليه ان لو كان ذاته تعالى
 ساوياً لساير الذوات في الذاتية فلو لا اختصاص ذاته بما لا اجله يصح
 ان يعلم لكان اختصاص ذاته بحصول العلم له دون ايجادات يوجب
 الترجيح بلا ترجيح وذلك الاثر المخصص للذات لا يصلح عليه تعالى ان يعلم من
 حين ومنا الاستدلال مردود لانه انما يلزم ذلك ان لو كان ذات
 ساوية لساير الذات ^{المتضمنة} فهو ممنوع بل ذاته تعالى محال لساير الذات
 فتان عنها بنفسها واما كان كذلك فلم لا يجوز ان يقال الموجب للرجح
 في الذات ^{المتضمنة} المتماثل بنفسها عايداً او منقوضاً بجماله في تقديره

[illegible]

ای لڑکات صناعت نهال مثل
علم و قدرت کا رادہ ناب
علی ذاتہ لکات صناعت
تایم نوازہ تعالیٰ و یلرم لکن
سودا تہ تعالیٰ منظم و عدم
الحسنہ

والسفر الحسن
الذي هو هذا السفر الحسن

[illegible]

ما ذكرتم فان دل على كونه تعالى شريفاً لكم معنا ما ينبغي ذلك وبالله تعالى
 لو كان شريفاً فاما ان يتولى ابدانه سمي الغرض والافضل فان كان الغرض
 كما نستعمله بذلك الغرض الذي هو عينه والسمي بالافضل
 في ذاته وهو على الله تعالى محال وان كان لا الغرض بلزم الترجيح بلا مرجح
 وهو محال ايضا واجاب عنه انه لم لا يجوز ان يريد لا الغرض
 قوله يلزم الترجيح بلا مرجح تلك الام وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن ابدانه
 تعالى من جهة التعلق بايجاد ذلك الشيء لذاته وهو ممنوع اذا عرفت منا
 فاعلم ان الاشاعة ذهبنا الى ان ابدانه تعالى غلبة وذهب رؤساء
 المعزلة كابي علي وابنه والقاضي عبد الجبار الى ان ابدانه تعالى
 حادثة لا في محل اذ لو كانت في محل فاما ان يكون ذلك المحل ذاته او غير
 والا اول باطل لا استحالة لونه تعالى محلا للحوادث والثاني ايضا محال
 لا استحالة قيام صفة الشيء بغيره فذهب الملايكة الى ان ابدانه تعالى
 محادثة قائمة بذات الله تعالى بحوان كونه تعالى محلا للحوادث عندهم وسائر
 المنهين صنفان اذ لو كانت ابدانه حادثة لاحتاجت الى ابدان اخرى
 لو فوج كل حادثة بابدانه تعالى وبطل الكلام الى تلك الارادة وتسلل
 والله اعلم **والفصل الثاني في باني**
الصفات اه ه وفيه مسائل

اذا عرفت منا

119
 اذا عرفت منا فذلك الشئ المليون على انه تعالى سمي بصير
 بعضهم الى ان سائر الصنفين عينا بيان غرضه تعالى بالسميات
 والبصريات وقد ثبت جمهور الاشاعة والمعتزلة والكرامات الى انها صنفان
 متباينان للعلم فاختار المعتزلة المذهب الاخير واستدل عليه ببيان
 احدهما انا قد بينا انه تعالى مبدرك جميع الحركات والسميات والمبصرات
 منها فلو ان الله تعالى مبدركا لما وفيه سطر لا ينفك ان ابدانه تعالى بالسميات
 والبصريات على تعالى بها فلو ان ابدانه صنفان لكانت في موضع النزاع بينهما
 انه تعالى حي واجي يصح انصافه بالسمع والبصر فلم يصنف بها لكان
 ناقصا لان غير السميع وبصير شئ مكران سميا بصيرا ومننا الدليل
 انصافا اذ لا يعلم ان الله الشئ اكل من لا غنى ولا حشوا البقرة
 مكران يكون حشوا للوجه ولم يكن الله تعالى موصوفا بها يلزم التقصا في هذا
 للعلم بما حشوا كين ومحيثات مرادها فليظلم البطلان **والفصل**
 في الله تعالى متكلم والمعتزلة يتنافى لا ينسأ عليه وعدم احتياج بنوهم
 اليه وكلامه ليس بحرف ولا صوت بل هو المعنى العايم بالنسبة للمعبر عنه
 المستمعي الذي لا يتغير باختلاف الاشياء المعبر عنه للعلم والا ارادة فان الله
 امر بالابت لا يمان مع علمه بالله لا نور ولا مشاع ابدانه لمخالفة علمه والاعتداله
 قالوا كلا ليس الا المسووعة وكونه متجلا معناه انه فوجد في اجسام محصورة
اقول ه الشئ المليون على اطلاق لفظ المتكلم على
 الله تعالى والدليل المحقق عليه على هذا سواء شئ كونه تعالى
 متجلا ليس معناه في اشياء البنية لانا لما راينا ظاهرا في الحركات على يد رعي
 البنية وعلمنا ان الكاذب لا يجوز فظهر المعنى على من حصل لنا علم يتقن بان
 المدعى بالبصير

سواء علمنا الله تعالى متكلم أم لا وكل مقدمة لا يتوقف ثبوتها على ما
 يجوز إثباتها بتسلسل الأنبياء لعدم إفضاءه إلى الدور وسند مقدمته
 اتفق الأنبياء على صدقها فيكون حجة لكنهم اختلفوا في معنى كلامه فثبت
 الأساطعة إلى أن كلامه ليس بحرف وصدق بل المعنى العام بالنسبة للخلق
 بالأصوات والحروف المستعمل الذي لا يتغير باختلاف اللسان واللغات إذا قلنا
 لا يأتي عرف لك ثم قالوا كلامه غير علم لأن الله تعالى أمر بالهت بالآمان مع علمه
 تعالى بأنه لا يؤخر فلو كان كلامه غير علم لاستغ ذلك في سبيل علم الكلام عند
 إرادته لأنه تعالى أمر بالهت بالآمان فلم يؤخر علمه بأنه لا يؤخر فلو كان
 وقوعه وإذا وجب وقوعه كان علمه بأنه لا يؤخر جملة من جملة
 الله تعالى ونصب المعنى إلى أن كلامه ليس بالأحرف والأصوات المشعرة
 لقوله تعالى أنا أنزلناه فرائدا عربيا والعربي ليس باللفظ أو قوله فان
 أخذ من الشكر كل سجدة فاجره حتى سمع كلام الله جل والمسمع إنما للفظ
 وهو غير قائم بذاته لكون الأصل في الحروف حادثة وإشباع تيلام الحروف
 بذاته تعالى للمعنى فيكون قائما بالبحام المضمومة ومعنى كونه متكاملا
 أنه يوجد الأصوات والحروف في الحام المضمومة وهو باطل الاستحالة قيام
 صفة الشيء بغيره وفيه نظر إذ صفة الموجد للأصل في غيره وتقوم
 به لا بغيره وإنما الإتيان فالمراد من الأولى أنا أنزلناه قرآنا عجميا بالعربي
 والمراد بالثانية فاجره حتى سمع لفظ كلام الله فالدليل على أن الكلام في عرف
 اللغة إنما هو السنتي قول الشاعر أنا الكلام لغى الفؤاد وإنما جعل اللسان
 على الفؤاد دليلا **قال** ذهب الشيخ إلى أن الله تعالى ياق بقاء
 يقوم به ونفاه القاضي وأما ما أحسن لأنه لو وجد مكانا بقاء بقاء
 ويتسلسل

في وجوده. **وردد** بان الامكان بالذات فلا يكون بالغير **اقول**
 ويجب على الحكمين الى انه لا صفة لله تعالى وراء الثمانية المذكورة
 وهي الخلق. والقدر. والارادة. والعلم. والسمع. والبصر. والكلام.
 والبقاء. **وذهب** الاشعري الى اثبات صفات اخرى على التواء
 لقوله تعالى الرحمن على العرش استوى. وبعضهم قال استوى. واليد لقوله
 يد الله فوق ايديهم. وبعضهم قال معناه قدرة الله فوق قدرتهم
 والوجه لقوله تعالى كل شيء عاكد لوجهه. وبعضهم قال المراد بالوجه
 مهيبة الوجود والعين لقوله تعالى فاعكبا عينيئنا. وبعضهم قال المراد
 بالعين ههنا البصر فقوله الاشعري في اثبات هذه الصفات وراء
 الصفات المذكورة على طولها لا يات المذكور لكن الاولى هو اتباع
 السلف في الايمان بها والرد الى الله تعالى. **وذهب** بعض الحنفية
 الى ان المكون صفة قدمه في تعالى وهو غير القدر اذ القدر لا يؤثر
 في امكان المقدور اى في صحته وجوده. والمكون صفة مؤخره في وجوده
 اى وجود المقدور فيكون غير القدر. **وردد** كون المكون وراء القدر
 باننا لا نسلم ان القدر مؤخره في امكان المقدور وذلك لان الامكان
 للممكن من ذاته وما بالذات مستحيلا ان يكون بالغير **قال**
تذليل الله تعالى يرى على معنى انه يصح ان يكشف لعباده
 المؤمنين انكشافا انكشافا بالبدن المدرك من غير ارتسام **يقال**
 ومراجعة خلافا للمشبهة والكرامية اما الاولى فلدليل النقل
 واما الثانية فلتقدسه عن الجهة والمكان **اقول** **فيثبت**
 الاشاعة الى الله تعالى يجوز ان يكون مرثيا على معنى انه يصح ان

لعباده المؤمنين في الآخرة انكشافا بالبدن المدرك اى يحصل لنا علم بآية
 تعالى نسبة تلك العلم الى العلم الحاصل لنا الآن نسبة العلم بالبدن
 المدرك بعد رويته الى العلم به قبل رويته خلافا للمعتزلة فانهم
 شكروا كونه تعالى مرثيا وتلك الروية لا تكون بخروج الشعاع
 ولانا انطباع صورة المدرك حتى تقتضي واجهة خلافا للمشبهة
 والكرامية فانهم انما جوزوا رويته تعالى لاعتقادهم كونه تعالى في
 المكان والجهة **لنا** ان الانكشاف التام ممكن من غير اتصال شعاع
 وانطباع صورة المدرك المتقاضي للواجهة اما الاولى فبالادلة
 السمعية وهو قول علمائنا لا يستدرون ريبكم كاترون القليلة
 البدر. وقوله تعالى وجن يومئذ ناضغ الى ربها ناظرة. والنظر
 حقيقة في الروية. **وانما** ان من سئل عن علمه باللام سال الروية فلم يكن
 الروية حادثة لكان سوال من سئل عن علمه جهلا وعبثا. **وفي** هذا الا
 نظر لا يخفى على الناظر. **واما** الثانية فلتقدسه عن الجهة والمكان
قال **واستدل** بان الجسم مرئي لانا نرى الطير والعريص
 والطور ليس عرضا ولم يقبامه اما الجزء واحد فمكون لا تقدر ان
 تنقسم او ما كثر مقوم الواحد متعدد او هو محال والعرض يرى
 فالمصح مشترك والحدوث عدوى فتعبر الوجه وهو موجود
 فيصح رويته. **فلا** علم المدرك بالنفس وهو عرض فلنا
 الصحة عدمية فلا يحتاج الى سبب وما الدليل على الصحة سلمنا
 لكن لم لا يمنع رويته لغوات شرط او وجود مانع **اقول**
 هذا كذا افر على جواز الروية. **وتقرين** ان يقال للجسم رويته الجسم

اعنى الطول والعرض والطول جبر والارتفاع عرضا قايما بجبر واحد
من اجزاء الجسم فيكون مقدار ذلك الجسم مطابقا لمقدار الطول فكل
ذلك الجزء قابلا للتقسمة كالطول لكن انقسام الجزء محال او باكد
من جزء واحد فليزمن قيام العرض الواحد باكثر من محال واحد وهو
بطء لما عرفت واذا كان الطول الذي هو الجبر مرييا ولا شك
في ان العرض كاللون يرى ايضا فتكون جهة الرؤية مشتركة بينهما
فلا بد من صحة ذلك وهو الوجود او الحدوث لا سبيل الى الكمال
لان الحدوث عدمي يكون العدم ما خذ في مفهومه فيكون المصحح هو
الوجود والوجود مشترك بين الوجب وعينه فيكون وجه الدقة
التي هي معلولة للوجود مشتركة ايضا فصحة رؤيته الله تعالى في كل
عليه ما لا نسلم ان الجسم مرئي بل المرئي انما هو الباقى لاجزاء بعضها
ببعض والتألف عرض فيكون المرئي انما هو العرض فقط سلمنا
ان الجبر مرئي لكن لا نسلم ان جهة الرؤية معللة بعلته وانما
يلزم ان لو كان الامكان امرا ثبوته لكان عدمي لما عرفت واذا
كانت الصحة عدمية لكانت مستندة الى سبب سلمنا ان الصحة
امر ثبوتي ومشتق من الجبر والعرض لكن لا نسلم ان المصحح مشترك
فالمتخالفين يجوز ان يشتركا في حكم اى يكون حكم احدهما مالا الحكم
الارض وهو غير تعلل الحكمين المتماثلين بعلتين مختلفتين كما مر
سلمنا ان المصحح مشترك لكن الدليل على ان المصحح ينحصر في الوجود
والحدوث سلمنا الحكم لكن لا يجوز ان يكون المصحح هو الحدوث
لانه عدمي فلنا انما لا يجوز ان يكون جهة الرؤية معللة بالحدوث

العدمي لو كان الامكان امرا ثبوته اما اذا كان عدميا فيجوز
ادجوز تعلل عدمي بعدمي كما تعالى عدم العلة علة لعدم المعلول
سلمنا ان المصحح هو الوجود لكن لم قلت انه يلزم من حصوله في حق
الله تعالى حصول صحة رؤيته فان الحكم كما يعتبر في حقيقة حصول
المقتدر فكذا يعتبر في حصول الشارط وارتفاع الموانع فلعل
ماهية الله تعالى منافية لهذا الحكم لغوات شرط وهو انطباع صورة
المرئي في عيننا لوجود مانع بان تكون ذاته غير قابلة للرؤية
كالحق فانها مصححة للمجهول والشهيق مع ان ذاته تعالى غير
قابلة لها قال **الباب الثالث**
افعاله وقته مسائل لا اولى ان قادر على كل الممكنات لان المصحح
للمقدورية هو الامكان المشترك والموجب لقادرية ذاته ونسبته
الى الجميع على السواء فلو اختصت بالبعض يلزم النجس ببلانج
اقول - **مذهب الاشاعرة** ان الله تعالى قادر على كل المقدورات
اي الممكنات لان المصحح للمقدورية هو الامكان ولما كان المصحح اما
الوجب او الامتناع وهما مافيان للمقدورية واذا كان المصحح
هو الامكان وهو مشترك بين جميع الممكنات فيكون المصحح للمقدورية
مستركا بين جميع الممكنات والموجب لقادرية ذاته ونسبته
ذاته الى جميع المقدورات على السواء فلو اختصت قادرية لبعض
المقدورات دون بعض يلزم النجس ببلانج وانما بطء وقته
لظلالنا لا نسلم ان المقدورية صفة ثبوتية حتى يحتاج الى مصحح
سلمنا لكن لا نسلم اشتراك الممكنات في مفهوم الامكان لجواز

ان يكون كان كل ماهية مخالفا لكان لا آف بالماهية **قال**
 قال الحكماء الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وقد سبق **اقول**
 ذهبت الفلاسفة الى ان يجوز ان يكون الله تعالى قادرا على كل المقادير
 بمعنى انه لا يصح ان يصدر عنه تعالى جمع الممكنات لانه تعالى واحد
 الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وقد سبق منه من المباحث
قال والثبوتية والمجوسية زعموا انه لا تقدر على الشر والام
 ككان خيرا شررا والتقدم **اقول** واما الثبوتية والمجوسية فزعموا
 انه تعالى غنى ولا يدرى على الشر لانه تعالى غنى عن الخيرات فكون خيرا
 فلا يكون فاعلا للشر والام ككان شررا فيلزم ان يكون الفاعل الواحد
 خيرا شررا وهو باطل **والجواب** عنه اننا لا نسلم استحالة كونه
 تعالى خيرا وشررا معا بمعنى مرجعها وهو الماد من قوله والتقدم
قال والنظام قال لا يقدر على القبيح لانه يدرى على الجهد
 او الحاجة **ولجواب** بان لا قبيح بالنسبة اليه فانه ما كان يفعل
 ما يشاء وان سلم فالامتناع من الداعي ون القدرة **اقول**
 زعم النظام انه تعالى لا يقدر على القبيح لان صدور الفعل القبيح
 عنه محال لانه لو صدر القبيح منه تعالى فاما ان لا يعلم قبيح ذلك
 الفعل فلزم الجهل عليه تعالى وهو منزه عنه واما ان يعلم فمتعاج
 الى ذلك الفعل اذا لاقدام على القبيح من غرضه لا يلقى بالحكيم
 والحاجة انما محال عليه واذا كان صدور القبيح منه محالا لا يكون
 مقدورا له لان شرط المقدورية صحة وجوده **والجواب** عنه
 اننا نختار انه تعالى عالم بقبحه **ولم** يلزم الاحتياج والامكان

راى

فاعلا للقبيح من غرضه ولا يلقى بالحكيم **قلت** لا نسلم وانما
 يلزم ذلك ان لو لم يكن الله تعالى ما كان كل شيء فاعلا ما يشاء
 ان صدور القبيح منه ممنوع لكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون قادرا عليه
 لان هذا الامتناع الذي نغتم انما جاء انه تعالى لا يكون له داية
 الى الفعل القبيح لا معنى انه لو حصل له الداعي الى الفعل لدرى الداعي
 الى الترك لا يمكن من فعله وهو المعنى بالقدرة **قال** **والجواب**
قال لا تقدر على مثل فعل العبد لانه طاعة اوسفه او عبث
 ففعل بك لا اعتبارات عارضة للفعل بالنسبة اليه **اقول**
 زعم البعض ان الله تعالى لا تقدر على مثل صدور العبد لان قدور
 العبد اما طاعة اوسفه اى محبة او عبث اى فعل لا غاية له كما
 بالهبة وكل ذلك على الله تعالى محال **والجواب** عنه اننا لا نسلم ان فعل
 العبد في نفسه طاعة اوسفه او عبث بل يندفع امور واحوال
 عارضة لنفسه الفعل من حيث صادر عن العبد وذات الفعل
 من حيث هو فعل حركة او سكوت واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان
 يكون الله تعالى قادرا على مثل ذات ذلك الفعل **قال** **وقال**
 ابو علي انه لا تقدر على نفس مقدور وللواراده وكرهه العبد
 يلزم وقوعه ولا وقوعه للداعي والصادق **والجواب** بان غير
 الماد لا يقع اذا لم تتعلق به ارادة اخرى **اقول** زعم ابو علي
 الجبائي ان الله تعالى قادر على مثل صدور العبد لكنه غير قادر
 على نفس صدور العبد لان المقدور من شأنه ان يوجد عند توفيه
 دواعي القادر عليه وان يفتي على العدم عند توفيه صارفه فلو كانت

فلو كان قدور العبد قدور الله تعالى لكان إذا اراد الله وقوعه وكرهه العبد
 يلزم وقوعه لتحقيق الداعي ولا وقوعه لتحقيق الماروق وهو محال و
 الحراسية اما لا نسلم انه لو اراد الله وقوع شيء وكرهه العبد لنعم
 وقوعه لتحقيق الداعي ولا وقوعه لتحقيق الماروق واما يلزم لا وقوعه
 ان لو لم يتعلق بذلك الفعل ارادة عند ارادة العبد مستقلة باختيار
 وهو ارادة الله تعالى لم فلتعلم انه ليس كذلك **قال الثانية** قال الشيخ
 فعلا العبد بقدره الله تعالى وقال القاضي كونه طاعة ومعصية بقدر
 العبد وقال امام الحرمين وابو اسحق الحسني والحكما انه تعالى
 يوجد في العبد قدرة و ارادة توجبان الفعل والمقتزلة قالوا
 العبد يوجد الفعل باختيار وخطايم بان العبد ان لم يمكن الترتك
 فحال وان اسكن فلا بد للعبد من مرجح يوجب الفعل ولم يكن منه
 والتمسلسل وانما لو اختار لعلم تفاضل فعله فحبها بالسكنات
 الواقعة بين المحركات الباطنية وبعرف اخباره وانما لو تاقض
 مراد الله تعالى يلزم جمعها او رفعها او التدرج بلامنح لا القدرة
 على الفعل لانصاع من محقق **قول** زعم ابو الحسن الاشعري ان فعل
 العبد و قدرته عليه واقعا بقدره الله تعالى ولا تاشد لقدرة العبد
 في مقدور اصله وقال القاضي ابو بكر الباقلاني ان ذات الفعل واقعة
 بقدره الله تعالى وكونه طاعة كالصالح ومعصية كالزنا تقع بقدر ^{العبد}
 وزعم امام الحرمين وابو الحسن البصري والحكما ان الله تعالى يوجد العبد
 القدرة واللازمة ثم لذلك القدرة والارادة توجبان الفعل المقدور
 ونعمت المقتزلة ان العبد يوجد لا فعله باختيار واجتبه الامام

على انظار قول المقتزلة بوجه **الاول** ان العبد حاله صدور الفعل عنه ان لم يمكن
 من الترتك يكون مجبورا لا اختيارا اذ الفاعل المختار هو الذي يمكن الفعل
 والترتك وان تمكن من الترتك فلا بد من مرجح ضروري ويكون الفعل
 معه واجبا اذ لو كان ممكنا لاحتاج الى مرجح آخر يتسلسل واذا ان
 الفعل لم يبق الاختيار **الثاني** ان العبد لو كان موجودا لافعال نفسه
 بالاختيار لكان عالما بتفاصيلها اذ لو جاز ان يكون الموجد بالاختيار
 بشئ عنده عالم به على التفصيل لانسد علينا باب اثبات كونه تعالى عالما
 بكل الموجهة لحوار ان صدر عنه العالم بما فيه من الموجهة آت مع عدم علمه
 بشئ منها ج وهو بطلان واذا كان عالما بتفاصيل افعال نفسه حب
 ان يكون الفاعل للحكمة الباطنية الذي قد فعل السكون في بعض الاجيان
 والحكمة في بعضا عالما تلك السكنات والحركات وكون اختياره كنه لا شعور
 شئ من ذلك وفيه نظر لان البطلان ليس لتحليل السكنات **الثالث**
 ان العبد لو كان قادرا على افعاله فلو تناقض مراد العبد مراد الله تعالى
 بان يريد العبد تسكين جسمه في زمان معين واراد الله تعالى تحريكه
 في عين ذلك الزمان فان وقع مراد كل منهما يلزم اجتماع التقاضين
 وان وقع مراد احداهما دون الآخر يلزم التدرج من غير مرجح لمساواة
 قدرة العبد قدرة الله تعالى في الاستقلال في التاثير في المقدور والاول
 والتفاوت بين القدرتين انما وقع بامور خارجة عن هذا المعنى وهو
 انما ما در علمه لم يقدّر العبد عليه واذا كان كذلك امتنع تدرج
 قدرة الله تعالى بقدرة غيره هذا المقدور **قال** احتجوا بان
 لو لم يكن مختارا لتعجز التكليف وهو مشترك لان المأمور عند استواء

الداعي بوجوبه متمنع

وعند رجائه واجب وانما ان كان معلوم الوقوع فعليه الا يمتنع
 وهو مع هذا فانه تعالى لسال عما فعل **اقول** احتج المعتزلة على
 ان فعل العبد واقع بقدرته واختياره بالمعتزل والمنقول اما المعتز
 فتعبر ان يقال لو لم يكن فعل العبد واقعاً بقدرته واختياره بل كان
 تدبر الله تعالى كما ان واجب الحصول ان خلق الله تعالى او تمتنع الحصول ان لم
 يخلقه واذا كان كذلك لا يكون للعبد متمكناً من التمكن والفعل كانت
 جارية بحري حركات الجمادات فلا يحسن تكليف بشئ فلا يجوز ان يكون
 ولا مده ولا ذم ولا استحالة تكليف الجماد وما يجري مجراه لكن انفق العقلاء
 على جواز امر العباد ونهيهم ومدهم وذمهم فعلم ان فعل العبد ليس
 محلولاً على بل بقدرته واختياره **واعلم** ان هذا اللازم مشترك
 واراد على المعتزلة ايضا نوع من الاراد وهو ان لو كان الفعل واقعاً
 بقدر العبد واختياره فالداعي لا الفعل ان كان سادياً للداعي الى
 التمكن او ممتنع الفعل وان كان راجعاً الى الداعي الى التمكن
 وجب حصول الفعل فروعاً فالعقل اما ممتنع الحصول او واجب الحصول
 فلا يكون مقدوراً للعبد **الآن** ان فعل العبد ان كان معلوم الوقوع لله
 فهو واجب الوقوع وان كان معلوم اللا وقوع له كان ممتنع الوقوع و
 بان ان المعتزتين سلمنا ان عند المعتزلة واذا كان كذلك لا يكون
 للعبدية تاثير فعلم بان اللازم واراد على الكل ومع هذا يمكن
 ان يجاب عنه بان تعالى لمنا ان فعل العبد بحري حركات الجمادات لكن
 لا نسلم قبح التكليف وانما يلزم ان لو كانت افعالاً معلومة باعاً
 وليس كذلك لو لم يكن لا يسلم عما يفعله **قال** وبأيا اضافة
 اليه وعده واعد عليه

المراد

وعرض نحو خلقكم وما تعلمون وختم الله على قلوبهم واجد بان
 ذلك من حيث هو كاسب فان عاذته جرت على خلق الفعل اذا صمم العبد
 عذمه فتقدر ليلكم قائم فلما البطلان او حلت سناد الفعل الى
 قدرته تعالى والبدية فدرت بين فعلنا وفعل الجماد فلزم الجمع
اقول هذا هو الاحتجاج للمعتزلة بالوجه المنقول على ان فعل
 العبد واقع بقدرته واختياره وتغير ان يقال لو كان فعل العبد
 واقعاً تدبر الله تعالى لما اضاف الله تعالى الفعل الى العباد ولما
 علقها على مسئلتهم ولما وعد الله عباده بواسطة اتيان الفعل
 بشئ ولما وعدهم على فعله لكنه تعالى اضاف الفعل الى العباد على
 على مسئلتهم لقوله تعالى قولي للذين يكتبون الكتاب بايديهم من عمل
 سوء فيجزبه فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ووعدهم بواسطة
 للافعال بشئ لقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات
 الفردوس نزلاً واعد لهم عليه لقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاماً
 بضاعفه العذاف علم بان افعال العباد واقعة بقدرتهم وقد عارض
 المعتزلة اصحاب ابي الحسن بان قالوا ما ذكرتم من الايات الواردة باضاف
 الافعال الى العباد وان كانت دالة على كون الافعال واقعة بقدر العباد
 لكن معناها ينبغي وهو قوله تعالى والله خلقكم وما تعلمون فان هذه الآيات
 تدل على ان الافعال واقعة بقدر الله تعالى مخرقة له وكذا قوله تعالى
 ختم الله على قلوبهم **رد على** ان امرار الكفار على كفرهم انما هو بختم الله
 على قلوبهم لا بان يكون لهم تاثير ذلك **واجابوا** ايضا عن الآية التي
 المعتزلة بان قالوا لا نسلم ان اضافة الافعال اليهم ووعدهم بها
 واعيانهم عليها يدل على انها واقعة

بقدرتهم لم لا يجوز ان يكون ذلك لاجلان العبد كاسب للافعال عامته ان
 العبد اذا صمم العزم على الطاعة تخلقه الله تعالى باجره العاقه واذا صمم
 العبد على العصية تخلقه الله تعالى كذلك فالعبد وان لم يكن من جلاله
 نفسه لكنه كالمرجول في هذا العبد يكون سببا للاضافة والوعود
 فان **سئلنا ان العبد كاسب للثواب** فكيف يمكن ذلك وان كان قد
 الله تعالى فقط واذا كان كذلك كان افعال العباد كالحج والعمرة والصدقة
 التكليف ولا الاضافة فعلم بان القول يكون الافعال واقعة تقدر العبد
 اولى من القول بكونها واقعة تقدر الله تعالى للبدن في الكور او لا ولا كيف
 على ما مر معناه لانا نجد التفرقة بين فعلنا وفعل الخادم حتى يجوز
 التكليف للاضافة فيكون ما ذكرنا جمعا بين الدليلين وما ذكرتم ترك
 اصل الدليلين والاصل في الدليل عدم الترتيب واعلم ان هذا المقام
 صعب كل ولهذا نهى السلف عن المناظرة فيه **والثالثة** ان الله
 مراد لكائنات الخير والشر لا من موجد ولا من علم معنى يد على نفسه عدم
 الايمان فلا يريد ايمانه واحتج المعتزلة بان الكفر غير مأمور فلا يكون
 مراد او كان يجب الرضى به بان الامر قد يخالف الارادة كما مر المختبر
 والرضى انما يجب بالحق لا بمتعلقه **اقول** في جواب الاشعري
 الى ان تعالى مراد بجميع الكائنات من الخير والشر وذم المعتزلة الى ان المأ
 له تعالى امرنا به وامامنا عنه وقد كرهه فعلى هذا الارادة عند
 الاشعري يوافق العلم على معناه ان كل ما علم وقوعه فهو مراد الوقوع وكل
 ما علم الله عدمه فهو مراد عدمه واما عند المعتزلة فالارادة توافي الامر
 واحتج المصنف على ائمة مذهب الاشعري بوجهين الاول ان من جمل جميع
 الكائنات على سبيل الاختيار

وكل من اوجبه على سبيل الاختيار فهو مرادها بنتج انما مراد جميع
 الكائنات اما من الضم فهو مراد واما الكبري فظلامه ان الله تعالى علم
 الكافر الذي عوت على كفره كاني جهلا فلا عدم الايمان لوقوعه وكل ما
 علم الله تعالى عدمه استحالة وجوده اتفاقا فاستحالة ايمان اي جهلا
 واذا استحالة ايمانه كان الله تعالى عالما باستحالة التوبة فلا يريد ان يتحالة
 ارادة الشيء ممن يعلم استحالة التوبة مع ان الله تعالى امر ابا جهلا لا انما فعله
 بان الارادة توافق العلم بالامر واحتج المعتزلة على ان الارادة
 توافق الامر بان الكفر غير مأمور او كان مأمورا كان لا يتأثر طاعة لانها
 عبادة عن تحصيل مراد المطاع لكنه لم يمتنع فلا يكون مأمورا واذا
 لم يكن مأمورا لم تكن مرادا اذ لو كان مرادا لوجب الرضى به لوجب الرضى
 بقضاء الله تعالى لكن الثاني بطلان الرضى بالكفر كفره والحج عنه بان الله
 ان الكفر لم يكن مأمورا لم تكن مرادا وانما يلزم ذلك ان لو كانت الارادة
 موافقة للامر بل الامر قد يخالف الارادة كما مر المختبر فان من اختبر
 عبدا بان يامره بشيء حتى يتطامن هل ياتى بذلك الشيء ام لا فانه يامر
 العبد باتيانه ذلك الشيء ولا يريد قوله لو كان مرادا لوجب الرضى به فلما
 لانهم ذلك انما يلزم ان لو كان الكفر نفس قضاء الله تعالى لكنه متعلق بقضاء
 الله والرب الرضى بقضاء الله لا بمتعلق القضاء فلا يلزم ما ذكرتموه
قال السبعة الحسن والتج قد يراد بها الكمال والتفصيص وملا
 الطبع ومناقضة فيكونان متعللين وقد يراد بها تعلق المذموم بالذم
 والثواب والعقوبة فيكونان شرعيين لان ذلك محال على افعال الله تعالى والا
 كان ناقضا مستكبرا لغرض وعلى افعالنا لما ثبت من الاضطرار
 احتج المعتزلة بان حسن العبد وقبح الظلم

بالفروق فلما عرفت الملازمة والنافعة **اقول** قد يراد بالحسن كون
 الشيء صفة كمال كالعلم والفتح كونه صفة نقص كالجهد وانفا قد يراد
 بالحسن كون الشيء محض كونه ملائما لطبا كالدقة والفتح ما يكون
 منافرا لطبا عينا كالم لا حاجة في معرفته كمال والنقص للملازمة والمنا
 الى الشئ بل العقل مستقل بادر اكل ذلك وقد يراد بالحسن كون الفعل حقا
 للمدح في الدنيا وللثواب في الآخرة كاعطاء الذوق والفتح كونه مهيا للذم
 للذم في الدنيا ولللعنة في الآخرة كالسرقة وما هذا المعنى شرعا عند
 اهل السنة بمعنى ان كونها كذلك ليس لاجل صفة عائدة الى الافعال حتى
 تدرك العقل بل هو محض حكم الشئ به وعقلنا عند المعتزلة على ان الحكم
 في هذه الاحكام صفة عائدة الى الافعال واستدل اهل السنة على انها
 بالمعنى الاخير شرعا بان اطلاق الحسن على افعالها ليس كونه صفة
 كمال او بمعنى كونها ملائما للطبعة لان ذلك يقتضي ان يكون الله تعالى ناقصا
 في ذاته مستكملا بفعله وهو محال على الله تعالى وعلى افعالنا ايضا ليس
 باحد هذين المعنيين لان ما صدر عن العبد انما يصدر عنه على سبيل
 الاضطرار فلا يصح بالحسن واما القبح فلا يطلع على افعالنا بهذا
 المعنيين فزور على افعالنا انما لما شئت من الاضطرار والحسن والتعجب
 انما يطلعنا على افعالنا بالمعنى الاخير وذلك شرعي فزور اذا استجاب
 العقاب والثواب انما هو في الشئ لا بالعقل **قال** المعتزلة الحكم بكون العبد
 حسنا والظلم قبيحا ضروري ولهذا كان المعتزلة بالشئ عندهم
 جميعا متفقين عليه **والجواب** ان اتفاق اهل الشائع انما كان بالمعنى
 الاخير واتفاق عندهم انما كان بالمعنى الملازمة والنافعة وذلك على ان

قال الخامسة **الحاشية** لما حجت على الله تعالى شئ اذا حاكم عليه **المعتزلة**
 او خبوا اللطف وهو ان يقرب العبد الى الطاعة فقيده ذلك التعريف يمكن
 فيكون مقدورا والثواب فقيده العباد لانها في النعم السابقة و
 العقاب فقيده حقها فله عفو والاصل فقيده الاصل للكافر الفقير
 ان لا يخلو **اقول** في باب الاشياء الى ان لا يحجب الله تعالى شئ
 اصلا اذ لو وجب عليه لوجب حكم حاكم عليه لا تمنع بين الحكم اعني الوجه **بدون**
 حاكم فزور اعني لا حاكم عليه فلا يجب عليه شئ وفيه نظر **والمعتزلة** ان
 على الله تعالى اللطف وهو عندهم عيان عن جميع ما يقرب العبد الى الطاعة
 ويبعد عن المعصية بحيث لا ينتهي الى حد الحاد وقيل عليه بان
 اللطف على ما فسرتم من النفس امر يمكن فيكون مقدورا لله تعالى لكونه
 قادرا على جميع الممكنات لما عرفت من معنى القادر واذا جاز لنا ان نذكره
 فلا يكون واجبا عليه اذ الواجب والذى لا يجوز تركه وايضا وجوبا
 عليه تعالى الثواب على الطاعة وقيل عليه بان الله تعالى على العباد من النعم
 السابقة والنافعة السالفة ما لا تكافئها العباد والطاعة فله
 تكليفهم بالعبادة والطاعة من غير وجوب ثواب عليه فله تعالى تكليف
 العباد بالعبادة والطاعة اما الضمير فظاهر واما الكبير في القياس
 على الشاهد وايضا وجبوا عليه تعالى العقاب على المعاصي وقيل عليه بان
 العقاب غير واجب عليه لان العقاب حق وليس له استيفاء نفع ولا في
 استقامه ضرر محض استقامه وعفو كما في الشايد واذا احسن
 استقامه العقاب منه لم يكن واجبا عليه وايضا وجبوا عليه تعالى الاصل
 للعباد في الدنيا وقيل عليه بان لو كان الاصل واجبا عليه تعالى لما

خلق الكافر الفقير لان الاصل له

ان لا خلق حجة لا يكون حوزا في الدارين والسالي بطا فالحق ماثلا قال
السادة انه تعالى لا تفضل افعاله بالاغراض والا كما ان اقصا مستحكما
قال المتقنر ما لا غرض فيه عبثا فمتنع عليه فمتنع **اقول** كقول
ان يكون افعال الله تعالى معللة بالاغراض وهو تحصيل المصالح وادفع المضار
خلافا للمقنر **لنا** ان كل من فعل لغرض فان حصل ذلك الغرض بالنسبة
اليه او من عدم تحصيله وكل من كان كذلك كان مستحكما بذلك الغرض
الذي هو عينه وكل من كان مستحكما بغيره فهو ناقص في ذاته ينتج كل من
فعل لغرض فهو ناقص في ذاته والله تعالى ليس ناقص في ذاته فلا يعجز
قال المتقنر لو كانت افعاله تعالى لا لغرض كانت افعاله عبثا اذ العبث
يدفع لغرض فيه كما عرفت لكل الهائي بطا لان الله تعالى حكيم بل هو احكم الحكماء
وكل من كان كذلك استحال منه العبث **والجواب** ان الله تعالى لا يفتقر الى
تفكيره والحكيم استحال منه العبث قلنا لا م ذلك فانه عيب المستعان
فيه **قال السابعة** **قالت الحكماء** اليهود اما خير من حضرة الملائكة و
الافلاك او الخضر غالبة كعالمنا فالمعتق في هذا خبره والشر بالتبع
فان ترك الخير الكثير لاجل الشر القليل شر كثيرا **اقول** اليهود اما
خير من حضرة العقول المجردة التي يسميها الشيع بالملائكة والافلاك او
الخيرة غالبة عليه كالمجردة في عالمنا هذا واعتبر بالنار فان فيها
وان كان شر من حيث انه سادى بها في بعض الاحوال حيوان الا ان فيه
منافع كثيرة لا تكاد تحصى لان الحكمة الالهية التي يذوق الخضر والجود
تقتضي حصول القسم الاول وكذا حصول القسم الثاني لانه لو لم يحصل تحيز
على الشر القليل لاندفع ذلك الخير الكثير ونترك الكثير للتوفيق في الشر
العلم شر كبير فالمعتق في هذا

بمرد ذلك الخير الكثير واما الشر فانما حصل بالتبعية اذ لا يمكن وجود النار
وهي على طبيعتها الا بحسب يكون كذلك واما بقية الاقسام وهي ان يكون
الخيرة والشرية متساويين او الشرية غالبة عليه او يكون شر
محضا وان كان مستحكما العقل الا انه ليست موجبة لانا اذا تأملنا
احوال العالم وجدنا الخير غالبا على الشر فان المرض وان كان كثير لكن
الصحة اكثر فهذا اما قال الفلاسفة وفيه ما لا يخفى على الفطن **قال**
الكتاب الثالث في النبوة
وما يتعلق بها وفيه ثلثة ابواب **الباب الاول في النبوة**
وفي مسائل الاولى ان محمد صلي الله عليه وآله ادعى النبوة واظهر المعجزة
لانه اتى بالقرآن وتحدى به ولم يعارضه واخبر عن الغيب وتقدر
معجزة اخرى وان لم يتواتر كل واحد منها فالمشترك متواتر لان الرجل
اذا قام في محفل عظيم وقال ان رسولا الله هذا الملك اليكم ثم سأل الملك
ان يخالف عادته لتصديقه ففعل اضطربنا الى تصديقه ولم يندفع
باحتمال غير فكذا ههنا وانما لجميع سبب صفاته لا يكون الا
اقول النبي رجل صدوق الله تعالى فما قال باظهار المعجزة على
يد المعجزة امر خارج للعادة مقرون بالتحدى مع عدم المعارضة
ونكذبه له قولنا امر شمل قسمي المعجزة وهما الاتيان بغير المعتاد والمنع
من المعتاد **وقولنا** خارج للعادة يخرج الافعال المعتادة فان الملك لا يندفع
على ان فاعلا بنى **وقولنا** مع عدم المعارضة يخرج الشبهة في السحر
وقولنا مقرون بالتحدى وهو الممارسة تعالى جاديت فلانا اذا ماراه
ونازعته في الغلبة يخرج الكرامة والارواح وهو العلامة الدالة
على بعبه سي قبل بعثته كالنور الذي

للانباء

ظهر من جبين عبد الله وهو نبي من الرسل بكسر الهمزة والفتحة اسفل
 الحائط يقال هصت الحائط بما تقيمه فكما ان الرسل من اساقعة
 الحدار فالارواح من اساقع نبيين والكاذب الذي يتحدى مخبر
 من مضي حجة لنفسه وقولنا وعدم تكذيبه له اي للتحدى يخرج الحار
 المكذب من انطق جهادا فنطقه كاذب فاجتنبوه اذ اعرف من اساقع
 المدعى محمد مسلم نبي خلافا لليهود والنصارى والمجوس وجماعة من
 الدهرية وانما قلنا انه نبي وذلك لوجهين الوجه الاول انه ادعى النبوة
 واظهر المعجزة وكل من كان كذلك فهو نبي اما انه ادعى التبوع فالتوا
 واما انه اظهر المعجزة فثبت له وجه آ انه انى بالقران بالتواور وهو
 لانه تحدى النصارى بمعارضته اذ فيه وان كنتم في ريب مما نزلنا على
 عبدنا فاتوا بسورة من مثله الآية وهي الآية على التحدى بسورة
 وذلك هو النهاية فيه وعجز واعن المعارضة لانهم لو قدروا عليه لعان
 لتوفروا واعيمهم علما ولو وقعت المعارضة منهم لنقل بكر كان اتهام
 ملكا المعارضه اولى مراتها بالقران لان القران في بصيرة كالشبه
 وتلك المعارضة كالحجة فعلم ان القران محجة آ انه اخبر عن العيب
 آلم غلبت الهمم في ادنى الارض وكان كما اخبر وعين من الالام
 الاخبار عن الغيب معجزة آ انه نقل عن محمدين من اساقع
 الخلق الكثر من الطعام القليل ونبيع الماء من بين اصابعه وشق
 القيم ومكالمه الحيوانا العجم وكل واحد منها وان لم يبلغ حد التواتر
 لكن جميع الرواة بلغوا حد التواتر وهو الاعجاز متواترا كما في
 شجاعة على وسخاوق حاتم واما ان كل من ادعى النبوة واظهر المعجزة
 يكون نبيا لان المعجزة تدل

معه

تعدنوا به آياه لان الرجل اذا قام في محفل عظيم وقال انى رسول الله
 المكذابكم ثم قال ايها الملك ان كنت صادقا فما اتى فخالق عاذتك ورم
 من مكائك او افعل كذا وكذا فمتى فعل امر المخاضون الى تعدنوا المكذ
 آياه وصدقهم فما قال ولا قال بان كان اتفاهيا او اتفق ارادة سواه
 فكنا ههنا وكل من صدقه الله فهو صادق لا حال جواز الكذب اما لاذ
 او لصحة فثبت ما ذكرنا انه على اللام نبي الوجه الثاني انه تدل على
 وافعاله وسيرته وتركه متاع الدنيا مع اقتداره علمه وان كل واحد
 منهما وان كان لا يدرك النبوة لكن مجموعها مما يعلم قطعا انه لا يحصل
 الا للانبيا **قال** قالت البراهمة كلها احسنه العقل فقبول
 وما قبحه فرد وما تسركه لك من حشيتي ومحسن في محل الحاجة و
 يتبع في غير تلك الحاجة الى الرسول فلنا ببعثة الرسل فرادى وموت
 يقرب الحج ويميط الشبهة ويرشد الى ما لا يحزم به العقل من المعص
 والجزاء ونفصل ما حسنه العقل اجالا لقطع عذر المكلف وتعين
 قواعد السياسة ليتم به امر المعاش ويعلم الصنائع الفورية و
 النافعة ومنافع الادوية وخواص اللواكب واحوالها فانها لا تحصل
 الا بتوجيه متطاولة وما لا ينبغي بها العمل غير ذلك **اقول** قالت
 البراهمة لا حاجة الى بعثة الرسل لان ما جاءت به الرسل ان علم
 بالعقل فقبول سواء ورد به الرسول او لا وان علم قبحه فرد سواء
 ورد به الرسول او لا وان لم يعلم حسنه ولا قبحه فان كان في محل
 الحاجة حسن الانتفاع به سواء ورد به الرسول او لم يرد لانه
 اقدام على ما يحتمل الضرر من غير حاجة اصلا والحراب عنه ان يفسد
 لانه عدم الاحتياج اليه منهم

لا يتردد العقول ان كل ما يتبع به الانسان وكان خاليا عن آثار الله كان
 الانتفاع به حسنا وان لم يكن في الحاجة في الانتفاع به سواء ورد به الرسول
 او لم يرد به

الكل
في
يصدر
كتاب
كل
صدر

كما انه تعالى اوعظنا ان
يقول ما شاء الله يومئذ

ای اجازت منم الاندام علی الماصی
یلقنم ان لکونوا مستوحین للذم
لان کل صحت و منه الذنب
لکون مستوحباله ۵

لَا تُخْلِدُكُمْ فِي الدَّارِ لَقَوْلِهِ تَعَالَى فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ
وَلَا يُؤْمِرُ بِالْإِبْعَادِ أَخْرَجَ عَنْهَا وَقَوْلُهُ إِنَّا لَنَافِعُهَا أَنْتُمْ كَلَّا بَلْ يَكْفُرُ
مَأْدُونُ ذَلِكَ عِزًّا وَإِذَا اجْتَمَعَ عَلَى نَهْضَتِهِ خَلْقٌ مِمَّنْ لَا يَخْشَوْنَ

بِاسْتِطَاعَةِ الْعَذَابِ وَالْمَعْتَبِلَةِ تُوجِبُ الْعَذَابَ عَلَى الصَّغِيرِ قَبْلَ
التَّوْبَةِ وَعَلَى الْكَبِيرِ بَعْدَهَا **اقول** هـ المسلم

الذي صدر عنا لكين لا تخلف النار بل يقطع عنها لتوابعها
فمن جعل مثال ذنبيتين في النار ان يدخل الجنة ثم يسئل الى النار فيسئل
وهو باطل وفاقا او بالعكس فهو المطلق لانه لا يرى اخيرا

الْأَبْعَدُ اخْلَاصِ الْعَذَابِ وَذُخُولِ فِي الْجَهَنَّمَ لِلشَّعَابِ الْبَقَاءُ فِي مَوْضِعٍ خَيْرٍ
وَلَقَوْلُهُ تَعَالَى إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا فَتَنَّتْ عَلَى اسْعَابِ الْعَذَابِ

مُطْلَعًا وَخَصَّ عَنْهَا الْكَفْرَ لِقَوْلِهِ تَبَارَكَ إِنَّ لِلَّهِ لَإِغْفِرَانَ لِمَن يَشَاءُ وَلْيَتَجَدَّلِ
بِهِ إِنَّ هَذِهِ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ وَعْدَ صَاحِبِ الْكِتَابِ يَتَّبَعُ لِأَنَّهُ يَتَّبَعُ
عَفْوَانِ كُلِّ مَعْصِيَةٍ ذُو الشُّكِّ وَالْعَذَابُ سَخِيمٌ لِّأُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَ اللَّهُ

وَأَيْضاً الْإِجْمَاعُ بَابٌ عَلَى أَنْ تَعَالَ عَفْوٌ وَالْعَفْوُ اخْتِصَارٌ وَشَرْعاً مَعْلُومٌ
لِلْبُعَابِ الْعَصَا وَذَلِكَ أَنْ يَخْتَصِرَ تَرْكُ الْبُعَابِ عَلَى الْمَحْجِي تَبْلُغُ لِلْعَفْوَةِ

لاسل الكبار لان تحقعه اما بالترك المدكورا وبترك الغياب على
الصغين قبل التبريد والكبتة بعدها والخبران اطلان لان الصغير
منعوا الغياب على الصغير قبل التبريد وعلى الكبار بعدها فانهم ادخروا

استطاع الخناب على التمسين فماذا وجب له لا يكون عننا لان ترك
عقابه من حجب ترك عقابه لا يكون عننا وموظا في نقيض الاول يكون

محقق غفر له اساطير العذاب من عذاب الكبار قبل التوبه

1875

فلما ان يكون في عالم الافلاك اوفى عالم الغياصر فالاول محال
لاننا لا نتخرج فلما تجا لطها سئى الرنا سدا ولما البانى لا يخرج يكون
الحكم في هذا العالم ومثوق بالغياسه والباى وهو ان يكون في عالم

أخبرنا عن هذا العالم وهو قلوب الناس والملكوت من الملوك في عالم
آخر فحال الاستحالة وجود عالم آخر لأن هذا العالم كرى فلو وجد عالم
آخر لكان كرى فيفصل بينهما الخلائق والحقائق ان يقال لم لا يكونان

يكون في عالم الأفلاك كما قيل في السماء والكواكب السبعة
عندها جنة المأوى ولقوله صل الله عليه وسلم ستيف الجنة عرض الرحمن
ولأنه إنما قال لا تتب الخرق هو الدنيا الذي فلتة مقاديرها الدنيا

المذكور لكن لما يدل على استماع الحق على الحق والحق الذي علمه مقدور سلفنا الدليل
لا يجمع الاملاك وليس سلفنا ذلك لكن لا يحون ان يكون في علم الحق على

فانطأنا اجوابه وتطأنا الكلماب واحوال الخنة والنادا لما كان

وَأَجَابَ الصَّادِقُ عَنْهُ **أَمَّا** سَأَلُ السَّعِيدَاتِ
مِنْ عَذَابِ الْيَتَرِ وَالصَّرَاطِ وَالْمِيزَانِ وَأَنْطَاقِ الْجَوَارِحِ وَأَحْوَالِ

الجنة والنار فزناها بياض شهوة وخلقنا لآيتهم جريهما الانهار
ووجدنا عندها الهمار ووجدنا الغلمان فاجابوا بحسنة وكلنا الى
الحجيم في انفسها المودمكة والله تعالى عالم بالكل وقادر على الكل

وَبَعْضُهُمْ ذَكَرُوا لِكُلِّ أَوَّلِيَّةٍ لَا يَحْتَمِلُ هَذَا الْهَضْمَ ذِكْرَ الْأَوَّلِيَّةِ

فَاسْأَلْنَا أَلَمْ يَعْبُدُونِي مِنْ قَبْلُ يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ

[illegible]

والله اعلم
عاشق
القلوب المالحه
عقاب القلوب
يبرص ويعلها غدا
وقوله تعالى
انا والله
حق نرى
عز الدين
الربيع
جسر
يود
والبحر
والبحر

يا ايها المومنان
 يا ايها الذين آمنوا
 اطيعوا الله
 اطيعوا رسوله
 فان ذلك خير
 لكم ان كنتم
 تحبون الله
 فليحب الله
 فليحب الله
 فليحب الله
 فليحب الله

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page.

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

من لم يصدق في ما جاء به الرسول ولو دخل الجنة
 لم ينل بها طاعة الله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات
 ولا بالعصية كقوله تعالى آمنوا ولم يلبسوا أيمانهم بظلم اذ ليكن لهم
 الآخر ثم تمتدون لكونه تكريما أو قضا كاللغة بانه وقد يرد به
 العمل ايضا لانه شركا به لقوله عليه السلام الايمان بضع وسبعون
 شعبة افضلها قول لا اله الا الله فادنا ما اطاع الاذى عن
 الطريق وعلى هذا يزود شئ من الاعلى الاول والمقدلة لما جملوا مجموع
 الاعتقاد والاقارب والعمل سمي آخر اخل بالاول مناسبا وباللغة
 كافرا وبالمالك فاسما وبما سمي ثم مرنا

الايمان في الشرع يرتصدق بما جاء به الرسول ولو دخل الجنة
 لم ينل بها طاعة الله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات
 ولا بالعصية كقوله تعالى آمنوا ولم يلبسوا أيمانهم بظلم اذ ليكن لهم
 الآخر ثم تمتدون لكونه تكريما أو قضا كاللغة بانه وقد يرد به
 العمل ايضا لانه شركا به لقوله عليه السلام الايمان بضع وسبعون
 شعبة افضلها قول لا اله الا الله فادنا ما اطاع الاذى عن
 الطريق وعلى هذا يزود شئ من الاعلى الاول والمقدلة لما جملوا مجموع
 الاعتقاد والاقارب والعمل سمي آخر اخل بالاول مناسبا وباللغة
 كافرا وبالمالك فاسما وبما سمي ثم مرنا

الذين

السبل
 والذين آمنوا
 والذين آمنوا
 والذين آمنوا

نبوت مديننا وابطال منسب المعتزلة اما الاول فلان الايمان
 هو المصدق في اللغة كقولهم فلان يؤمن وكذا وكذا استؤمن وفلان يؤمن
 بالخير والشرى مصدق وسمى الله علاما للتحقق وفي الاصل في
 الاستعمال وفي الشرع ايضا اذ الاصل خطاب العرب ليس انهم يقول
 تعالى وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومهم وقمانا عربيا ثبت
 مديننا فاما الثاني فله لاله الايات على خروج العمل من مفعول الايمان
 لانه خطف العمل على الايمان في قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات
 ويؤزر لله ويعمل صالحا والعطف يقتضي ان لا يكون مؤذلا ولا خلا فيه
 فالاولى الكدور وايضا قوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم
 فيدل على حماسة الايمان مع العاصي والكفر بانه اي تارة الايمان
 اي يقابل له وهو انكار ما علم بالصدوق في الرسول به وعلى قول
 السلف يكون العمل الطاعة ايضا من الايمان فالعمل لا اركا
 مع كليات الايمان فتكون منه وتتمسكوا بذلك بقوله عليه السلام اليها
 بضع وسبعون شعبة افضلها قول لا اله الا الله فادنا ما
 اطاع الاذى عن الطريق وقد اخل الايمان بالجوهر والاولى والعمل
 الدالين على التصديق فعلى منسب السلف يجوز ان يثبت الايمان
 وتنقضي لان الايمان في اشياء كثيرة وكثرت بالكثرها يكون ايمانه اذ
 ايمانه في كل ما اعلى منسب السلفين فلما ثبتها اذ التصديق

الكفر في اللغة عبارة عن الستر
 ولها سمي الكافر كافتا
 لانه يستر الحق في الشرع
 ن ما باناء الايمان
 اي يقابل به وهو
 اركا راعلم محبة
 بالصدوق به

والذين آمنوا
 والذين آمنوا
 والذين آمنوا
 والذين آمنوا

والذين آمنوا
 والذين آمنوا
 والذين آمنوا
 والذين آمنوا

لا خلا له بالحق ولا كائنا لكونه معا قال **الباب الثالث في الامامة** وفيه مسائل الاولى انه لا بد من تدبير في تدبير الطاعات ويدفع عن المعاصي ويدفع باس الظلمة عن المتضيقين فيجب نصبه **اقول** الامامة رياسة عامة في الدنيا والآخرة والاشخاص باليد الاولى خرج المعاصي ونحوها للماني كل الاما عا غلوا الامام لنفسه وفي هذا الباب مسائل الاولى في وجوب نصبه نصب الامام اما ان يكون واجبا او لا فالواجب اما ان يكون عقلا او سمعا فالواجب عقلا اما ان يكون عينا او على الله وعلى كل واحد من الائمة لا في نصبه بل في هبته الامامية فالامامة عقلا والامانة واجبة عقلا على الله تعالى والمعتزلة والزيدية من الشيعة ذهبوا الى انها واجبة عقلا علينا وقال اصحابنا بالوجوب سمعا علينا وقال الجاحظ والكوفي بالوجوب بالوجوب عقلا وسمعا وعدم الوجوب مطلقا قالت الجاحظ واذا عرفت هذا قلنا ما مان في المسئلة بيان وجوبه علينا سمعا وعدم وجوبه على الله تعالى اما الاول فلان نصب الامام تصرف في حقه لا يتدفع الا به ونفع الضرر فوجب عن النفس تدبر الواسع والطاق فيجب على العقلاء ذلك اما المستند الاول فلان الخلق اذا لم يكن لهم تدبير قايي يميي بامر الطاعات وينهي عن المعاصي ويدفع باس الظلمة على المتضيقين لاستحقاقهم الشيطان ففان فيهم الفسوق والعصيان والهرج والهرج للعلم الضروري بذلك بعنا سبوا العادات لانه لو وجد مثل من لا تدفع عن المعاصي ويدفع باس الظلمة

او معام

تحت

تتحقق كما قد وقعت البس والحروب والهرج والهرج في هذه البلدة الطام اسلمها في هذا الزمان حيث لا يكره ان يرد واحد من محله الى محله خوفا من شر الاسوار وايدى الاوباش فاما الثاني فموان دفع الضرر على النفس فوجب تدبر الامام ان اما على تدبير القول بالحق والسمع العقليين نظاما واما على تدبيره فلاحاج الى انشاء عليهم السلام وانشاء العقلاء في جميع الاديان فاما المقام الثاني فلما يتبين من قبل انه الحق على الله تعالى شي اذ هو الموجب لكل شي ولا حاكم عليه والله اعلم **قال** والامامية واجبة على الله تعالى لكونه لطفا وقد عرفت ان لا واجب عليه وان سلم فيحصل ان يتصرف خيرا ولا يكون لطفا والامامة يحصل بها بتدبير من قبله وتبويضه او بانشاء اسد احل والعقد **اقول** قد مر في هذا باب انهم اوجبوا نصب الامام عقلا على الله تعالى ونحن قد ابطالنا ذلك بناء على انه لا يجب على الله تعالى شي واجتروا على من بعدهم بان الامانة لطفت واللفظ فاجتعل على الله تعالى والامانة واجبة على الله تعالى فان الصوفا انه اذا كان للخلق تدبير فانه مانع عن المحضيات بحرض على اداء الواجبات كان حال المخلوقين الى قبول الطاعات كما اذا ما والاحتياط عن المعاصي وادركها اقرب مما اذا لم يوجد لهم الرئيس وما الكبري في التباس على المكلين الجاهل ان الله عز وجل المكلين والحق **باب** منع المتدبرين بان يقال لام ان الامانة لطفت وما ذكرتم في انه انما يتم لو علم خلقه رجعات التبع اذ لو لم يكن خاليا عن التبع لم يقولوا بكونه لطفا فيجب بيان كونه خاليا عن التبع ولو سلم الكبري وكذا ان علم الميسر عليه

وكيف وقد بينا انه لا حجب على الله تعالى شيء ولو سلمنا المذنبات
 الباطلة كالمظلم الذي ذكرتم انما يحصل من انهم قايرون بوجع ثواب
 ويحشي عتباتهم لا ترجعون مثل سنا الامام وما توجعون فلا تكثر
 بيان كونه لطفًا وكيف ولم تكن مع عبد الباق الى زماننا امام على سب
 وصفتهم فلان لم الله لطفًا ولا يرى منها ذو الاجر لم علم الله لخلق
 بن الامم في ان تصنع الله تعالى ورسوله صلى الله عليه والامم السابق
 اسبغت امامه الامام وكنا شريضا الامم السابق له انا الخلفاء
 في بيعه اهل الحل والعد فانتاهم والخلفاء عندها انما الله سبب
 في امامه الامام كائنه الخلفين عثمان وعلي رضي الله عنهما قال الله علم
قال الامام ائمتي بعد رسول الله صلى الله عليه ليوكرهم ثم
 ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهما ائمتي والامم ائمتي على كما حارب
 معاوية لان الرضا بالظلم ظلمات ابليس قلنا كيف كان
 اكثر ضاردين في بيعه كالباس والحق والحقين والزبير والي سنيان
 وحملوه على الطلب بالخباية والاضداد نازعهم ابو بكر ومنعهم الخلافه
 ولان الله قال صلى الله عليه الخلافه بعدى ثلاثين سنة لم يصير ملكا
 عرض منا وكان خلافه الشيخين ثلث عشر سنة وخلافه عثمان اربع
 وخلافه علي خمس سنين سنا دليلنا في حق خلافتهم رضي الله عنهم
اقول الامام ائمتي بعد رسول الله صلى الله عليه
 ابو بكر الصديق ثم عثمان بن عفان ثم علي رضي الله عنهما
 عنهم خلافا للشيعة فانهم قالوا انه على طالع كرم الله وجهه قال
 الماويده انه العباس يدل وجه الاول ان الامام ائمتي بعد رسول الله
 الله عليه

والا انما هو من اهل البيت
 والامم ائمتي بعد رسول الله
 صلى الله عليه والامم ائمتي
 على كما حارب معاوية لان
 الرضا بالظلم ظلمات ابليس
 قلنا كيف كان اكثر ضاردين
 في بيعه كالباس والحق والحقين
 والزبير والي سنيان وحملوه
 على الطلب بالخباية والاضداد
 نازعهم ابو بكر ومنعهم الخلافه
 ولان الله قال صلى الله عليه
 الخلافه بعدى ثلاثين سنة
 لم يصير ملكا عرض منا وكان
 خلافه الشيخين ثلث عشر سنة
 وخلافه عثمان اربع وخلافه
 علي خمس سنين سنا دليلنا في
 حق خلافتهم رضي الله عنهم

ولو كان الامام
 الى كرم الله
 كان الرضا
 ساطعا

نار اسفل
 والجميع
 ثم عثمان
 ثم علي

الملك

اما ابو بكر او علي او العباس بالاجماع والاثاني والثالث منسب لانهما
 تركا المنازعة مع ابي بكر وما حارباه ولم يطلبوا ولم يكن ذلك للخير
 فلو كانت الامامة حقًا لهما او لواحد منهما لكان تركهما مع المدة معصية
 لان الرضا بالظلم ظلمات واذا لم يكن حقا لواحد منهما تعقل ان حق لابي بكر
 المدعى يسأل على هذا الدليل بانه كان حقا لعلي لكنه ترك المنازعة تقيته
 لنفسه لانهم لم يكن قادرا على طلب الامامة قلت انه لم يكن العجى وعدم
 القدرة لان عليا كان في غاية الجماعه ومعه فاطمة والحسن والحسين عليهم
 السلام وكثير من اركان الصحابة حتى لم يبق اجتمع عنده سبعة من الكبار
 وروى ان العباس قال لمدد يدك لابايعك حتى يقول العباس يا مدد
 رسول الله ابن عم رسول الله فلا تخلف عليك انسان والزبير مع شيعته
 كان معه حتى قيل انه سأل لبيك وقال لا ارضى خلافة الى بكر وقال
 ابوسنيان ارضيتم يا بني عند مناف له بلى عليكم تيم والله لا املان
 الوادي خيلا ورجلا فعلم ان تركها المنازعة لما كان للمعراج باب
 الشيعة ناه وان كان مع علي سبعة من الصحابة لكن جميع عوام الصحابة
 كان مع ابي بكر وقد بلغ مبلغهم لئلا يفتك بكون القدرة وليس
 سلمنا القدرة لكن انما لم يطلب الامامة خوفا من طرد العترة مع عدم
 استبعاد الدين وكثرت الخالفين والاعلاء الثاني ان الانصار كثرتهم
 نازعوا ابا بكر في الخلافه وقالوا اننا امير ومسلم امير حتى نعو ان يكون
 الامام سعد بن عبيدة فنعهم ابو بكر وقال لا ارضى من شئ فلو لم يكن
 الامام حقا له لما جاز له المنازعة واوجبان نازعهم غيرهم كما نازع عنهم
 فليسلم مع المنازعة بين الانصار وغيرهم علم ان الخلاف حله والطلب

الامم ائمتي
 بعد رسول الله
 صلى الله عليه
 والامم ائمتي
 على كما حارب
 معاوية لان
 الرضا بالظلم
 ظلمات ابليس
 قلنا كيف كان
 اكثر ضاردين
 في بيعه كالباس
 والحق والحقين
 والزبير والي
 سنيان وحملوه
 على الطلب
 بالخباية والاضداد
 نازعهم ابو بكر
 ومنعهم الخلافه
 ولان الله قال
 صلى الله عليه
 الخلافه بعدى
 ثلاثين سنة
 لم يصير ملكا
 عرض منا وكان
 خلافه الشيخين
 ثلث عشر سنة
 وخلافه عثمان
 اربع وخلافه
 علي خمس سنين
 سنا دليلنا في
 حق خلافتهم
 رضي الله عنهم

الامر الكلي المفيد لعرفان مناسباته 2 جمع العرفان هو انك تنظر الغرض الذي سيقته له السورة
وتنظر ما يحتاج اليه ذلك الغرض من المقدمات وتنظر الى امراته بكل المقدمات 2 القرب والبعد
من المظن وتنظر بعد انجز الكلام 2 المقدم 2 الى ما تستتبعه من استتباعه لغيره من
الاحكام واللازم التام له التي تقتضي البلاء غير بقاء العليل بدو 2 غداة لا تستتبع
الى الوقوف عليه بل هو الامر الكلي على حكم الدبط بين جمع الاجزاء فاذا فعلت بيتن كل ان
شأ الله تعالى وجه الدبط بين كل ايه ايه ومن كل سورة سورة انتهى واسم علم

مراد النصف ماثلته وجوب الوجود والامتناع وامكان الوجود والعدم ويسمى امكانا خاصا
وطبقة الوجود نحو واجب ان يوجد ولم مفهوم مغاير لم يلزمه لزوما متعاكسا اي اذا وجد احداهما
لزم منه وجود الآخر ومن ممتنع ان لا يوجد لان احدهما نسبة الوجود والآخر نسبة العدم وكل واحد
منها مفهوم مغاير لم يلزمه لزوما متعاكسا نحو ليس بممكن عام ان لا يوجد وطبقة الوجود بل
متعاكسة مفهومات متعاكسة التلازم وهذه المفهومات متغايرة على ايضا مفهومات متغايرة متعاكسة
التلازم وهي ليس بواجب ان يوجد ليس بممتنع ان لا يوجد ممكن عام ان لا يوجد وطبقة الاشياء
ثلثة ايضا نحو واجب ان لا يوجد ويلزم على التعاكس ممتنع ان يوجد ويلزم كل واحد منهما
كذلك ليس بممكن عام ان يوجد ونقا ايضا متلازمة كذلك وطبقة الامكان الخاص
ان كان يمكن خاص ان يوجد خاص ان يوجد ومما متلازمان على التعاكس وكذلك فالتباين
الاصول ثلث وهي ثمانية مفهومات وطبقات التباين ايضا ثلثة وهي ثمانية مفهومات
فالمجموع ستة طبقات وستة عشر مفهوما فكل مفهوم من طبقة يتلزم عين من مفهومات
تلك الطبقة نفسها وكل مفهوم من طبقة اصلية اذا اخذ مع عين من طبقة اخرى اصلية لم يجمع
معها على الصدق وقد يجتمعان على الكذب صدق الطبقة الاصلية التي لم ينظر في مفهومها
واذا نظر في مفهوم من طبقة التباين مع مفهوم اخر من طبقة التباين لم يجمع معها على الكذب
وقد يجتمعان على الصدق بكذب الطبقة الباقية وكل مفهوم من طبقة اصلية احصل من كل مفهوم
من طبقات التباين ملء طبقة تقبض طبقة وقد وضعوا هذه الطبقات
والمفومات والتباين لوجه هذه الصورة

طبقة الوجود	طبقة الوجود
واجب ان يوجد	واجب ان يوجد
ممتنع ان لا يوجد	ممتنع ان لا يوجد
ليس بممكن عام ان لا يوجد	ليس بممكن عام ان لا يوجد
طبقة الامتناع	طبقة الامتناع
واجب ان لا يوجد	واجب ان لا يوجد
ممتنع ان لا يوجد	ممتنع ان لا يوجد
ليس بممكن عام ان لا يوجد	ليس بممكن عام ان لا يوجد
طبقة الامكان	طبقة الامكان
ممكن خاص ان لا يوجد	ممكن خاص ان لا يوجد
ممكن خاص ان لا يوجد	ممكن خاص ان لا يوجد

من نهاية الامر في شرح جمل النسخ لابن مرقوق المخرى